الدفاع الوطني اللبناني

عدد خاص (٩)

يعدّه مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة

ندوة حوارية بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧

لبنان والنزوح السوري:

الأعباء وأولوية العودة

برنامج ورشة العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٧

التوقيت	النشاط
٨,٣٠ - ٩,٠٠	- الاستقبال وتسجيل الحضور
٩,٠٠ - ٩,٤٠ **حفل الاقتتاح**	- تقديم ورشة العمل: الإعلامية تانيا إسطفان. - النشيد الوطني اللبناني. - كلمة مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية العميد الركن فادي أبي فرّاج. - كلمة وزير الدولة لشؤون النازحين الأستاذ معين المرعبي. - كلمة المنسّق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية في لبنان السيد فيليب لازاريني. - كلمة المهندس نعمة افرام.
٩,٤٠ - ١٠,٤٠ **المحور الأول**	**"لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة".** **(التحدّيات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتربوية)** • ٩,٤٠ -٩,٤٥: المنسّقة: الإعلامية سابين عويس. • ٩,٤٥ -٩,٥٥: الدكتور غازي وزني. • ٩,٥٥ -١٠,٠٥: الأب فادي ضو. • ١٠,٠٥ -١٠,١٥: الأستاذ بول أبي راشد. • ١٠,١٥ -١٠,٤٠: مناقشة.
١٠,٤٠ - ١١,٠٠	استراحة.
١١,٠٠ - ١٢،٠٠ **المحور الثاني**	**"لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة".** **(التحدّيات القانونية)** • ١١,٠٠ -١١,٠٥: المنسّقة: الإعلامية مي الصايغ. • ١١,٠٥ -١١,١٥: الدكتور شفيق المصري. • ١١,١٥ -١١,٢٥: الأستاذ جورج جريج. • ١١,٢٥ -١١,٣٥: الدكتور أنطوان صفير. • ١١,٣٥ -١٢,٠٠: مناقشة.

برنامج ورشة العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٧

التوقيت	النشاط
١٢,٠٠ - ١٢,١٥	استراحة.
١٢,١٥ - ١٣,٢٥ **المحور الثالث**	**"لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة".** **(التحدّيات الأمنية)** • ١٢,١٥- ١٢,٢٠: المنسّق: الإعلامي ماجد بو هدير. • ١٢,٢٠- ١٢,٣٠:العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر. • ١٢,٣٠- ١٢,٤٠: ضابط من المديرية العامة للأمن العام. • ١٢,٤٠- ١٢,٥٠: ضابط من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. • ١٢,٥٠- ١٣,٠٠: ضابط من الجيش اللبناني. • ١٣,٠٠-١٣,٢٥: مناقشة.
١٣,٢٥ - ١٥,٠٠	- غداء في نادي ضباط – اليرزة.
١٥,٠٠ - ١٦,٠٠ **المحور الرابع**	**"لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة".** **(السياسة العامة وأولوية العودة)** • ١٥,٠٠- ١٥,٠٥: المنسّقة: الإعلامية غادة حلاوي. • ١٥,٠٥- ١٥,١٥: السفير خليل مكاوي. • ١٥,١٥- ١٥,٢٥: الدكتور زياد الصايغ. • ١٥,٢٥- ١٥,٣٥: الدكتور ناصيف حتي. • ١٥,٣٥- ١٦,٠٠: مناقشة.
١٦,٠٠ - ١٦,١٥	استراحة.
١٦,١٥ - ١٦,٤٥	مناقشة التوصيات.
١٦,٤٥ - ١٧,٠٠	توزيع الدروع التكريمية للمحاضرين.
يدير ورشة العمل ويتلو التوصيات العميد الركن فادي أبي فرّاج مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية	

مقدّمة ورشة العمل: الإعلامية تانيا إسطفان

من أكثر الملفات سخونةً، ملفُ معالجة أزمة النازحين السوريين إلى لبنان، الذي يبدو بفعل الانقسام السياسي الحادّ في المواقف من مقاربته منذ اندلاع الأزمة في سوريا في العام ٢٠١١، عصيًّا عن الحل، وقد تفاقمت تداعيات هذا الملف لتطال شظاياه مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والأمنية، في بلدٍ لا تتعدّى مساحته الـ ١٠٤٥٢كلم٢ فتح أبوابه لاستقبال الإخوة السوريين النازحين إليه على امتداد أراضيه.

وعليه، لم يعد مجديًا اليوم الاكتفاء بوضع الإصبع على الجرح، والإشارة إلى حجم الأعباء المتفاقمة التي يتكّبدها لبنان على جميع المستويات ما لم يأتِ ذلك مقرونًا بخطةٍ واضحةٍ وجديةٍ وإجماعٍ وطنيٍ عمليٍ لا لفظيٍ على ضرورة تسهيل عودة هؤلاء النازحين إلى أراضيهم.

من هنا، ومن باب متابعة المؤسسة العسكرية للتطوّرات المحليّة، الإقليميّة والدوليّة، بادر مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني إلى عقد هذه الورشة التي تحمل عنوان: "لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة" عساها تساعد في بلورة حلولٍ عمليةٍ للأزمة على قاعدة عودة النازحين إلى بلدهم التي هي حقٌ لهم ومطلبٌ أساس.

وما حضوركم اليوم، مشاركين ومحاضرين، سوى تأكيد ضرورة إيلاء هذا الملف حيّزًا كبيرًا من الاهتمام.

فأهلًا وسهلًا بكم.

تقديم مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، العميد الركن فادي أبي فرّاج من قبل الإعلامية تانيا إسطفان

مسؤوليةٌ كبرى أُلقيت على عاتقه فحملها بجدّية المسؤول وأمانةِ المؤتمَن الحريصِ على تقديم الأفضل في أحلك الظروف.

مديرٌ لمركزٍ قدَّس القيِّمون عليه، بتوجيهاتٍ ومتابعةٍ من القيادة العسكرية، ثلاثيةَ الفكر والعلم والرؤية الاستراتيجية المحايدة سبيلًا لقيام مجتمعٍ أفضل، ولا سيّما في ظل عواصف التغيير التي تلفح المنطقة.

جنرالٌ مندفعٌ لا يعرف الكلل، سَخَّر طاقاته العلمية، إدارةً وتنظيمًا، في خدمة الجيش، تُميّز روحه السامية المنطلقة إرادة صلبةٌ صقلتها المؤسسة العسكرية التي يفخر بها وتفتخر به.

إنّه مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش العميد الركن فادي أبي فرّاج.

فلتتفضّل الكلمة لك.

كلمة مدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، العميد الركن فادي أبي فرّاج

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون ممثّلًا بسعادة السفير شربل وهبه،
معالي وزير الدولة لشؤون النازحين الأستاذ معين المرعبي،
حضرة العميد الركن شربل أبو خليل ممثّلًا معالي وزير الدفاع الوطني
المهندس يعقوب الصرّاف، وقائد الجيش العماد جوزاف عون،
حضرة المنسّق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية في لبنان
السيّد فيليب لازاريني،
حضرات الشخصيات السياسية والدبلوماسية والأكاديمية والفكرية والإعلامية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والدينية،

أيّها الحضور الكريم،

الأمن القومي يمثّل جزءًا من قدرة الدولة على توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والاستقرار في جميع المجالات ضدّ أيّ تهديداتٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ، سواءً كانت طبيعية أو افتراضية.

من هنا، يتّخذ مفهوم الأمن القومي أبعادًا علمية وعملانية، ويرتبط بمصالح الدولة العليا والمواطنين، فهذا الأمن لا تقتصر مفاعيله على الشأن العسكري ببعديْه الداخلي والخارجي، بل تتعدّى ذلك إلى الأمن السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والتنمويّ والبيئيّ والصحيّ والثقافيّ والإعلاميّ والتكنولوجيّ، وكلّ ما هو متعلّق بالإنسان ومحيطه، وبالتالي فإنّ حماية الأمن القوميّ لأيّ دولةٍ أو مجتمعٍ تتطلب رؤية متكاملة وشاملة، تأخذ بالاعتبار مختلف هذه المجالات.

أيّها الحضور الكريم،

ضمن الندوات وورش العمل التي نظّمها مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني، بدءًا من ندوة "فضاء الأمن السيبراني" وندوة "مسؤولية الإعلام في حماية الأوطان" إلى سلسلة ندوات "الأمن القومي في لبنان"، ومنها: أيّ سياسة مائية، واقع قطاع الطاقة والكهرباء، واقع قطاع النقل والمواصلات، القطاع التربوي في لبنان بين الواقع والمرتجى، وسياسة التقاعد والحماية الاجتماعية، وصولًا إلى ورشة العمل هذه بعنوان "لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة"، حيث نلتقي معًا مع نخبة من أصحاب الاختصاص والرؤى النيّرة والخبرات الواسعة في مجالاتٍ سياسيّةٍ ودبلوماسيّةٍ وأكاديميّةٍ واقتصاديّةٍ وإعلاميّةٍ وعسكريّةٍ، لبنانيين، وأخوة وأصدقاء من دول عربية وأجنبية، ومنظّماتٍ إنسانيةٍ واجتماعيةٍ وممثّلين عن دول مانحة، هادفين من خلال اللقاء بين المشاركين إلى إغناء الحوار والنقاش بروح الانفتاح والمسؤولية، بدءًا من عرض المشكلة وتوصيفها بدقّة، إلى استنباط الحلول الممكنة لها بطريقةٍ واقعيةٍ منهجيةٍ، وصولًا إلى وضع التوصيات بين أيدي الجهات والأشخاص المعنيين للمساعدة على اتخاذ القرار المناسب، بما يؤدي من جهة إلى إنهاء تداعيات أزمة النزوح على لبنان، ومن جهة أخرى إلى عودة النازحين إلى ديارهم، وبالتالي وضع حدّ لمعاناتهم والحفاظ على نسيجهم الاجتماعي وهويّتهم الوطنية.

أيها الحضور الكريم،

ممّا لا شكّ فيه أنّ تداعيات أزمة النزوح السوري تشكّل أحد أبرز التحدّيات التي تواجه لبنان على جميع المستويات، وأنّ إيجاد الحلول لهذه المشكلة الأكثر تعقيدًا، يحتاج إلى إرادة قويةٍ صادقةٍ وجهودٍ جبارة، وإلى تكاتفٍ بين أبناء بيتنا الداخلي، وإلى تعاونٍ فعالٍ من قبل الدول الإقليمية المعنيّة، والمجتمع الدولي عمومًا، خصوصًا وأنّ النازحين السوريين قد تجاوز عددهم ثلث سكان لبنان البالغ بدوره نحو أربعة ملايين نسمة، وهذا ما يشكل عبئًا ديموغرافيًا واقتصاديًا هائلًا على هذا الوطن، بحيث أصبح معدل الكثافة السكانية على أرضه، من بين الدول الست الأعلى كثافةً سكانيةً في العالم.

أيها الحضور الكريم،

إذا كانت مسؤولية القوى العسكرية والأمنية الحفاظ على الأمن والاستقرار، فإنّ مسؤولية السلطة السياسية إيجاد البيئة الكفيلة بالحدّ من أسباب المشكلات والاضطرابات، فأيّ خللٍ في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، ينعكس سلبًا على الاستقرار الوطني العام، خصوصًا وأنّ الأمن الاجتماعي والاقتصادي يمثل حجر الزاوية في الأمن الوطني والقومي، لذلك نحن بحاجة في ورشتنا اليوم إلى مقاربةٍ واقعيّةٍ ومنظّمةٍ وممنهجةٍ حول أزمة النزوح السوري في لبنان

ووسائل معالجتها.

في الختام نشكر لكم حضوركم، ونثمّن جهودكم عاليًا، ونتوجه مجددًا بالشكر إلى حضرة العماد جوزاف عون قائد الجيش على دعمه المستمر لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، وتشجيعه على إقامة المزيد من المؤتمرات والندوات والنشاطات المختلفة التي تصب في خدمة الجيش والمجتمع.

أهلًا وسهلًا بكم

عشتم - عاش الجيش - عاش لبنان

تقديم وزير الدولة لشؤون النازحين
الأستاذ معين المرعبي
من قبل الإعلامية تانيا إسطفان

تحمّل لبنان، بحسب التقديرات، أكثر من ٧ مليارات دولار أعباء مترتبة على أزمة النزوح السوري، هي مجموع ما تكبّده الاقتصاد اللبناني والمكلّفون اللبنانيون.

وهذا العدد الكبير من النازحين، استلزم بـُنيةً تحتيةً إضافيةً وإنفاقًا في مجالات التعليم والطبابة والاستشفاء، عدا عما سبَّبه من خسائر غير مباشرة نتيجة منافسة العمالة السورية للعمالة اللبنانية على مختلف المستويات لتجد الدولة اللبنانية نفسها أمام تحدٍّ إداريٍّ وتنظيميٍّ فَرَضَ نفسه باستحداث وزارة لشؤون النازحين، تبوأها الوزير معين المرعبي وهو بات الأدرى بشؤون الملف وشجونه، وهو الذي عايش عن قُرْبٍ أزمة النزوح ومعاناة النازحين والمجتمعات المضيفة، كونه ينتمي ويمثل بيئة كانت أوَّل من استقبل النازحين وتحمَّلت الأعباء التي فرضها وجودُهم.

معالي وزير الدولة لشؤون النازحين الأستاذ معين المرعبي، تفضّل الكلمة لك.

كلمة وزير الدولة لشؤون النازحين الأستاذ معين المرعبي

حضرة العماد جوزاف عون راعي ورشة العمل ممثّلًا بالعميد الركن شربل أبو خليل،
أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،
حضرة الممثل المقيم لبرامج الأمم المتحدة فيليب لازاريني،
أصحاب المعالي والسعادة والسيادة... السيّدات والسادة،

يشرّفني أن أقف اليوم بينكم في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني لنتداول معًا قضية النزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة.

هذا المركز الذي نُكِنّ للضباط والعاملين فيه كافةً وبخاصةً مديره العميد الرّكن فادي أبي فرّاج، كل التقدير والاحترام والمحبة لما بذله من جهود في البحث عن حلولٍ لأبرز القضايا التي تمسّ الأمن القومي في لبنان بمفهومه الشامل، متسلّحين بالفكر والمعرفة العلميّة العميقة.

وفي طليعة هذه القضايا تأتي انعكاسات أزمة النزوح السوري على لبنان.

وأغتنم هذه المناسبة لأبارك لجيشنا الوطني الباسل قيادته الجديدة التي أثبتت وفي وقتٍ قصيرٍ جدارتها وقدرتها على تحقيق النصر على الأعداء، فكانت البداية في معركة فجر الجرود ضد إرهاب الدواعش بتوجيهات من القيادة السياسية الحكيمة.

وما الانتصار الذي حققه جيشنا البطل سوى برهانٍ دامغٍ على الإمكانيات الوطنية التي تحملها هذه المؤسسة الوطنية اللبنانية وعلى ضرورة البناء على هذه القدرات فقط لا غير كونها وحدها من يملك شرعية وحصرية الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه.

السيّدات والسادة،

الأخوة السوريون هم ضيوف مؤقتون في بلدنا، كرامتهم من كرامتنا وأمنهم من أمننا، لذلك نحن دائمًا ندعوهم للتّعاون مع مؤسسات الدولة اللبنانية المدنيّة والعسكريّة والأمنيّة بالإضافة إلى

هيئات الأمم المتحدة لنتفادى معًا أي اختراقاتٍ مريبةٍ أو استغلالات خبيثةٍ تعرّضنا جميعًا لمخاطر نحن بغنى عنها.

لست بصدد الغوص في عرض التداعيات الكبيرة لأزمة النازحين السوريين في لبنان، والكلّ يعلم أنّنا ومن منطلق احترامنا للمواثيق والمعاهدات الدوليّة، قمنا باستقبالهم كأخوة لنا على الرغم من الأعباء الاستثنائية المترتبة على ذلك، والتي بلغت كلفتها حتى الآن ووفق تقديرات البنك الدولي إلى خمسة عشر مليار دولار أميركي، لكن دعوني أؤكد أن ما نتقاسمه من لقمة العيش مع النازحين في ظل ضآلة المساعدات وتقاعس الدول المانحة، بات يستدعي انتقالًا من الخطوات الإغاثية إلى التنموية وهذا ما طرحه دولة الرئيس الحريري من خلال المخطط الاقتصادي التنموي والذي يهدف إلى تحريك عجلة الاقتصاد عبر مشاريع البنى التحتية في مختلف المناطق اللبنانية، خاصةً في المناطق النائية حيث يعيش النازحون، وذلك لخلق فرص عمل تقدّر بحوالي ٣٠٪ من كلفة المشاريع المنوي تنفيذها.

السيّدات والسادة،

منذ إنشاء وزارة الدولة لشؤون النازحين تركّز عملنا على: بناء السياسة العامة، وإطلاق منصّة تنسيق، وإنشاء آلية رصد ومتابعة، من خلال زياراتٍ ميدانيةٍ إلى تجمّعات الأخوة النازحين والبلدات المضيفة للاطلاع على أوضاعهم ومعرفة حاجاتهم والتنسيق مع الوزارات والمنظمات المعنّية بهدف تلبيتها.

وهنا لا بدّ من مصارحتكم بأن هناك من عطّل تبنّي سياسة عامة بل لم يستسغْ إطلاق منصّة التنسيق ممّا أدّى إلى تشتّت الجهود وفتح المجال لمن يستغل مسألة النازحين الإنسانية لتسويق أجندته السياسية وحملاته الانتخابية، وهذا أخطر ما نحن في مواجهته اليوم. كلّنا نرفض التوطين، وهذا ما جاء في مقدمة الدستور اللبناني، والنازحون السوريون أنفسهم يريدون العودة إلى ديارهم، وللعلم فإنّ لبنان لم يقفل يومًا حدوده باتّجاه من يرغب منهم بالعودة، ونحن إذ نؤكد ليل نهار أنّنا مع العودة الآمنة لجميع النازحين برعاية الأمم المتحدة وإشرافها وحسب مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، ندعو أن يكفّ المزايدون والدونكيشوتيون عن التصريحات التي تقود الى التصرّفات الشعبويّة العنصريّة والهمجيّة المدمرة.

أيها السادة،

- نعم نحن مع استمرار فتح الحدود باتّجاه عودة النازحين إلى بلادهم عبر تسهيل إجراءات المغادرة على الرغم من مخالفات إقامتهم نتيجة أوضاعهم المأساوية.

- نحن مع إطلاق آلية تسجيل جميع الأخوة السوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، من أجل تحديد "من ينطبق عليه وضع النازحين" وتمييزهم عن المتواجدين لأسباب تختلف عن التي تستدعي النزوح، علمًا أن هذا الأمر يساعد في تحديد أماكن تواجدهم لضرورات عديدة.

- نحن مع تسهيل تسجيل الولادات خصوصًا تلك التي مضى عليها أكثر من سنة ممّا يسهّل لوجستية العودة ويمنع تحوّلهم الى "مكتومي قيد".

أيها السادة،

إنّ حماية الاستقرار الأمني والسياسي لا تكون:

- بمنع إنشاء مراكز إيواء منظّمة للنازحين وبمنع تسجيلهم ومنع تسجيل ولاداتهم.

- أو من خلال عدم توقيع بروتوكول تعاون بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والدولة اللبنانية والتشكيك بعمل هيئات الأمم المتّحدة ونواياها، ولنتذكر معًا أنّ ليس للبنان من سندٍ سوى الله والشرعية الدوليّة المتمثّلة بهيئة الأمم المتّحدة.

أخيرًا أريد أن أؤكد بأننا لن نألو جهدًا من أجل عودةٍ آمنةٍ لإخواننا السوريين إلى بلادهم بالتّنسيق مع الأمم المتحدة.

أخيرًا لا بدّ لي من إعلان ما يسره لنا إخواننا السوريون بإصرارهم على العودة الآمنة إلى بلادهم بأسرع وقت ممكن حفاظًا على وطنهم وهويّتهم وكرامتهم.

أتمنّى لكم التوفيق في ورشة العمل هذه وأتطلّع إلى التوصيات التي ستصدرها هذه المجموعة الكريمة والمتميزة من الاختصاصيين من أجل المساعدة على تحقيق إرادة الأخوة السوريين في العودة الآمنة إلى بلادهم بأسرع وقتٍ ممكنٍ حفاظًا على وطنهم وهويّتهم وكرامتهم.

شكرًا لكم

عشتم... عاش الجيش... عاش لبنان

تقديم المنسّق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان، السيّد فيليب لازاريني من قبل الإعلامية تانيا إسطفان

عوَّل لبنان منذ تفاقم أزمة النازحين السوريين إليه، على تحمُّل المجتمع الدولي مسؤوليته كاملةً تجاه تداعيات الحرب السورية، التي هي مرتبطة أيضًا بالصراعات الإقليمية والدولية على سوريا والمنطقة.

لكنَّ الدعم الدولي للبنان لم يكن على مستوى خطورة تفاقم هذه الأزمة وتأثيرها على بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

منذ اندلاع الحرب السورية وبدء النزوح، انخرطت الأمم المتحدة في السعي إلى معالجة أزمة الحرب والأزمات المتفرِّعة منها ولا سيّما أزمة النزوح.

واهتمت المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة سيغرد كاغ بشكلٍ خاص بأزمة النازحين على خطَّيْن:

- خطُّ تأمين الضرورات الملحّة للنازحين.
- وخطُّ توفير مقوِّمات الصمود للمجتمع المُضيف.

ولكنْ رغم هذا الاهتمام، تبقى حاجة لبنان أكبر بكثير، والأمم المتحدة مدعوةٌ وبإلحاح إلى السعي لتأمين هذه الحاجة. قراءةٌ في واقع أزمة النزوح يجريها المنسّق المقيم لأنشطة الأمم المتّحدة ومنسِّق الشؤون الإنسانية في لبنان السيّد فيليب لازاريني. المنبر لك، فلتتفضّل.

كلمة المنسّق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية في لبنان، السيّد فيليب لازاريني

أيها السيّدات والسادة،

يشرّفني أن أكون هنا اليوم، في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية التابع للجيش اللبناني. بعد تأسيسه منذ أكثر من عشر سنوات، أسهم المركز في تطوير عمل الجيش اللبناني - والدولة اللبنانية وتوجيههما على نطاق أوسع- في قضايا ذات اهتمامٍ وطنيٍ.

ست سنوات مضت منذ بدء النزاع في سوريا. النزاع الذي تسبّب بأكبر أزمة إنسانية في عصرنا. ولبنان كان ولا يزال في صدارة المتضرّرين من الأزمة. على الرغم من محدودية الموارد، أبدى اللبنانيون التزامًا وتضامنًا استثنائيين. فتحوا أبوابهم أمام مليون ونصف لاجئ فرّوا من سوريا التي مزّقتها الحرب، ورحّبوا بهم داخل مجتمعاتهم. تشاركوا وإياهم الموارد، فتحوا لهم مدارسهم، ومستشفياتهم، وأحيانًا بيوتهم. إلاّ أن هذه الاستضافة الكريمة معرّضة للخطر.

كل يوم، يواجه النسيج الاجتماعي والتوازن الديموغرافي الهشّ بين المجتمعات المحلّية المزيد من التحدّيات. نشهد ازدياد الإرهاق في المجتمعات اللبنانية المضيفة لأكثر من مليون لاجئ. وكلّما طالت فترة النزوح، ازدادت التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، وكذلك الدعوات إلى العودة الفورية إلى سوريا تُصبح مطلوبة أكثر.

تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة، بما في ذلك مع وزارتي الداخلية، والشؤون الاجتماعية، ومكتب وزير الدولة لشؤون اللاجئين، من أجل رصد التوترات على الصعيد المحلي. وتُبيّن النتائج أن الاستقرار الاجتماعي يزداد هشاشة، إذ زاد إرهاق المجتمع المضيف بشكل مضطّرد على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث انخفضت نسبة اللبنانيين الذين لم يبلّغوا عن أي توترات بين المجتمعات من أربعين إلى اثنين بالمائة.

إنّ المنافسة على الوظائف التي تتطلّب مهارات محدودة هي أحد العوامل الرئيسة المسبّبة

للتوترات ما بين المجتمعات، خاصة في المناطق التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، كما الحال في عكار (٨٠٪) وفي البقاع (٩٥٪). حتى أنّ بعض البلديات بدأ يتخذ تدابير متزايدة يصنعها بنفسه. تفرض حوالي ٤٠٠ بلدية من أصل ٨٠٠ ممن شملهم الاستطلاع نوعًا من حظر التجوّل على اللاجئين. وقامت ٨٠ بلدية (١٠٪) بتشكيل مجموعات من الشبّان للقيام بمهمات الأمن، في حين ازدادت أيضًا مداهمات الجيش للمستوطنات غير الرسمية، ونقاط التفتيش المتنقّلة. إنّ نسبة ٩٤٪ من اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن القيود المفروضة على تحركات الأجانب تساعد في الحفاظ على مناطقهم آمنة.

وعلى الرغم من أنّ التصوّرات تختلف اختلافًا كبيرًا في أنحاء البلد، إلاّ أنّ السلبيّة منها تسود عمومًا، مشعلةً نقاشًا في ما بين الأطياف السياسية بشأن عودة اللاجئين. وهناك قلق سائد من أنّ اللاجئين لن يعودوا إلى وطنهم وأن المجتمع الدولي يعزّز إقامتهم المطوّلة في البلد من خلال المساعدات التي يقدّمها لهم.

أيها السيّدات والسادة،

من المهمّ أن أقول أولًا بأنه ما من لاجئ يريد أن يبقى لاجئًا. وفق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إن ٩٠ ٪ من اللاجئين في لبنان يتمنّون العودة إلى ديارهم.

إنّ الأمم المتّحدة تدعم العودة كأحد الحلول الدائمة الرئيسة للنازحين. ومن الواضح والمفهوم أن لبنان لا يعطي اللاجئين خيار الاندماج المحلي. وهذا القرار سيادي، لا يعارضه عليه المجتمع الدولي.

إلاّ أنّ العودة يجب أن تكون دائمًا قائمة على قرار حرّ ومستنير وطوعي لدى اللاجئين، وينبغي أن يكون خاليًا من أي شكل من أشكال الإكراه أو التأثير. وعلى اللاجئين أن يكونوا قادرين على العودة بطريقة كريمة وآمنة إلى وطنهم.

ومع ذلك، فإنّ العودة في هذه المرحلة ليست خيارًا بالنسبة لمعظمهم. فالوضع الحالي للأمن والسلامة في سوريا يشكّل عقبة رئيسة أمام العودة المحتملة الآن. ويعود ذلك إلى حالة العنف المعمّمة، والاضطهاد المستهدف، بما في ذلك القصف العشوائي، الاختطاف، الاعتقال التعسفي، أو التجنيد العسكري القسري من جانب الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ولكي تكون العودة الدائمة إلى سوريا ممكنة، فإننا نحتاج إلى كسب الثقة فعليًا، وليس الإعلان عنها فقط. لذلك، فإن التسوية السياسية هي حاجة مهمّة إلى جانب وقف إطلاق النار المستمر وتأمين ضمانات الحماية. وفي حين أن بعض اللاجئين بدأ بالعودة إلى دياره من تلقاء نفسه، إلا أنه بالنسبة للغالبية العظمى، يجب القيام بمزيد من العمل ليشعر بالثقة للعودة.

الأمم المتحدة مستعدّة لتوسيع نطاق الجهود، جنبًا إلى جنب مع لبنان، من أجل التوصّل إلى حل سياسي في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن يوفّر الضمانات اللازمة للغالبية العظمى للعودة طوعًا.

إنّ العودة في ظلّ غياب مثل هذه الضمانات قد تعرّض اللاجئين للأذى الذي سيؤدي بالتالي إلى تجدد النزوح داخل البلد وإلى خارجه.

أيها السيّدات والسادة،

بينما يجري العمل على إيجاد حلول بشكل جدّي وناشط، ينبغي الحفاظ على كرامة اللاجئين وسلامتهم في لبنان. ولضمان بيئة سليمة لكلا المجتمعيَن، يتعيّن السيطرة على التوتّر والتحريض على العنف اللذين يتمّ تناقلهما أحيانًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

يجب أن نحذّر بشكلٍ جَماعي من الخطابات التحريضية تجاه اللاجئين. فهناك حاجة في لبنان وخارجه إلى أن تقدّم وسائل الإعلام كما قادة الرأي رسائل متّسقة غير تحريضية، والتواصل بشكل حثيث مع الجهات المعنيّة لتأكيد الحاجة إلى التسامح والتعايش. الجيش اللبناني يعدّ نموذجًا في هذا الصدد، ورمزًا للوحدة الوطنية، ويتردد صدى نشاطه بين جميع اللبنانيين.

إن التضامن والالتزام بمسؤولية مشتركة تجاه المجتمعات المضيافة هما أمران أساسيان. لا يزال المجتمع الدولي ملتزمًا بالعمل مع المجتمعات المضيافة اللبنانية، وتقديم الدعم لها في هذا الوقت العصيب من خلال استخدام الوسائل الممكنة كلها للتخفيف من آثار الأزمة. لقد تم توفير أكثر من١,٥ مليار دولار سنويًا بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، ممّا جعل لبنان ثاني أكبر مُتلَقٍّ للمساعدات الدولية، بعد سوريا. وفي حين أنّ مستوى الدعم المقدّم إلى لبنان لا مثيل له، فإنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لدعم الفرص المتاحة للاجئين والمجتمعات المضيافة على حدّ سواء.

وستواصل الأمم المتحدة توفير الدعم للبنان، كما الدعوة من أجل تعزيز الدعم الدولي وتنسيقه وتقاسم المسؤوليات معه.

أيها السيّدات والسادة،

لا شكّ أنها مرحلة صعبة في تاريخ لبنان. ولطالما شدّدت أنّ للبنان دورًا داعمًا في المنطقة. فهو نموذج للتسامح الحقيقي وينبغي الحفاظ على العيش المشترك فيه. إن الحفاظ على استقرار لبنان يعني الحفاظ على التسامح والتنوع في المنطقة. وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن يتطابق التضامن الدولي مع الكرم اللبناني كبلدٍ مضياف.

تقديم المهندس نعمة افرام
من قبل الإعلامية تانيا إسطفان

سليلُ إمارة العلم والعمل والكَرَم والقلم هو، وربيب الصادقين المحبّين للعائلة والوطن.
سيدٌ، زُرعت محبةُ لبنان في قلبه، فأزهرت مؤسّسات تعمل لجمع شمل العائلة الوطنية المنتشرة في أصقاع الارض كلها.
مبدع في وطنيته، مثابر عنيد في رسالته، جريءٌ في موقفه، رافض لا راضخٌ في أرائه، عمليّ في طروحاته، وفوق ذلك كله محبٌّ للمؤسسة العسكرية.
إنّه المهندس نعمة افرام. المنبرُ لك تفضّل.

كلمة المهندس
نعمة افرام

صباحُ الخير

أشْهُرٌ قليلَةٌ وَتَدْخُلُ الأزمَةُ السوريّةُ عامَهَا الثامِن، في بلَدٍ شَهِدَ إِحْدى أكبَرِ الأزَماتِ الإنسانِيَّةِ فَظاعَةً في العالم منْذُ نِهايَةِ الحربِ العالمِيّةِ الثانية.

لقد أصبَحَ أكثَرُ من نُصْفِ الشَعْبِ السوريّ البالِغِ عدَدُهُ حوالي ١٨ مليونَ نَسَمَة، إمّا نازحٌ داخِلَ بلادِهِ، أو نازحٌ ولاجئٌ خارِجَهَا.

وفي لبنان واقعٌ مأساويٌّ خطيرٌ لم يَسْبِقْ لَهُ مَثيلٌ في التاريخِ المُعاصِر: مِليونا نازحٍ ولاجئٍ على أرضِ وَطَنٍ، يبلُغُ عدَدُ مُواطِنيه ٤ ملايين نَسَمة.

رَغْمَ ذلك، لم يَسْتَقِلْ لبنان من دورِهِ الإنسانيّ بذَرَّةٍ واحِدَة.

السيّداتُ والسادة،

أن نكونَ جاهِزينَ لمُعالَجَةِ هذا الواقعِ والتَهَيُؤِ لِمَرْحَلَةِ الحُلول، هُوَ أَقَلُّ الواجب. لقَدْ تأَخّرنا! لكنْ مِنَ المُؤكّد أنَّ الوقتَ لم يفُتْ بعد لِنُؤَثِّرَ في توجيهِ الأمورِ للحِفاظِ على المصلَحَةِ اللبنانيّةِ العامّة، لا بل أكثر، على كِيانِيَّةِ لبنان.

وشخْصِيًّا أرى، أنَّ النزوحَ السوريّ المُسْتَمِر في لبنان، باتَ يُهَدِّدُنا في ثلاثةِ أخطارٍ وجوديّة.

الخطرُ الأول: لا يخْتَلِفُ أحَدٌ على مُسَلَّمَةِ أهَمِيَّةِ الحِفاظِ على التوازُنِ الحَسّاسِ بينَ مُكوِّناتِ لبنان الحَضاريّة، وهُوَ أساسِيٌّ للانسِجامِ الوطنيِّ العام.

وبعدَ ثماني سنواتٍ، باتَ النزوحُ السوريّ يُشكِّلُ تهديدًا للتوازنِ الديموغرافيّ الداخليّ الهَشّ.

لقد اختبَرنا أهوالَ الحربِ في لبنان بين العام ١٩٧٥ والعام ١٩٩١. وقد أمضَيْنا السنواتِ الطوَيلَةَ بعْدَها نحاول إعادة ترميمِ الصيغة، ولا نَزال.

نحْنُ نُريدُ أن نبقَى مِثالًا فَريدًا من نوعِهِ عن التعدُّدِيةِ الثقافيَّةِ في الشرقِ الأوسط. ونُصِرُّ

على ضَمانِ الغِنى ضِمْنَ التَعدُّد، والوَحْدَةِ في التنوُّع. لذلِكَ، فإنَّ التوازُنَ الحسّاسَ بينَ مُختَلفِ الأطيافِ في لبنان، هو أساسِيٌّ لاستقرارِ الوطن.

لكنْ، بعدَ ثماني سنواتٍ من وجود هذا الكمِّ الهائِلِ من النازحينَ السوريين، بتْنا نَجِدُ أنّ توازُنَنا الوطنيَّ مُعَرَّضٌ للخطَر، ويُشكِّلُ تهديدًا مباشِرًا على التعدُّدِيةِ في لبنان بتوازُناتِها الدقيقة، الديموغرافيّةِ مِنها والطائفيّة.

ونخشى أن يَعُودَ بنا هذا الخَلَلُ إلى الأيامِ السودِ التي عِشْناها خِلالَ الحرْبِ الأهليّةِ. وهذا بالتحديدِ ما حدَثَ بعْدَ النَكْبةِ العام ١٩٤٨، عندما لجأَ الفلسطينيونَ إلى لبنان.

الخطرُ الثاني: نُواجِهُ في وطَنِنا تحَدّياتٍ اقتصادِيّةً - اجتماعِيّةً- بيئيّةً هائلةً، نتيجةً للكثافَةِ السُكانيّةِ التي أحْدَثَها هذا النُّزوح.

فمُنذُ العام ٢٠١١، تاريخُ بَدْءِ الأزمةِ السوريّة، تتَكَبَّدُ الخزينَةُ اللبنانيّةُ سنويًّا أكثرَ من نِصْفِ مليارِ دولارٍ أميركيّ، هيَ كلفَةُ استهلاكِ النازحينَ السوريين للكهرباءِ التي يكاد انتاجُها يكفي لسد حاجَةَ اللبنانيين.

كما تراجَعَت قُدْرةُ شبكَةِ المِياهِ العامّةِ عن تأمينِ حاجاتِ اللبنانيين من ٨٠٪ إلى ٤٨٪. وزادَت نِسْبةُ النِفاياتِ حوالي ١٥٪. وتجاوزَت كلْفَةُ النزوحِ على الخزينَةِ اللبنانيّةِ سنوِيًّا الـ ٥ مليار دولار.

لقد أحدَثَ ذلكَ ضغطًا هائِلًا غيْرَ مَسبوقٍ على البُنى التحتيّةِ المُتَرَهِّلَةِ أصلًا، كما على قطاعِ الاتصالات، مع عجْزِ القِطاعيْنِ التربويِّ والاستشفائيّ عن تلبيةِ الحاجاتِ المُتزايِدَةِ بفِعْلِ الكثافَةِ الديموغرافيّةِ للنزوح. وفوقَ ذلكَ كلِّه، يَختنِقُ اللبنانيونَ يوميًّا جَرّاءَ أزَمَةِ سيْرٍ خانقة. وزادَ الطينَ بِلّة، المُزاحَمةُ غيرُ المَشروعَةِ على سوقِ العمل وفي القِطاعاتِ شتى، في وقتٍ يَهجُرُ اللبنانيُّ وطنَهُ تفتيشًا عن فُرصةٍ لهُ لبِناءِ ذاتِه وعائِلتِه.

هكذا ارتفَعَ عدَدُ الفقراءِ في لبنان بنِسبة ١١٠٪ وأصبحَ حوالي ثُلُث الشعبِ اللبنانيّ يعيشُ دونَ خَطِّ الفَقْر. وزادَت نِسبَةُ البَطالة ٥٠٪، والجرائم بنسبةِ ٤٠٪.

وللأسف، يتراجَعُ العالَمُ عن التزاماتِهِ ومواقِفُ الدُولِ مُخَيِّبَةٌ للآمال. ربما تَعِبَ المانِحون. والدليل، أنَّ لبنان لم يَحْصلْ حتّى نِهايةِ أيلول من العام ٢٠١٧ سِوى على ٢٧٪ من تَعَهُّداتِ المُجتمَعِ الدوليّ لتأمينِ الحاجاتِ الإغاثيةَ للنازحين.

الخطرُ الثالث: الإرهاب، إذ يشكِّلُ الواقِعُ المأساويُّ الذي يَعيشُهُ النازحونَ في لبنان، مع تَشَتُّتِ العائِلاتِ وتزايُدِ نِسَبِ الفَقْرِ والجَهْلِ في صُفوفِهِم، البيئةَ الفُضلى الحاضِنَةَ للتطَرُّف. وبالتالي، إنّ إحدى أخطَرِ العواقِبِ الناتجَةِ عنِ النزوحِ السوريّ الهائل هوَ الإرهاب.

صحيحٌ أنَّ الجيشَ اللبنانيّ انتصرَ مُؤخرًا على فلولِ الإرهابيين، لكنَهُ دفَعَ ضريبةً غاليةً في سبيلِ ذلك. وصحيحٌ أيضًا أنَّ القِوى الأمنيّةَ والعسكريّةَ اللبنانيّةَ ساهِرةٌ للحِفاظِ على أمْنِ البلادِ واستقرارِها، لكِنّ خطَرَ الإرهاب التكفيريّ لا يزالُ قائمًا، نظرًا إلى العدَدِ الهائلِ للنازحينَ

على امتدادِ لبنان، ووجود متطرّفِينَ بينَهُم.
وكم سهلٌ استغلالُ حالِ الفَقْرِ والجَهْلِ المنتَشِرَةِ في أوساطِ النازحينَ السوريين، لإعادَةِ تأليفِ الخَلايا الإرهابيّة، وفي ذلكَ خطَرٌ على لبنان والعالمِ أجمع.
وهذا من بابِ الواقعيّة ليسَ إلاّ، وكما يُحَدِّثُنا بهِ عِلْمُ الاجتماع.

السيّدات والسادة،

يجب أن نكونَ قد تَعَلّمْنا من دُروسِ التاريخِ أقسى الأمثولات. فلا توطينَ مقنّع، ولا تجنيسَ، إلاّ لمَن يستَحِقُّ من اللبنانيين.
وهذا ليسَ إلاّ فِعْل إيمانٍ بلبنان وبالإنسان. الإنسانُ اللبنانيّ. الإنسانُ الفِلسطينيّ. والإنسانُ السوريّ.
والتوطينُ المقنّع هُوَ خطَرٌ على الشعبِ السوريّ، تمامًا كما على الشعبِ الفِلسطينيّ. ففيهِ اغتيالٌ لهُوِيّتِهِ الوطنيّة، واقتلاعٌ من أرضِهِ، ما يُنافي القِيَمَ الإنسانيّة والقانونَ الدوليّ.
لقد استَقبْلنا الهاربينَ من الظُّلْمِ ومن جَحيمِ الحَرْب. في المنازِلِ والمدارِسِ والكنائِس والجوامِع استقبلناهُم، كما لم يفْعَل أحد. لكن صدِّقوني، لن نجِدَ أحدًا يقف بجانبنا، إذا لا سَمحَ الله وَقَعَت الواقِعَة.
وإزاءَ التحدِيّاتِ والمخاطِرِ المطروحة، أجِدُ مِنَ الضروريّ أن يكونَ للدولةِ اللبنانيّةِ خِطةٌ واضِحَةٌ، وموقِفٌ وطنيٌ جامعٌ فوقَ كلِّ السياساتِ الضَيِّقَة. يَنْبَعُ هذا الموقِفُ من المصلَحَةِ اللبنانيّةِ العُليا: مصلَحَةِ الأمنِ القوميّ اللبنانيّ.
ومن معالمِ هذه الخِطّة، النِقاطُ الآتية:

- **أولًا:** المشاركةُ في مفاوضاتِ مسارَيْ جنيف والأستانة بخُصوصِ عودةِ النازحين.
- **ثانيًا:** إجراءُ تنسيقٍ بين هيئاتِ الأُمَمِ المتَّحِدةِ العامِلَةِ في كلٍّ من لبنان وسوريا، لتحديدِ مناطقَ آمنةٍ لعوْدةِ النازحين إلى سوريا.
- **ثالثًا:** إدراجُ النازحين السوريين في لبنان ضِمْنَ مُخطَّطِ المناطقِ الآمنةِ التي يُعْمَلُ عليْها في شمالي سوريا على الحُدودِ التركيّة، وفي الجنوبِ على الحدودِ الأردنيّة.
- **رابعًا:** عَقدُ جلْسةٍ خاصةٍ لِمَجلسِ الأمنِ الدوليّ وصدورِ قرارٍ أو بيانٍ عنهُ، يَدْعَمُ جُهودَ لبنان في عودةِ النازحين إلى سوريا، بالطريقةِ الآمنةِ وَوِفقَ المواثيقِ الدوليّة.

السيّدات والسادة،

إذا عُولِجَ مَلَفُّ النازحينَ السوريين في كلٍّ من تركيا والأردن كما يُحَضَّرُ لَهُ، دونَ ادراجِ ملفِّ النازحينَ في لبنان، نَكونُ دَخَلْنا في المحظور.
هذا ما حصَلَ معَنا تمامًا في السبعينيات، عندَما استطاعَ الأردن وسوريا ضَبْطَ الوُجودِ الفلسطينيّ لديْهِما، ليُتْرَكَ لبنان وحْدَهُ ساحةَ صراعٍ إقليميٍّ ودوليّ على حسابِنا.

المطلوبُ استنفارٌ طارئٌ في هذهِ المرحَلَةِ التي تَشْهَدُ دفعًا لمَلَفِ فتحِ صفَحاتِ العودَة، في سبيلِ تفادي مُشكِلَةٍ جوهريّةٍ تُهَدِّدُ كِيانيّةَ لبنان.

فكما يَقَعُ الواجبُ على النازحين السوريين في التوجُّهِ إلى بلادِهِم ليسهموا في إعادَةِ إعمارِها سياسِيًّا واقتصادِيًّا واجتماعِيًّا، كذلكَ علينا نحنُ هنا واجِبُ الحِفاظِ على وَحْدَةِ لبنان واستقرارِهِ السياسيّ والأمنيّ، ومعالَجَةِ قضاياهِ الضاغِطة اقتصادِيًّا واجتماعِيًّا.

شكرًا لمركزِ البحوثِ
والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبنانيّ
شكرًا على استماعِكم

الإعلامية
تانيا إسطفان

أمّا الآن فأعطي الكلمة للزميلة سابين عويس لإدارة جلسة المحور الأول من ورشة العمل هذه التي تحمل عنوان: "التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية".

المحور الأول: "لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة"
(التحدّيات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتربوية)

تقديم المحور الأول
من قبل المنسّقة:
الإعلامية سابين عويس

في البداية الشكر الكبير لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش، وللعميد الركن فادي أبي فرّاج، على التحضير المتقن لورشة العمل هذه، وعلى الجرأة في طرح ملف النزوح السوري تحت العنوان الأصعب الذي يختصر في الواقع المشكلة كلها، "الأعباء وأولوية العودة"، لأنّ المشكلة الحقيقية بدأت بمواجهة الأعباء إنسانياً، اجتماعياً، اقتصاديًا، وإنمائيا، نتيجة هذا الوجود في لبنان الذي يشكّل أكثر من ٣٠٪ من عدد السكان واليوم أصبحت الإشكالية السؤال كيف نؤمّن هذه العودة؟

هذه العودة التي تُثار حولها إشكاليات نظرًا إلى طابعها وانطلاقًا من الأسئلة المطروحة أيّ عودة، وكيف؟ وإلى أين؟ في ظلّ مصطلحات التباين الواضح حيالها، كما الخلاف، هل تكون العودة الآمنة؟ هل تكون العودة الطوعية؟ أيّ نوع من العودة ستكون؟ أهمية هذه الورشة أنّها ربّما لا تتناول هذه الإشكالية فقط، بل تشخّص التحدّيات والأعباء من خلال مقاربات علمية بعيدة من المقاربة السياسية، فنطرح الملف ليس من زاوية ارتداداته الاقتصادية والاجتماعية فقط كما يحصل في غالبية الورش التي تُعنى بالموضوع، وإنما أيضًا والأهم من الزاوية التربوية والبيئية والأمنية، وهي تشكّل مجتمعةً تحدّيات يصعب على لبنان مواجهتها بإمكاناته الفردية، علمًا أنّ الأزمة تدخل عامها السابع وهي تتعاظم بغياب المعالجة الجذرية الجدّية والمسؤولة مع الأسف، ومن دون رؤية لهذه العودة.

جلستنا الأولى مخصّصة لمناقشة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتربوية مع شخصيات عاينت هذه التحدّيات عن قرب وتملك معطيات من شأنها أن تساعد على فهم أكبر للمشكلة، إذ ليس من الممكن إيجاد رقم أفضل لتبيان الواقع، وقد سمعنا أرقامًا كثيرة مهمة من الأستاذ نعمة أفرام.

أبدأ مع الدكتور غازي وزني الذي يحمل في مداخلته أرقامًا ومؤشرات كفيلة برسم صورة وافية عن التحدّيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويعدنا بتقديم توصيات حول المقاربات العلميّة والعمليّة المطلوبة لمعالجة هذه الأزمة.

الدكتور وزني تفضل.

كلمة الدكتور غازي وزني

لبنان والنزوح السوري: التحدّيات الاقتصادية

تحمل الأزمة السورية ومضاعفاتها المأساوية التي تتعلق بالنزوح السوري القسري، تأثيرات ومخاطر اقتصادية ومالية واجتماعية هائلة تفوق طاقة الدولة وإمكانيات الخزينة العامة إذ تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والمالية العامة والبيئة الاستثمارية، وتضغط على الخدمات العامة من صحية وتربوية وتزيد الطلب على البنية التحتية المترهّلة، كما أنها ترفع من معدلات البطالة وتزيد بشكل لافت أعداد الفقراء.

أمّا التحدّيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فتظهر على الشكل التالي:

التحدّيات الاقتصادية للنزوح السوري

١- **النمو الاقتصادي:** هبط بشكل قوي في فترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ من ٨٪ إلى أقل من ١٪ وأثر بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية الأساسية المحركة للاقتصاد، أي السياحة والعقار.

تراجع القطاع السياحي في فترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ حوالي ٣٠٪ وأصاب بشكل رئيسي السياح الخليجيين الذين انخفض عددهم حوالي ٥٩٪ والقطاع العقاري والبناء الذي سجل تقلصا في عدد مبيعاته أكثر مـــن ٣٠٪، كما أصاب الصادرات التي تراجعت حوالي ٣٥٪ من ٤,٣ مليار دولار إلى أقل من ٣ مليار دولار.

٢- **الناتج المحلي التراكمي:** تقـدّر كلفة الخسائر التراكمية للناتج المحلي في فترة ٢٠١١ – ٢٠١٦ حوالي ٢٠ مليار دولار.

٣- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** انخفضت بشكل كبير في فترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦ حوالي ٤٥٪ من ٤,٩ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار بسبب أجواء عدم اليقين وأزمة المؤسسات الدستورية والأمنية والداخلية، وتبعات النزوح وقلق المستثمرين خصوصًا الخليجيين الذين كانوا يستثمرون في قطاعي السياحة والعقار.

٤- اتّساع العجز في الميزان التجاري في فترة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ نتيجة تزايد حركة الاستيراد حوالي ١٨٪ من ١٧,٩ مليار دولار إلى ٢١,٢ مليار دولار وتقلّص الصادرات حوالي ٣١٪ من ٤,٢ بعد إقفال المعابر البرية مع دول المنطقة حيث كان يمّر عبرها حوالي ٧٠٪ من الصادرات الزراعية، و٢٢٪ من الصادرات الصناعية.

٥- **القطاع المصرفي:** أظهر مناعة ومتانة ونجح في احتواء الأزمة السورية والنزوح والحدّ من مخاطرها ولكنه لم يستفد بشكل قوي من الأموال السورية الهاربة من سوريا والمقدّرة بعشرات المليارات من الدولارات بسبب التزامه بالعقوبات المالية الدوليّة على سوريا ولا سيّما الأميركية منها وبتعاميم مصرف لبنان المتشددة في هذا الصدد.

٦- **ميزان المدفوعات:** تدهور بشكل كبير منذ اندلاع الأزمة السورية إذ تحوّل من فائض بقيمة ٣,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٠ إلى عجز يقارب ٣,٢مليار دولار في العام ٢٠١٥ نتيجة تراجع التدّفقات المالية واتّساع العجز في الميزان التجاري.

٧- **منافع اقتصادية للنازحين السوريين:**

- أسهم استهلاك واستثمار ١,٥ مليون نازح في زيادة النمو الاقتصادي حوالـــي ١,٣ ٪ في العام ٢٠١٤.
- تحوّل لبنان إلى لعب دور الوسيط بين السوق السوري والأسواق العالمية.
- تحريك نشاط القطاع العقاري عبر شراء السوريين حوالي ١٣٠٠ وحدة سكنية واستئجار آلاف الشقق موفّرين مداخيل وبدلات إيجار مرتفعة لأصحاب الملك.
- تقديم يد عاملة رخيصة ومؤهلة تساعد في القطاع الزراعي على استصلاح الأراضي وقطف المحاصيل وفي قطاع البناء على تأمين يد عاملة ماهرة حيث اليد العاملة الداخلية غير متوافرة بشكلٍ كافٍ.
- في قطاع النقل الجوي، تحوّل مطار بيروت الدولي إلى صلة وصل السوريين بالعالم الخارجي، وفي حركة النقل البحري استفاد مرفأ بيروت الذي سجل ارتفاعا في أعداد الحاويات بنسبة ٤٠٪.

التحدّيات المالية للنزوح السوري

١- تداعيات النزوح السوري على المالية العامة:

تسبّب النزوح السوري بتدهور المالية العامة وارتفاع عجزها من ٥,٧٪ من الناتج المحلي إلى أكثر من ٨٪ من الناتج المحلي نتيجة تراجع الإيرادات العامة بسبب التباطؤ الاقتصادي أولًا، وبسبب تزايد النفقات العامة ثانيًا.

يقدّر البنك الدولي كلفة النزوح السوري على المالية العامة في فترة ٢٠١٢ – ٢٠١٤ بحوالي ٢,٦ مليار دولار منها ٥٠٠ مليون دولار سنويًا كخسائر للإيرادات العامة و٤٠٠ مليون دولار سنويا كنفقات إضافية على الخدمات العامة.

٢- تداعيات النزوح السوري على الخدمات العامة:

- الإنفاق الصحي: يتعرّض إلى ضغوط وزيادة الطلب على الخدمات الصحية (٤٠٪ من الرعاية الصحية -الأدوية) لا سيما أنّ أكثر من ٧٥٪ من النازحين السوريين هم من النساء والأطفال ويصل عدد الولادات السنوية إلى ٣٥ ألف ولادة.

- قطاع التعليم: يواجه تحدّيات كثيرة إذ يقدّر أن يصل أعداد النازحين السوريين الى ٢٠٠ ألف تلميذ في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ ويشكّلون ٥٧٪ من طلاّب المدارس العامة في لبنان. تظهر الإحصاءات أنّ العدد الإجمالي للتلامذة النازحين السوريين التي تتراوح أعمارهم بين ٥ – ١٧ سنة حوالي ٣٥٠ الفًا وأن نسبة الالتحاق الدراسي حوالي ٣٥ ٪.

- شبكة الأمان الاجتماعي: تظهر آثار النازحين السوريين على النفقات الاجتماعية محدودة إذ بلغت في فترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥ حوالي ٣٠ مليون دولار.

٣- تداعيات أزمة النازحين السوريين على البنية التحتية:

- الكهرباء: يتسبّب النازحون السوريون بضغوط على استهلاك الكهرباء وبطلب إضافي للطاقة الإنتاجية الذي بلغ حوالي ٣٠ ٪ من اجمالي الطاقة المنتجة، أي حوالي ٤٥٠ ميغاوات.

- قطاع المياه والصرف الصحي بزيادة ٧٪ من إجمالي الطلب، النفايات الصلبة بزيادة ١٥,٧٪ من إجمالي النفايات.

٤ - **المساعدات الدوليّة للنازحين:** غير كافية إذ بلغت في فترة ٢٠١١ – ٢٠١٦ حوالي ٤,٢ مليار دولار وتمثل أقــل مــن ٥٠ ٪من احتياجاتهم.

يحتاج لبنان إلى مساعدات دوليّة سنويًا تقدّر بحوالي ٢,٤ مليار دولار بينما لا يستحصل إلاّ على المليار دولار أي أقل من ٥٠٪ من مطالبه.

التحدّيات الاجتماعية للنزوح السوري

١- تداعيات النازحين السوريين على سوق العمل:

يعمــّق تدفق النازحين السوريين الخلل في العرض والطلب في سوق العمل، إذ يزيد العرض بنسبة ٥٠٪، كما تفيد بيانات منظمة العمل الدوليّة أن معدل إجمالي عدد النازحين السوريين الناشطين يمثل ٤٧٪ من إجمالي السكان في سن العمل أي حوالي ٤٣٧ ألف نسمة مقابل ٤٤٪ من إجمالي السكان الناشطين في لبنان.

تظهر تأثيرات النازحين السوريين على سوق العمل على الشكل الآتي:

ارتفاع معدلات البطالة إلى ٢٥٪ من القوى العاملة، اتّساع العمالة غير النظامية، خفض مستويات الأجور، والمنافسة غير المشروعة.

٢- تداعيات النازحين السوريين على الفقر:

يزيد النزوح السوري من أعداد الفقراء في لبنان إذ يمثل الفقر عند النازحين نسبة ٧٠٪ وينتشرون

في المناطق الأكثر فقرًا وحرمانًا في لبنان. في هذا الإطار حوالي ٦٤٪ من النازحين السوريين بين البقاع (٣٥,٩٪) والشمال (٢٨,٢٪) حيث تلامس نسبة الفقر حوالي ٥١٪ من إجمالي الفقراء اللبنانيين.

تشير دراسة البنك الدولي إلى ارتفاع نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في فترة ٢٠١٢ - ٢٠١٤ من ٢٨٪ إلى ٣٢٪ ما يمثل حوالي ١٧٠ ألف فقير إضافي.

التوصيات

١ - يتطلّب ملف النازحين السوريين مقاربة جديدة في حال امتدت إقامتهم في لبنان، مقاربة مستندة إلى الإنماء والاستقطاب والتواجد والإيواء والانتشار من أجل تحريك الاقتصاد في مناطق تواجدهم وتوفير فرص عمل وتعزيز التضامن الاجتماعي وتجنب الاحتكاكات والصراعات.

٢- تحديد الإطار القانوني للسوريين في لبنان (نازح أو لاجئ).

٣- إنشاء مخيمات للنازحين السوريين في الأراضي السورية تحت رعاية الأمم المتّحدة وتمويلها وبالتنسيق بين الدولة اللبنانية والدولة السورية.

٤- تأسيس صندوق العودة "Repatriation Fund" تتولى الدول المانحة تمويله ويشجع على عودة النازحين إلى ديارهم.

٥- التنسيق مع الدولة السورية لعودة السوريين إلى المناطق الآمنة. بحيث تظهر الدراسات في هذا الإطار أنّ ٦٠٪ من النزوح السوري يعود لأسباب أمنية واشتباكات و٣٢٪ لأسباب سياسية.

٦- تعزيز الدعم الدولي الذي يعتبر غير كافٍ ولاسيّما أن تركيا استعملت ورقة النزوح ونجحت في الحصول على ٣ مليار يورو من الإتحاد الأوروبي.

٧- تنظيم العمالة السورية في لبنان.

مداخلة الإعلامية سابين عويس

تعليقًا على كلمة الدكتور غازي وزني نقول إن المقاربة اليوم لم تعد إغاثية ولا إنسانية، وليست أيضًا اقتصادية أو إنمائية، بل يجب أن تكون مقاربة العودة، لأنّه إذا أردنا أن نبقى في المقاربات الاقتصادية والاستثمارية فموضوع النزوح يحتاج إلى ما بين ١٥ و١٧ سنة، ولبنان لن يتحمّل كل هذه المدة أبدًا، شكرًا دكتور.

تقديم الأب فادي ضو

من المقاربة الاقتصادية للتحدّيات، والتي تحدّث عنها الدكتور غازي وزني، المالية والاجتماعية، ننتقل إلى موضوع لم يتم تداوله كثيرًا في الإعلام أو مقاربته بشكلٍ جديٍ ومسؤولٍ ألا وهو الارتدادات على القطاع التربوي والارتدادات على البيئة. ولكن اسمحوا لي بتقديم الأب البروفيسور فادي ضو رئيس مؤسسة أديان ومديرها العام والذي يدير حاليًا برنامج الاستراتيجية الوطنية للتربية على المواطنة والعيش معًا بالشراكة مع وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء ليطلعنا على التحدّيات وما تقوم به المؤسسة مع وزارة التربية حول المناهج التربوية للبنانيين وللطلاب السوريين النازحين. تفضّل بروفيسور.

كلمة الأب
فادي ضو

يكفي أن ينظر المرء إلى بعض الوقائع المتعلّقة بالنزوح السوري في لبنان ليدرك سريعًا أن المسألة تخطّت مستوى الأزمة لتصبح في مصاف الخطر. لاحقًا سوف نحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية: الخطر على ماذا؟ وعلى من؟

أما الآن فلنستعرض بعض هذه الوقائع على سبيل المثال:

- أولًا: نتكلّم عما لا يقلّ عن مليون ونصف نازح سوري (بحسب أرقام الحكومة اللبنانية)، من بينهم ١,٠٠١,٠٥١ مسجلين لدى المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (أرقام حزيران٢٠١٧). ومتواجدين في أكثر من ١٢٠٠ مركز إيواء، منتشرين على كافة الأراضي اللبنانية.

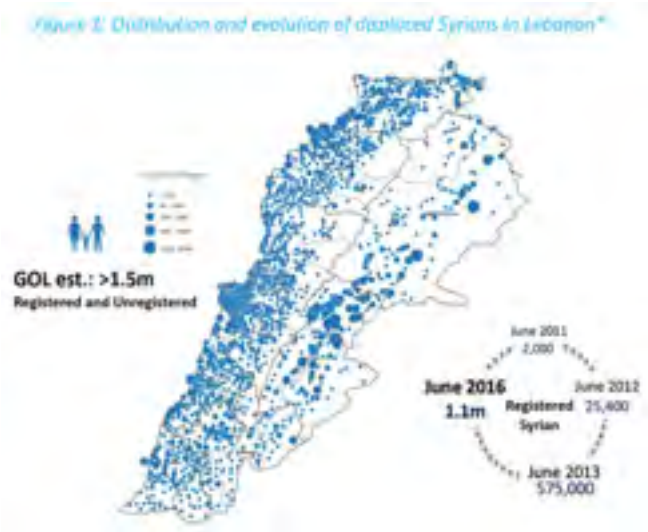

(الرسم مأخوذ من: *MEHE, RACE II* (٢٠١٧-٢٠٢١), *August* ٢٠١٦)

- ثانيًا: نتحدّث عن أكثر من نصف مليون طفل بسنّ الدراسة (بين ٤ و١٧ سنة)، بذلت الحكومة اللبنانية أقصى جهودها، بالإضافة إلى جهود المجتمع الدولي والمجتمع المدني، فلم تنجح إلّا في إدخال ١٩٤،٧٦٠ طفل إلى المدرسة (أرقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: تموز ٢٠١٧)، أي بنسبة ٣٨٪، وتسقط هذه النسبة إلى ٥٪ لذوي الأعمار بين ١٥ و١٨ سنة. ما يعني أنّ ٦٢٪ من هؤلاء الأطفال يربون وينمون منذ ٦ سنوات خارج قطاع التعليم، ولا ينالون سوى تربية الأهل وبيئة المخيم والأنشطة التربوية غير النظامية وما يصلهم من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي التي يشاهدونها.

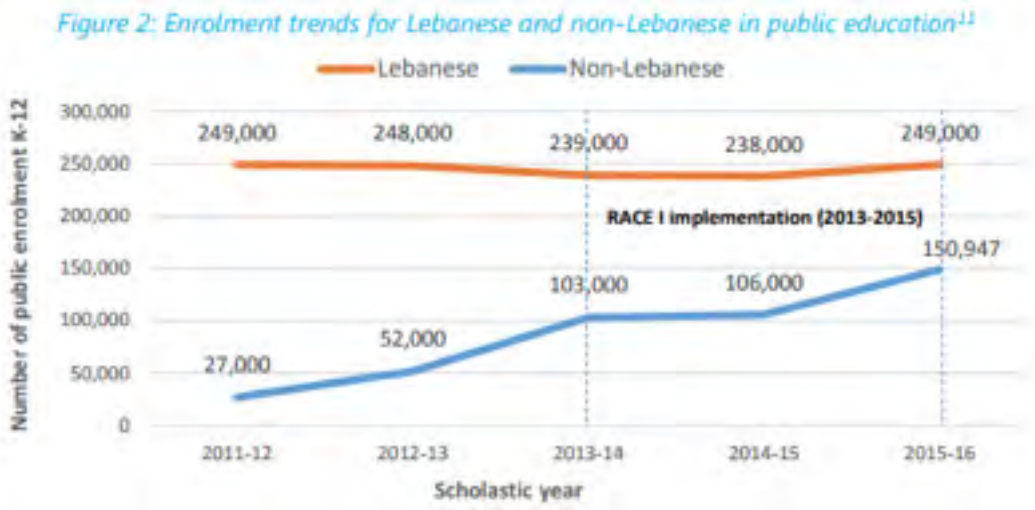

(الرسم مأخوذ من: *MEHE, RACE II* (٢٠١٧-٢٠٢١), *August* ٢٠١٦)

- ثالثًا: يحتاج لبنان في العام ٢٠١٧ إلى مبلغ ملياري دولار أميركي لتمويل خدمة النازحين السوريين، لم يصل من هذه الأموال حتى تاريخ ٨ أيلول ٢٠١٧ سوى ٥٥٦ مليون، أي بنسبة ٢٧٪. أما بالنسبة لموازنة وزارة التربية لبرنامج خدمة اللاجئين واللبنانيين الذين يحتاجون إلى مساعدة لعام ٢٠١٧، فهي ٣٧٢ مليون دولار أميركي لم يتأمن منها حتى تموز ٢٠١٦ سوى ٩٦ مليون (٢٦٪).

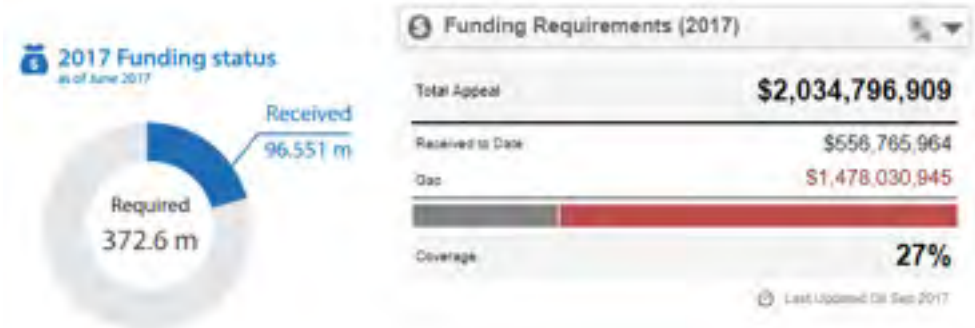

أ- الواجب الإنساني والحاجة الاجتماعية إلى تأمين التعليم لجميع الأطفال النازحين وعجز المنظومة التربوية اللبنانية عن تحقيق ذلك:

بعيدًا من النقاش حول سبل عودة النازحين إلى ديارهم، وطالما كان هؤلاء الأطفال مقيمين على الأراضي اللبنانية، علينا مسؤولية إنسانية وواجب وطني واجتماعي لتأمين التعليم المناسب لهم. فالطفل خارج المدرسة يعاني ظلمًا اجتماعيًا ويتعرّض لمخاطر انحرافات عديدة، ويمكن أن يصبح بدوره خطرًا على المجتمع. ونحن نتحدّث هنا عن أكثر من ٣٠٠ ألف طفل يعانون هذه الحالة. لقد آن الأوان بعد أكثر من ٦ سنوات من السعي والمحاولات، وبناء على الوقائع، الاعتراف بعجز الدولة اللبنانية عن بلوغ الهدف المعلن في برنامج RACE (Reach All Children with Education) ألا وهو دمج جميع الأطفال في التربية. فالمنظومة التربوية الرسمية اللبنانية مكوّنة لاستيعاب ٢٥٠ ألف طفل لبناني، وننتظر منها أن تلبي حاجة ثلاثة أضعاف هذا الرقم (٧٥٠ ألف). ولا بدّ من ربط هذا العجز بفشل المجموعة الدوليّة عن تأمين التمويل المطلوب لذلك. ولكن برأيي المسألة ترتبط بعوامل أخرى أيضًا، ومنها حجم القطاع التربوي اللبناني وقدرته على الاستجابة لهذا التحدّي.

يجب أن يترافق إعلان العجز عن تحقيق الهدف المنشود بخطة بديلة مكملة للخطة الموجودة حاليًّا، تستطيع أن تقدّم هذه الخدمة ل ٦٢٪ من هؤلاء الأطفال النازحين. ولكن يبدو هذا الأمر مستحيلًا وفق الوقائع والموارد المتوافرة. فإذا كانت المنظومة الرسمية للدولة، وبمساعدة العديد من المؤسسات المحلية، لم تستطع استيعاب أكثر من ٣٨٪، من هي الجهة الجاهزة لاستيعاب تقريبًا ضعف ذلك؟ لذلك أقول نحن لسنا أمام أزمة وحسب بل أمام خطر العجز عن مواجهة هذه الأزمة كما يجب، وبالتالي الأطفال خارج منظومة التعليم هم بخطر، والمجتمع اللبناني هو بخطر، والمجتمع السوري أيضًا. فتنامي الأمية، خصوصًا بين الفئات الشابة، هو من أسوأ المؤشرات السلبية بالنسبة للتنمية المستدامة. يتناقض هذا الواقع بشكل صارخ مع الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يقول بـ"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

ب- أي تربية للنازح السوري؟ وأثر تعليم النازحين في لبنان على النازحين أنفسهم وعلى النظام التربوي اللبناني:

لقد اختارت الحكومة اللبنانية تأمين التربية للنازحين السوريين وفق المنهج والبرامج التربوية اللبنانية، لعدة أسباب، من بينها قانونية تتعلّق بالاعتراف بالشهادات الصادرة عن هذا التعليم، ومن بينها أيضًا أهلية المعلمين اللبنانيين للقيام بهذه المهمة، أي تعليم اللاجئين، انطلاقًا من خبرتهم المرتبطة بالمنهج اللبناني. بالإضافة إلى البرنامج الرسمي، لقد قامت بعض المحاولات في إدخال برامج تربوية خاصة بالظروف التي مرّ ويمرّ بها الطفل النازح، وبخاصةٍ على صعيد الدعم النفسي الاجتماعي. والإشكال هنا يتعلّق بانفصال التربية عن أهدافها العامة. فالمنظومة التربوية

تهدف إلى بناء متعلّم ذي سمات محددة. فنحن نربّي أطفالًا سوريين على أساس السمات التي نبغي الوصول إليها لدى الأطفال اللبنانيين. وفي ذلك شيء من الإيجابية، ولكن قدر من السلبية أيضًا، المتعلقة بانسجام الطفل السوري بالبيئة اللبنانية وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية أكثر منه بالبيئة السورية، أو عيش حالة التعارض في شخصه بين المنظومتين الثقافيتين. لكن رغم ذلك يبقى أثر التربية البيتية في المحافظة على انتمائهم إلى بيئتهم الخاصة واضحًا لدى الأطفال السوريين. لقد قام في هذا السياق معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، بدراسة ميدانية عن تربية الأطفال النازحين في لبنان (نشرت في آذار ٢٠١٦)، من الجدير النظر إلى بعض نتائجها.

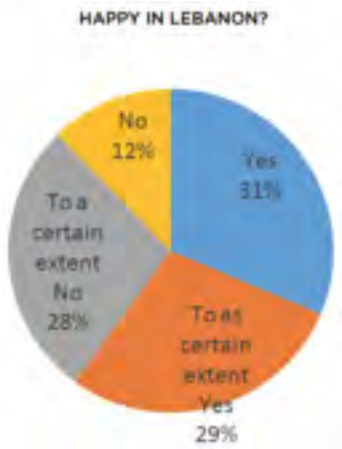

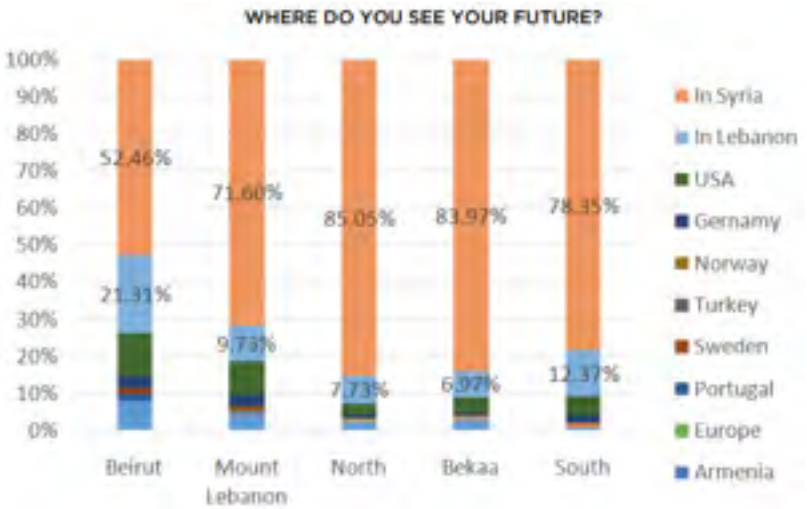

تدلّ الدراسة إلى أنّ غالبية الأطفال السوريين في المدارس في لبنان يبقون متعلّقين ببيئتهم الأساسية ويرغبون بغالبيتهم العودة إليها. فلقد أجاب ٧٥٪ من الأطفال بأنهم يرون مستقبلهم في سوريا. بينما أجاب ١٢٪ بأنهم يرونه في لبنان، والباقون ١٣٪ يرغبون في الهجرة نحو الغرب.

كما أظهرت الدراسة أثر التربية الإيجابي على الأطفال، في ما خصّ على سبيل المثال موقفهم من الزواج المبكر للبنات، إذ ترتفع نسبة الذين يرفضونه بشكل قاطع من ٣٧٪ للذين هم خارج المدرسة، إلى ٦٢٪ لدى المنخرطين في النظام التعليمي. وتزداد النسبة بعشر نقاط (من ٥٠٪ إلى ٦٠٪) لدى الذين يتابعون دراستهم في مقابل الذين هم خارج المدرسة، وفي ما يتعلّق بقدرتهم على التعامل بالحوار مع من يتعرّض لمعتقداتهم الدينية.

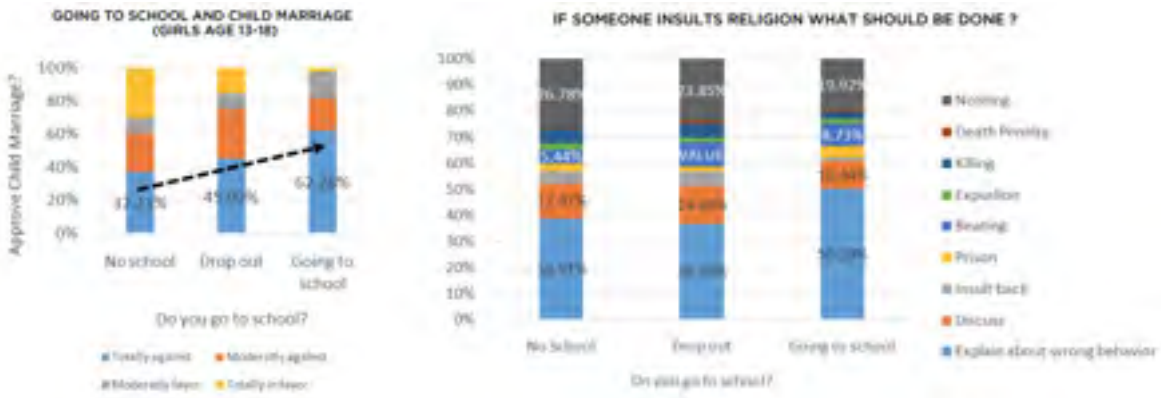

لأهمية هذه التربية والإسهام في حمايتهم من التطرف والغرق في دوامة العنف، بادرت أيضًا مؤسسة أديان، عبر معهد المواطنة وإدارة التنوع بوضع برنامج تربوي خاص للأطفال السوريين (في لبنان وسوريا) حول التربية على السلام والمناعة. وكتب عن هذا البرنامج غوردون براون، رئيس الوزراء البريطاني السابق والمبعوث الخاص للأمم المتحدة للتربية العالمية، في صحيفة "واشنطن بوست" (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، ما يلي: "مِن رَحِم الشِّرعة الوطنية للتربية على العيش معًا في لبنان... يجري تعليم مناهج دراسية موحّدة حول القِيَم المشتركة... التي تُركّز على التشجيع على العيش المشترك عبر تبنّي مواطنة حاضنة للتنوّع بما فيه من التنّوع الديني، وتهدف إلى ضمان ما يدعوه واضعو هذه الشرعة: التحرُّر من مخاطر... الطائفية. إلا أنّ المناهج الدراسية الجديدة هي أكثر من مناشدة تفاؤلية في محبّة الجار، وتأكيد القاعدة الذهبية المشتركة لجميع الأديان. إنّها تُعلّم الطلاب أنّ بإمكانهم الاحتفاء بالفوارق من دون تهديد العيش المشترك... الواقع الذي يحدث اليوم في لبنان هو ذو أهمية عالمية... إنّ تركيز هذه المناهج على السلام والمصالحة بين الأديان لهُوَ ترياقٌ للدعاية المتطرّفة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)".

خاتمة

في الخلاصة، الحديث عن عودة النازحين إلى ديارهم وتنظيم ذلك، هو أولويّة وحاجة للطرفين اللبناني والنازح السوري. وخبرة السنوات الماضية تدلّ بوضوح إلى عدم قدرة لبنان والجماعة الدوليّة على الاستجابة الناجحة وتأمين جميع الخدمات المطلوبة للنازحين على أرضه، ما يؤكد أنّ حجم النزوح أكبر من قدرة لبنان على التعامل معه. هناك مسؤولية سياسية حول السؤال لماذا وصلنا إلى هنا؟ ولكن تبقى المسؤولية الإنسانية والسياسية الأهم والأكثر إلحاحًا الآن، في الانتقال إلى الخطة "ب" في التعامل مع الموضوع، أي الانتقال من التعامل مع الأزمة إلى التعامل مع خطر عدم القدرة على الاستجابة للأزمة. وبانتظار تأمين العودة وتحقيق ذلك كاملًا، يجب التعامل مع واقع وجودهم هنا. فلا بدّ من خطة مترابطة وثلاثية الأبعاد، تنطلق من الاعتراف بعدم قدرة لبنان على الاستجابة إلى التحديات المطروحة على جميع الصعد في هذا الملف، وتعمل معًا على: أولًا تأمين العودة الآمنة، وثانيًا تحسين الخدمة، وثالثًا إعادة التوزيع على دول أخرى. ويبدو لي بأنّ هذا البعد الثالث (إعادة التوزيع) غير مفعّل سياسيًّا وديبلوماسيًّا بما فيه الكفاية. فالمجموعة الدوليّة هي مسؤولة معنا ليس فقط عن تأمين التمويل بل الإسهام في معالجة الأزمة، بما فيه استقبال قسمٍ من النازحين، بخاصةٍ الذين يطلبون ذلك من بينهم. وفي هذه المواقف والحلول كلها، يجب أن يبقى واضحًا لنا وللعالم بأن هذا الجهد يهدف إلى تحقيق خير النازحين أنفسهم أولًا، وخير للبنان والعالم ثانيًا. لأنّه في مسألة الخير والإنسانية لا فرق بين إنسان وآخر، ولا بين لبناني ونازح.

مداخلة الإعلامية سابين عويس

من الأكيد أنّ الجانب الإنساني مهم، ولكن أولويتنا هي الطالب اللبناني، الجيل اللبناني. أود التوقّف عند نقطتين والاستفادة من مداخلة الأب فادي ضو. أولًا، من الجميل أن نعرف أننا أصبحنا نحن نربي الجيل السوري، يعني إذا استطعنا أن ننشئ جيلًا سوريًا يتربى على منهج لبناني، ما يسهم في التخلّص ربّما من مخلّفات ما عشناه في زمن الوصاية. ثانيًا، نتمنى لو نستطيع أن نستفيد من سلسلة الرتب والرواتب التي أعطت حاليًا مبالغ كبيرة جدًا للأسلاك التعليمية، وربّما هذا يساعد يا معالي الوزير على أن تستفيدوا من الفوائض بالجهاز التعليمي لتستطيعوا أن تؤمنوا للطلاب السوريين الإفادة من هذا الفائض...

مداخلة الوزير المرعبي

يمارس إثنا عشر ألف أستاذ مهنتة في التعليم. ففي المستقبل، وعند عودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، سنواجه مشكلة جديدة بكيفية إيجاد عمل لهؤلاء الأساتذة ودمجهم في إدارات الدولة ومؤسساتها.

الإعلامية سابين عويس

في جميع الأحوال، التحدّيات التربوية كبيرة جدًا. وسننتقل الآن للبحث في التحدّيات البيئية والتي لم يسلّط الضوء عليها كثيرًا مستفيدين من هذه الورشة، ومستمعين إلى الأستاذ بول أبي راشد متحدّثًا عن هذه التحدّيات.

تقديم الأستاذ بول أبي راشد

هو منسّق ومدرّب في مجال التربية البيئية، وفي العام ١٩٩٥ أطلق حملة التربية البيئية والأرض، التي أدّت إلى تأسيس جمعية الأرض في العام ٢٠٠٢، وحاليًا يرأسها الأستاذ بول أبي راشد تفضّل.

مداخلة العميد الركن فادي أبي فرّاج

قبل أن نعطي الكلام للأستاذ بول أبي راشد، أودّ أن أقول "إنّ الكلام القيّم الذي سيصدر من الدكاترة والأساتذة والحضور كافة، نأمل اختصاره ونعد الجميع بأنّ مداخلاتهم وكلماتهم سوف تنشر وتصدر في مجلة الدفاع الوطني كعدد خاص لهذه الندوة".

كلمة الأستاذ
بول أبي راشد

النزوح السوري يهدّد استدامة الموارد الطبيعيّة في لبنان

يعاني لبنان من مشاكل بيئيّة عدّة منها مشكلة النفايات وإدارتها عشوائيًا عبر حلول غير بيئية من طمر غير صحي وحرق ومكبات عشوائية، ومشكلة إدارة المياه المبتذلة والمياه الجوفية والسطحية، وتلوث الهواء، والتعدي على الأراضي الزراعية والحرجية...

فأتت أزمة النزوح من سوريا لتزيد الحالة تفاقمًا خصوصًا في مناطق البقاع وعكار والجنوب وفي المدن الكبيرة. فبحسب دراسة تقييم أثر الأزمة السورية على البيئة في لبنان وأولويات التدخل التي صدرت عن وزارة البيئة في أيلول ٢٠١٤ بتمويل من الإتحاد الأوروبي، وصل عدد النازحين السوريين في لبنان بتاريخ ٣١ أيار٢٠١٤ إلى ١,٠٨٧,٨١٤ نازحًا، أما النازحون من سوريا (سوريون وفلسطينيون ولبنانيون) فقد وصل عددهم إلى ١,٤٠٣,٧١٨ نازحًا.

للنزوح أثر سلبي على القطاعات الآتية:

١- **النفايات:** تعاني البلديات إنتاج كميات كبيرة من النفايات في نطاقها إثر التواجد السوري، فأشارت الدراسات إلى أن كمية النفايات الصلبة التي ينتجها النازحون السوريون قد وصلت إلى حوالي ٣٢٤٠٠٠ طن سنويًا بحلول أواخر العام ٢٠١٤ ما يوازي ١٥,٧٪ من النفايات التي كان ينتجها اللبنانيون قبل بداية النزوح. وتسجل النسب الأعلى من هذه الكميات في جبل لبنان (بعبدا، المتن، عاليه والشوف) وزحلة وعكار وطرابلس والمنية والبقاع الغربي. أدت هذه الزيادة إلى:

- زيادة تلوث المياه السطحية والجوفية.
- تدهور الأوضاع الصحية وشروط السلامة حول المكبّات.
- زيادة المخاطر الناجمة عن النفايات الطبية (زيادة في كمية النفايات المعدية نهاية العام ٢٠١٤ تصل إلى ٤٢٠ طنًا في السنة، ١٨٪ يتم التخلص منها بطريقة عشوائية).

٢- **المياه المبتذلة:** زادت كمية المياه المبتذلة في لبنان بين ٣٤ و٥٦ مليون متر مكعب بحلول نهاية العام ٢٠١٤ في حين أن ٨٪ فقط من المياه المبتذلة تخضع للمعالجة، إذ إنّ محطات التكرير للمياه المبتذلة إذا وجدت فلا تعمل بشكل فعال. وقد أدت زيادة كمية المياه المبتذلة إلى زيادة نسبة التلوث. الإنتاج الإضافي للمياه المبتذلة الناتجة عن النازحين سوف يؤدي إلى إنتاج حوالي ٤٠٠٠٠ طن إضافي من الطلب البيولوجي على الأوكسيجين سنويًا أي ٣٤٪ موزعة على مختلف الأقضية وهذه الزيادة تؤدي إلى آثار بيئية وصحية عديدة.

تجدر الإشارة إلى أن المساعدات الدولية جاءت لتؤمن الطعام والسكن للنازحين دون أن تأخذ بعين الاعتبار وضع البنى التحتية في لبنان.

٣- **قطاع المياه:** أدى النزوح إلى زيادة في الطلب على المياه ما بين ٤٣ إلى ٧٠ مليون متر مكعب بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وهذا يؤدي إلى ضغط على المياه الجوفية.

إضافةً إلى ذلك، تدهورت جودة المياه نتيجة لتصريف المياه المبتذلة والتخلص من النفايات بطريقة عشوائية فازداد تلوث المياه السطحية والجوفية.

٤- **تلوث الهواء:** ازدادت نسبة تلوث الهواء نتيجة زيادة في حركة النقل البري والتدفئة المنزلية (الحرق للتدفئة) وحرق النفايات وزيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية علمًا أنه يتم استخدام المولدات الخاصة بشكل أساسي لتأمين الحاجات من الكهرباء. كل ذلك أدى إلى زيادة في الإنبعاثات السامّة.

٥- **التعدي على الأراضي الزراعية والحرجية:** يتم الإعتداء على الأراضي الزراعية بحكم توسع المخيمات غير الرسمية خاصة في البقاع وعكار، علمًا أن بعض وحدات الإيواء في المناطق الزراعية أصبحت تشبه أماكن سكن دائمة (٧١٢ مخيم غير رسمي في البقاع و٣٠٠ في عكار). كما أن النزوح السوري قد أثر سلبًا على الموارد الحرجية خاصةً في المناطق الشمالية الحدودية حيث تحوّل قطع الشجر غير القانوني إلى تجارة مربحة. أخيرًا نتيجة لهذه الحاجة في التوسع وبدلًا من وضع حظر على المناطق الزراعية والحرجية لحمايتها، قام المجلس النيابي بتعديل المادة ٣٠ من قانون التنظيم المدني الصادر بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ٦٩ تاريخ ١٩٨٣/٩/٩ وذلك بإضافة الفقرة الآتية: "وعند إعادة تنظيمها، بموجب مرسوم مصدق، تخضع العقارات الواقعة ضمن المنطقة للنظام الجديد بما في ذلك الأراضي التي جرى تقسيمها لأغراض زراعية على أن تخضع لكافة شروط الضم والفرز". يشكل ذلك خطرًا جسيمًا ومستدامًا على الأمن الغذائي في لبنان وعلى استدامة المناطق الحرجية فيه.

من هنا نجد أن الحالة وصلت إلى حدّها وأصبح النزوح وآثاره السلبية على البيئة يشكل خطرًا على صحة اللبنانيين وسلامتهم وبات إعلان طوارئ بيئية من الأولويات.

إذا نظرنا إلى الخرائط التي وراءنا، فهناك ألف مخيم في عكار والبقاع، وهذه المخيمات سوف تكون ذريعة للمناطق السهلية والساحلية فهذا الأمر يمكن أن يتحول إلى مشكلة، فقد كان

معالي الوزير يدعو إلى إنشاء بنى تحتية، فإذا بدأنا نعمل في البنى التحتية في سهل البقاع أو سهل عكار، فهذا يعني أنّ الضّرر للنزوح السوري سوف يمتدّ إلى مئات السنين. أنا أحذّر، نحن كبيئيين ما علينا إلاّ أن نحذّر من هذا الأمر.

مداخلة وزير الدولة لشؤون النازحين الأستاذ معين المرعبي

نحن اليوم كشعب مقيم في الأطراف، لنا الحقّ في أن يكون لدينا مياه، وصرف صحي كنت قد اشتكيت منه، وبنى تحتية مثل أي مدينة. اليوم التلوث المذكور، هو نتيجة عدم وجود بنى تحتية في مناطق الأطراف كلها بفعل اختصار البنى التحتية في المدن. واليوم مصدر المياه للمدن هو من هذه المناطق، ما يعني أننا نقوم بتلويثها وتركها ملوثة في الجبال والسهول، ونرويها بالمجارير ونتحمّلها، وبالتالي نحن ممنوعون من الاستحصال على هذا الموضوع. فالبنى التحتية هي أساسًا حقّ من حقوق اللبنانيين القاطنين في هذه المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن، وليس لها علاقة بموضوع النزوح. وباختصار وجوابًا على كلامك، كوني مهندسًا مدنيًا، أطالب بمراجعة موضوع البناء المتعلق بإعطاء نسبة ٥٪ لتشييد أي منزل، وسأعطيك مثالًا على ذلك إذا كان لدينا ١٠،٠٠٠ متر مربع يحق لنا البناء بمساحة ٥٠٠ متر، وإذا كان لدينا ١٠٠٠ متر يحق لنا البناء بمساحة ٥٠متر، فكم ستكلف المزارع الفقير لبناء مساحة كهذه وإيصال الطرق والبنى التحتية والكهرباء والهاتف وغيرها من الخدمات لأرضه؟

ختامًا،أود شكرك أيها العميد، متمنّيًا عليك الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأرقام مقسّمة على كامل مساحة الوطن، ولكنها متفاقمة ومضاعفة في مناطق تواجد النازحين كالبقاع وعكار وبعلبك والهرمل والجنوب. فبلدات عكار الشمالية تفتقد البنى التحتية قبل دخول النازحين إليها (٨٪ من منازلها تصلها المياه، و٩٢٪ لا تصلها) فكيف بوجود النازحين؟ فلنتخيّل الوضع. شكرًا.

مداخلة الأستاذ بول أبي راشد

ما أريد أن أحذّر منه دخول البنى التحتية إلى السهول الزراعية فقط. فهذه الصور التي ستعرض عليكم توضّح مدى تأثير المخيّمات على المياه الجوفية أو السطحيّة، كما نرى في الأنهر. وإذا افترضنا دخول البنى التحتية إلى داخل سهل البقاع من خلال هذه الخريطة، نكون قد بدأنا بالقضاء على ثروتنا وأمننا الغذائي. نهايةً، أطالب بإعلان حالة طوارئ بيئية بأسرع وقتٍ ممكنٍ قبل الكلام عن النزوح السوري، ومعالجة نفاياتنا قبل معالجة النفايات الصادرة عن السوريين مثنيًا على قول السيدة عويس بأن العودة هي الحل الأفضل من كل ما تناولناه.

مداخلة ممثلة اليونيسف في لبنان، السيّدة تانيا شابويزا

أودّ التوجّه بكلامي إلى المقدّمَين الأخيرين للتنويه بالجهود الجبّارة التي قام بها لبنان تجاه الأطفال النازحين. ولكنّي أظنّ في بعض الأحيان أننا نقوم بتغيير الأرقام لنعكس حقيقة نريدها. في الواقع، لا نتوانى عن الدعم الذي تقدّمه الهيئة المسؤولة في

سبيل دعم تعليم أطفالنا ودعم لبنان وكيفية التعامل مع عبء تعليمهم. وأريد أن أشير أيضًا إلى معلومات ربما لم يلقِ أحد الضوء عليها من قبل، تفيد بأنّنا تمكّنا من تأمين التعليم في المدارس الرسمية لنحو ٥٣٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦ و١٤ سنة العام الدراسي المنصرم. وفي هذا الإطار، تحمّل المجتمع الدولي كلفة التعليم كلّها، وبالتالي استطعنا تأمين الدعم للأطفال اللبنانيين لالتحاقهم في المدرسة الرسمية، ولم يعد السؤال يدور حول ثقل عبء نظام التعليم، فأرى أنّنا ندرك هذا العبء جيّدًا، كما أظنّ أنّ الكثير من المنافع أُضيف إلى التعليم، علاوةً على ذلك، هناك أعمال الترميم التي تمّت في المدارس، بالإضافة إلى ما تؤمّنه منظمة اليونيسف إلى كل طفل في هذا البلد من معدّات ومواد أساسيّة للتعليم والوقود اللازم للتدفئة وأعمال الترميم المناسبة لمباني المدارس.

مداخلة الأب فادي ضو

إضافةً إلى ما تفضّلت به السيّدة شابويزا، أريد القول إنّ الهمّ الأساسي في هذه المسألة يتمثّل بأولئك الأطفال الذين لم يلتحقوا في المدارس بعد وتتراوح أعمارهم ما بين ٤ و١٨ سنة، ويبلغون أكثر من ٦٠٪ من الأطفال. إنّها بالتالي مسؤولية مشتركة كما هي مسؤولية المجتمع الدولي والحكومة اللبنانية، على أمل التوصّل إلى حلّ لهذه المشكلة.

المحور الثاني: "لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة"
(التحدّيات القانونيّة)

تقديم المحور الثاني من قبل:
المنسّقة الإعلامية مي الصايغ

من التحدّيات الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية والبيئية، ننتقل إلى المحور الثاني من ورشة عمل لبنان والنزوح السوري، حيث سنناقش التحدّيات القانونيّة التي يُثيرها هذا النزوح، من الإشكالية في المصطلح والتصنيف لاجئ - نازح بين المجتمع الدولي والحكومة اللبنانية، حتى آليات العودة، مع كل من الخبراء في القانون الدولي العام الدكتور شفيق المصري، نقيب المحامين السابق الأستاذ جورج جريج، والدكتور أنطوان صفير.

تقديم الدكتور شفيق المصري من قبل الإعلامية مي الصايغ

كان لي شرف وحظ التعرّف إلى الدكتور شفيق المصري، وأنا على مقاعد الدراسة، بصفته أُستاذًا مُحاضرًا في الدراسات العليا في دبلوم القانون العام، ودبلوم القانون الدولي العام في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية (الفرع الاول)، حيث زاول مهنة التدريس من العام ١٩٨٥ إلى العام ٢٠١٦.

مُحاضراته كانت تتميّز بأعلى نسبة حضور ونقاش، ولا أزال أذكر الجدال المطوّل بشأن مندرجات القرار ١٥٥٩ ومزارع شبعا على وجه التحديد، وماذا كان يترتّب على الدبلوماسية اللبنانية أن تفعله في هذا الصدد؟

إلى جانب عمله في الجامعة اللبنانية، درّس الدكتور شفيق المصري، مواد القانون الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية والقانون الدستوري والفلسفة السياسية والدراسات العليا في القانون الدولي في الجامعة اللبنانية الأميركية LAU في بيروت من العام ١٩٨٣ حتى العام ٢٠١٢، وفي الجامعة الأميركية في بيروت AUB من العام ١٩٨٧ حتى العام ٢٠١٦.

وحتى اليوم لا يزال يمارس مهنة التدريس في قسم الدراسات العليا في القانون الدولي في كلية الحقوق في الجامعة الإسلامية في لبنان.

وفي كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني، كانت له بصمته أيضًا، حيث درّس عدة مواد في القانون الدولي العام ومن بينها المنظمات الدوليّة وحظر التدخّل وحقوق الإنسان من العام ١٩٩٣ إلى العام ٢٠١٤.

وقد صدر للدكتور المصري مجموعة كتب هي "النظام العالمي الجديد: ملامح ومخاطر"، "الحق في تقرير المصير في تطوّره القانوني"، "العدوان الإسرائيلي على لبنان"، "لبنان والشرعية الدولية"، "الإرهاب الدولي بين السياسة والقانون"، وعدد من المقالات المتخصصة.

كلمة الدكتور
شفيق المصري

تندرج العلاقات اللبنانية السورية، بالإضافة إلى الجذور التاريخية والروابط الجغرافية والمصالح الاقتصادية وغيرها، ضمن ضوابط متعددة أخرى ومنها:

١. القانون الدبلوماسي الدولي الذي ينظّم العلاقات الثنائية بين دولتيّ لبنان وسوريا بعد الاتفاق على تبادل بعثات دبلوماسية بينهما.

٢. القانون الدولي العام في بعض أحكامه المستقرة بين دولتين متجاورتين ضمن علاقات الصداقة وحسن الجوار وحسن النية السلمية بينهما.

٣. أحكام ومواثيق المنظمات الدوليّة والإقليميّة التي تنطبق على هذه العلاقات ذاتها.

٤. علاقات الصداقة والتعاون بين الدول ضمن الأطر الأساسية والأهداف السامية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، كما توصي الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى هذه الضوابط الملزمة قانونًا ثمة أحكام أخرى بين الدولتين تتمثل بالعلاقات التعاقدية- الثنائية ابتداءً من العام ١٩٩١ عبر معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق وما أنتجت من هيئات تعاقدية – تنفيذية على مستويات وقطاعات كثيرة بين لبنان وسوريا وهذه المستويات توزعت على الشؤون الدفاعية والتربوية والزراعية والصناعية الخ...

كما تمّ الاتفاق – تنفيذًا لهذه المعاهدة - على إنشاء مجلس أعلى لتنسيق التعاون وتعزيز الروابط بين الدولتين.

إلاّ أنّ الممارسات اللبنانية أثبتت أن هذه العلاقات التعاقدية - الثنائية المشار إليها حملت كثيرًا على المصلحة اللبنانية من كل جوانبها البنيوية– الوظيفية على كل الأصعدة اللبنانية تقريبًا كإنشاء المجلس الأعلى.

وإستجابةً لعدد كبير من المراجعات بصدد تعديل هذه الإتفاقية بدءًا بالمعاهدة الأم ذاتها ومرورًا بمعظم الاتفاقات والبروتوكولات التي انبثقت منها.

وصلت زيارة الرئيس اللبناني للعاصمة السورية دمشق حيث التقى الرئيس السوري وصدر إثر ذلك البيان المشترك الثنائي في ٢٠٠٨/٨/١٤ وفي إطلاق آليّة (لمراجعة الاتفاقات الثنائية بين البلدين بصورة موضوعية ووفق تفاهمات مشتركة بما ينسجم مع التطورات الحاصلة في العلاقات بين البلدين ويستجيب لمصلحة الشعبين). ومنذ ذلك التاريخ لم يحصل أيّ تطور يؤدي إلى تعديل أو تغيير في نصوص هذه العلاقات كلها.

واليوم تجاوزت التطورات الأمنية والسياسية كل هذه الأطر والمحاولات والمساعي إلى ما هو أكثر خطورة وأشدّ إلحاحًا والمعروف هنا أنّ الأوضاع اللبنانية الراهنة أصبحت نسبيًا العلاقات الثنائية – التعاقدية التي كانت مدار أبحاث ومناقشات ومراجعات هادئة في الماضي ويهمنا هنا أن نشير إلى:

١. أنّ النزوح السوري إلى لبنان لا يتّصل بالعلاقات الثنائية التعاقدية بين البلدين ولا يمكن أن يستند إليها لا من قريب أو من بعيد.
٢. إنّ هذا النزوح لا يتصل أيضًا بأي مرجعية قانونية من النصوص التي ذكرناها أعلاه – وهو لا يستند إلى أي منها في القانون الدولي ولا الإقليمي ولا حتى المحلي.
٣. إنّ قدوم السوريين إلى لبنان لم يحصل استنادًا إلى قبول رسمي لبناني مسبق وهو حصل في الأساس بالاستناد إلى اعتبارات إنسانية فرضتها الأحداث الأمنية والاضطرابات المحلية السورية.
٤. الواقع أن فشل الحكومة اللبنانية في ذلك في أول الأمر وعدم قيامها بأي سياسة أو ترتيب أو حتى إجراء احترازي كان التزامًا منها بهدف الاعتبارات الإنسانية وحدها.
٥. وبالتالي فإنّ النزوح السوري إلى لبنان كان في حكم الأمر الواقع السوري من جهة والسقوط اللبناني من جهة أخرى.

أما اليوم فإنّ تسجيل معظم هؤلاء النازحين السوريين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR وهي إحدى الهيئات المتخصصة في أسرة الأمم المتحدة وهي الأداة التنفيذية بشؤون اللاجئين. قد وفر لهؤلاء المرجعية الدولية التي يمكن أن تصنّفهم لاجئين وليسوا نازحين فقط.

فالمادة الأولى من قانون شؤون اللاجئين ١٩٥١ تُعرّف اللاجئ بأنه كل من وجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته بسبب خوف ما يبرئه من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي.. ولا يستعد ولا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف...

وكان قانون اللاجئين يطبّق على الأشخاص المقصودين بهذا (ومعظمهم من الأوروبيين) قبل ١٩٥١. إلاّ أنّ بروتوكول ١٩٦٧ قام بتحديد مفاعيل هذا القانون (١٩٥١) قد تجاوز العام ١٩٥١.

وعندما يُسجل الشخص في سجلات المفوضية كلاجئ يصبح متمتعًا بحقوق اللاجئ كما وردت في قانون ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧.

لعل من أهم هذه الحقوق ما ورد في المادة ٣٣ من قانون شؤون اللاجئين للعام ١٩٥١ هو الحقّ

في عدم الإعادة القسرية أو الطرد في وضع يهدد حياة الشخص أو مهنته أو حريته.
ومن هنا تتفق هذه المادة مع أخرى في حقوق الإنسان الاجتماعية والقانونية وحتى الاقتصادية ومن هنا أصبح الآن من الأمور المتفق عليها أن عودة هؤلاء السوريين اللاجئين إلى بلدهم الأصلي ليست قسرية وإنما العودة طوعية وإرجاع هؤلاء إلى بلادهم بالسياسات الإكراهية تخالف اليوم مبادئ حقوق الإنسان كما تخالف قانون اللجوء للعام ١٩٥١. وإذا كان اليوم الحديث المتداول يهدف إلى الاستفادة من المراكز الهادئة بعيدًا من خط التوتر بسوريا من أجل حملة تشجيع هذه العودة الطوعية إليها، فإن هذا المقترب يبدو الآن الأكثر إمكانية والأوفر حظًا.
وعلى كل حال فإنّ الجهود اللبنانية المنتظرة يجب أن تركز في السياق الدبلوماسي على:
إنّ الإخطاء السابقة لا يمكن دفعها الآن ولعلّ هذه الأخطاء الفادحة بدأت بقبول فتح مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان.
في الوقت الذي رفض لبنان ولا يزال يرفض قانون شؤون اللاجئين للعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ مع أحكامه، فالمرجعية والقانونية الآن ليست لبنانية، إنّما هي دولية متمثلة بأحكام قانون اللاجئين ذاته ١٩٥١ وليس للبنان أي دور ملموس في سياق هذه العملية اليوم بعد تسجيل هؤلاء لدى المفوضية العليا.
ولعلّ الخطأ الثاني تمثل في الموافقة الضمنيّة وغير المنضبطة على قدوم هؤلاء إلى لبنان من دون أي تدقيق أو أي ضابط مهما كان نوعهم، لذلك فإن لبنان الرسمي لم يكن يعرف كيف استقر هؤلاء في الأماكن اللبنانية.
أما الخطأ الثالث السماح لهؤلاء في التسجيل لدى المفوضية ذاتها من دون قيد أو شرط أو إستشارة أي مسؤول لبناني.
والآن بعد هذه التطورات هل ثمة مجال للتصرف اللبناني الرسمي على المستويات السياسية والدبلوماسية والمالية؟
المبدأ الأساسي في استقبال النازحين السوريين كان مدفوعًا بحقوق الإنسان وكذلك بنظر الرأي العام الدولي من هذا الاعتبار الإنساني نفسه لتبرير مواد قانون ١٩٥١ للاجئين.
لذلك يقتضي الآن إعداد دراسات علمية وموثقة عن مدى انتهاك حقوق الإنسان اللبناني من جراء أكبر عدد في العالم من اللاجئين على أرضه. وهذه الدراسات توزع في جلسات رسمية وعلى المحافل الدولية وضمن حملة احترام حقوق الإنسان اللبناني.
- إعداد تقارير للأمين العام للأمم المتحدة وللوكالات الدولية الأخرى ويطلب فيها عدم تطبيق كل أحكام قانون اللاجئين ١٩٥١ على الحالة اللبنانية باعتبار أن لبنان غير منضم إلى هذا القانون أصلًا وباعتبار أن عدد اللاجئين على أرضه يفوق نصف سكانه بالأساس.
- مطالبة مجلس الأمن بالتأكيد أن المناطق الأقل توترًا في سوريا يجب أن يقترن توصيفها كمناطق آمنة بإمكانية عودة اللاجئين إليها ويترافق مع هذا التوصيف طلب دولي للدولة السورية

بتسهيل هذا الموضوع بشكل ملموس.

- التدقيق في تنقل الأشخاص المحميين من قبل المفوضية من لبنان إلى سوريا وبالتالي المدة الزمنية التي يمكث فيها هذا الشخص في سوريا ومدى سلامة تنقله بين البلدين.
- التدقيق في عمل هؤلاء المحميين من قبل المفوضية في لبنان وإمكانية تنظيم هذه الأعمال وضرورة إخضاعها للضرائب المفروضة.
- المزيد من التعاون بين المفوضية ودوائر الحكومة اللبنانية وذلك من خلال فرض المزيد من الأطر والضوابط القانونية والإدارية المطلوبة وأخيرًا لابد من لفت النظر إلى:

أ- إن التفاوض بين الحكومة اللبنانية وبين الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة وتاليًا مع الأمين العام لهذه المنظمة الدولية إذ يبدو أكثر منطقية وجدوى عملية في هذا الاتجاه وكذلك فإنّ الاتصال المثابر مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن يمكن أن يؤدي إلى خطوات عملية من أجل تيسير هذه العودة.

ب- يبدو أن التفاوض مع سوريا قد يزيد أمر العودة تعقيدًا أكثر من تيسيرها بسبب موقف النظام السوري مع المعارضة وبسبب تخوفها من هذا الموقف المرتقب من دون ضمانات دولية لها.

ج- لذلك لابد من توفير هذه الضمانات الدولية والدعم السياسي وحتى الدعم المالي لترتيب هذه العودة.

د- كذلك يمكن أيضًا للحكومة اللبنانية فرض ضرائب دخل على الذين يعملون وضرائب استثمار وما إليها أيضًا.

تقديم النقيب الأستاذ جورج جريج
من قبل الإعلامية مي الصايغ

عاشق للقانون ومهنة المحاماة منذ نشأته. مسيرته الحافلة بدأت مع انتخابه رئيسًا في العام ١٩٨٧ لرابطة خريجي كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، الفرع الثاني ولأربع دورات.

عُيّن مُقررًا للجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين في بيروت. انتخب عضوًا في مجلس نقابة المحامين عام ٢٠٠٦، ليعود وينتخب نقيبًا للمحامين في بيروت عام ٢٠١٣.

في أثناء ولايته في نقابة المحامين كان يصل الليل بالنهار، وهذا ما يتجلّى بشكل واضح في بصمته في الإنجازات النقابية، ومشاركته في عدد هائل من الندوات وورشات العمل، وفي إطلالاته الخارجية من أبرز المنابر الدوليّة والعربيّة، من الأمم المتّحدة إلى المحكمة الخاصة بلبنان، ومن نقابات أميركا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والاتحاد الدولي للمحامين، إلى النقابات العربية واتحاد المحامين العرب.

ومن أبرز الإنجازات في سجلّه النقابي الذهبي بين عامي ٢٠١٣- ٢٠١٥...القائمة تطول:

- توقيع اتفاقية شراكة بين القنصلية الفرنسية ونقابة المحامين في بيروت في العام ٢٠١٤، والتي تهدف إلى تسهيل اجراءات الحصول على تأشيرات دخول المحامين إلى فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اتفاقية شنغن.
- إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لنقابة المحامين.
- إطلاق تطبيق نقابة المحامين على الهواتف الذكية.

- افتتاح المركز الصحي في نقابة المحامين في بيروت لتأمين الدواء للأمراض المزمنة للمحامين، وتوقيع اتفاقية تعاون مع شركة غلوب ميد لإطلاق صندوق التعاضد الصحي للمحامين وعائلاتهم (مركز الخدمات الطبية والاستشفائية).
- توقيع مذكرة تفاهم وتنسيق بين نقابة المحامين والأمن العام عام ٢٠١٥.
- افتتاح مركز التحكيم الدولي في نقابة المحامين عام ٢٠١٥.
- توقيع اتفاق التعاون بين معهد الدروس القضائية ومعهد المحاماة.

وفي شق بروتوكولات التعاون التي أنجزها خلال ولايته النقابية، نذكر:

- معاهدة تعاون بين نقابة المحامين في بيروت ونقابة المحامين في مدريد في مقر المحكمة العليا الإسبانية في العام ٢٠١٤.
- توقيع مذكرة تفاهم بين نقابة المحامين في بيروت والاتحاد الأوروبي بواسطة مركز الأبحاث في جامعة الحكمة لدعم المعونة القضائية – بيت المحامي.
- توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة المحامين وكلّ من الصليب الأحمر ووزارة الشؤون الاجتماعية.

كلمة النقيب
الأستاذ جورج جريج

يخطئ من يراهن على أن أزمة اللجوء السوري إلى لبنان هي أزمة عابرة ستنتهي مع انتهاء الحرب في سوريا. إن الحرب الميدانية قد تتوقف في أي لحظة، لكنّ هذا لا يعني أن وقف القتال يفيد حكمًا بعودة النازحين إلى ديارهم.

إنّ أي عودة سريعة لهؤلاء هي مجرد وهم، فالنازحون صار عندهم أشغالهم وارتباطاتهم في لبنان، بالإضافة إلى أن أي عودة تبقى تحت حماية القانون الدولي الذي يتعاطف مع المهجّر ويحميه حيث هو طالما إقامته في البلد المضيف هي أكثر أمنًا على حياته وأمانًا في يومياته المعيشية، خاصة النازحين من مناطق "الأرض المحروقة" حيث لا بنى تحتية ولا فوقية تمكّن النازح من العودة، إلاّ إذا ارتضى العودة الطوعية.

وعليه، بات الجميع مدركًا أن لبنان يعاني احتقانًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وقانونيًا بفعل النزوح الذي أثقل الحالة المأزومة أساسًا وأضاف إليها أعباءً وأكلافًا لا قدرة له عليها. وقد أسال ملف النزوح من الحبر اللبناني بقدر ما سال من الدماء البريئة في سوريا.

إن مراجعة الإحصائيات تبيّن:

١- أن ٨٦٪ من النازحين يقيمون في الأنحاء الشعبية وفي الأماكن المهمشة من البلاد.

٢- في مناطق البقاع والشمال، ارتفع سكان بعض النواحي بنسبة ١٠٠٪، كما هي الحال في مدينة عرسال حيث زاد عدد السكان قبل الأحداث الأخيرة أكثر من الضعف، فهناك ٤٠ ألف سوري يقيمون في المجتمع العرسالي الذي يضم ٣٥ ألف لبناني.

هذا الواقع أنتج كمًّا من التداعيات على مختلف المستويات، وسأحصر كلامي في الآثار القانونية الناتجة عن النزوح.

١- إنّ أعداد الوافدين وأجرهم الضئيل قياسًا إلى أجور اللبنانيين (البعض يقبل بأجر يعادل ٤٠٪ من الحد الأدنى للأجور) مكّنهم من أخذ فرص العمل من أمام اللبنانيين، رغم الإجراءات

الحكومية الخجولة بالحد من حرية عمل النازح.

هذا الواقع أسس لكمّ من الدعاوى أمام مجالس العمل التحكيمية موضوعها الصرف من الخدمة بفعل استبدال العامل اللبناني بالنازح السوري.

٢- إساءة معاملة العامل السوري وغالبًا العاملة السورية مما زاد من نسبة الحوادث وأيضًا الدعاوى التي لها علاقة بالتحرش وآداب العمل.

٣- مشكلة الولادات السورية الحاصلة على الأراضي اللبنانية هي مشكلة قانونية ستتفاقم تباعًا خاصةً وأن الإحصائيات غير الرسمية تشير إلى تخطي الولادات السورية الجديدة في لبنان الخمسين ألف مولود حتى نهاية العام ٢٠١٥، وهي تسير بوتيرة عشرين ألف ولادة سنويًا، ما يعني وجود أكثر من ١٠٠ ألف ولادة حتى تاريخه، وهي تتم عشوائيًا ومن دون تسجيل رسمي بحيث تفيد التقارير بأن ٢٠٪ فقط من الولادات تسجل بشكل قانوني، وهذا عائد لعدة أسباب أبرزها الدخول غير الشرعي لعدد كبير من اللاجئين إلى لبنان، والزواج المبكر، وكثرة حالات الزواج بين السوريين التي تحصل بواسطة رجال دين ودون أي تسجيل في الدوائر الرسمية، وارتفاع تكاليف التسجيل، وبخاصةٍ وإن ٧٠٪ من النازحين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، مما يسمح بتهريب الأطفال وبيعهم، علمًا أن بعض العائلات السورية اعتمدت حلولًا خاصة وإفرادية من خلال تهريب الطفل إلى دمشق وتسجيله هناك ثم العودة به إلى لبنان. إن هذه المشكلة يمكن حلها من خلال الاحتفاظ ببطاقة الولادة من المستشفى والاستحصال على إفادة ولادة من مختار المحلة، وتسجيل الولادات في دائرة وقوعات الأجانب في وزارة الداخلية، وبالتوازي يمكن التسجيل عبر الأمم المتّحدة إلاّ أن لبنان لم يوقّع على الاتفاقيات الدولية الخاصة باللجوء وهذه مشكلة إضافية.

يمكن القول أن ٩٨٪ من حديثي الولادات السورية هم مكتومو القيد.

٤- والأخطر هنا تنامي جرائم القتل بداعي السرقة، وجرائم الخطف والاغتصاب. وإضافة إلى الآثار الجرمية الناتجة عن هذه الجنايات، فإنها تعيق عمل القضاء وتضيف إليه أثقالًا كبيرة، كما أنها ترهق الصناديق المولجة بالمساعدات وبينها صندوق المعونة القضائية التابع لنقابة المحامين في بيروت. ورغم أن قانون أصول المحاكمات المدنية قد نصّ على إمكانية منح المعونة القضائية في القضايا المدنية لغير اللبنانيين شرط المعاملة بالمثل، إلا أن قانون أصول المحاكمات الجزائية أزال هذا الشرط وحفظ حق الدفاع المقدس وأوجب تعيين محام أمام قضاة التحقيق، وتوجّب ذلك أمام محكمة الجنايات. وتفيد الإحصائيات أن نسبة الدعاوى المدنية التي يكون فيها أحد أطراف النزاع سوريًا، متدنية عدديًا قياسًا إلى الدعاوى الجزائية.

وعليه، فإن واقع النزوح شكل عبئًا على صندوق المعونة القضائية وارتفع عدد طلبات المعونة إلى نحو ألف طلب سنويًا، مما يشكّل رقمًا قياسيًا غير مسبوق. وارتفعت معه نسبة المعونة القضائية المقدمة مباشرة للنازحين لتشكل نحو ٢٥٪ من فاتورة المعونة القضائية. علمًا أن نسبة

طلبات المعونة ارتفعت ١٢٠٪ في العام ٢٠١٤ عما كانت عليه في العام ٢٠١٣.

٥- اضطرار البلديات إلى اتخاذ قرارات تحاكي الأمر الواقع رغم مخالفتها القانون مثل قرار منع تجول الأجانب ليلًا داخل البلدة.

واستطرادًا، ظهرت إشكالية الدعوة إلى تحصين البلدات من الداخل من خلال التسلح للدفاع عن النفس وهذه أيضًا إشكالية قانونية أخرى.

٦- إشكالية التجنيس وهي إشكالية وطنية وقانونية وديموغرافية لا يمكن إغفالها أو إهمالها ومرسوم التجنيس الأخير لا يزال حبره طريًا.

أما التخوف اليوم فهو من تكريس الإقامة بحيث يصبح أمرًا واقعًا كحال اللاجئين الفلسطينيين، وننتقل من التعامل مع الواقع من وافد إلى نازح إلى لاجئ، ويصبح البلد بحاجة إلى قرار دولي يكرّس حق العودة شبيه بالقرار ١٩٤ غير المنفّذ، خاصة في ضوء وجود نغمة دولية ببقاء النازحين في أماكن وجودهم. إن السياسة الأوروبية والغربية بمنع دخول النازحين إلى أراضيها جعلت من لبنان مستودعًا مغلقًا للنازحين، الدخول إليه سهل والخروج منه شبه مستحيل.

(يراجع بهذا المعنى مواقف الرئيس الأميركي والأمين العام للأمم المتحدة وبعض المواقف الدولية الأخرى).

بالعربي الفصيح لا يمكن إهمال خطر التوطين من خلال صدور مراسيم تجنيس من شأنها إحداث خلل كبير في الديموغرافيا اللبنانية والتوازنات الطائفية، بما يهدد صيغة النظام. يساعد في ذلك اختلاف المكونات اللبنانية على قرار سياسي موحد من مسألة النزوح، وهذا ما كان قائمًا خلال مرحلة اللجوء الفلسطيني بحيث استفادت فتح من الخلل في القرار اللبناني واستمالت فريقًا أو مكونًا أساسيًا من النسيج اللبناني. إلاّ أنّ ما يعرقل هذا الاحتمال وجود توازن طائفي بين السنّة والشيعة، وتوازن لبناني بين المسيحيين والمسلمين، بل وجود قرار لبناني جامع وعابر للطوائف بمنع التوطين بفرعيه الفلسطيني والسوري.

٧- إنّ صعوبة العودة مرتبطة باعتماد لبنان وجهة للنازحين كخيار وليس كاضطرار، من هنا يجب التشدّد بوضع معايير قانونية تمنع النازح الوافد من مناطق غير محاذية للحدود الشرقية والشمالية من الدخول إلى لبنان. فقد ثبت أن ما يقارب ٤٠ ألف نازح أتوا من مناطق بعيدة من الحدود الشمالية لسوريا وكان مفترضًا نزوحهم طبيعيًا إلى الأردن وبخاصةٍ النازحين من السويداء ودرعا وجنوب ريف دمشق، أو إلى تركيا لسكان اللاذقية وحلب وإدلب والرقة، أو إلى العراق لسكان الحسكة ودير الزور. وبالتالي أخطأت الحكومة اللبنانية بهذا التساهل وبعدم وضع معايير قانونية متشددة تمنع غير الوافدين من مناطق دمشق وحمص وحماة وطرطوس من الدخول إلى لبنان.

أيها السادة،

إنّ لبنان يحتاج إلى سلطة قوية تواجه القرار الدولي بتثبيت النازحين في أماكن وجودهم. كما

حصل في الأردن حيث اتّخذ إجراءات حاسمة على هذا الصعيد، تمامًا كما حصل في تركيا قبله. أما لبنان فيبقى الحلقة الأضعف لعدة أسباب لا تخفى على أحد. لكن هذا الواقع في حال استمراره، سيفاقم الأزمة وسيجعل لبنان يستعيد تجربة اللجوء الفلسطيني، مما ينذر بخطر نشوء كادر عسكري شبيه بالمقاومة الفلسطينية، وداعش لاند، وهذا كان ممكنًا قبل العملية الأخيرة للجيش اللبناني، وقد تراجع هذا السيناريو لكن لا شيء يمنع من إحياء تجمعات للمعارضة السورية أكثر اعتدالًا وأقل تكفيرًا من داعش والنصرة.

إنّ تداعيات النزوح أصبحت تشكل خطرًا وجوديًا، ولم تعد تنفع سياسة النأي بالنفس. فقد نأى لبنان بنفسه، إلاّ أنّ النازحين لم ينأوا بأنفسهم، فانغمسوا في التركيبة الداخلية سياسيًا وديموغرافيًا وأمنيًا. ويجب أن نفهم أن لبنان ليس مستودعًا لمهجّري الحروب، ومطلوب من الحكومة ألا تسمح بأن يتحول لبنان من دولة قاصرة عن مقاربة ملف النزوح وعاجزة عن إيجاد الحل إلى دولة فاشلة، وعندها لا سمح الله ننتقل من مصيبة تداعيات النزوح إلى مصيبة أكبر اسمها التوطين.

اللهم إني بلغت.

التوصية:

التشدّد في المعايير القانونية التي تحدّد صفة النازح الخارج من نصيب لبنان، وأساسها اعتبار كل نازح وافد من غير المناطق المتاخمة للحدود الشرقية والشمالية نازحًا بالخيار لا بالاضطرار، وبالتالي ترحيله فورًا.

تقديم الدكتور أنطوان صفير من قبل الإعلامية مي الصايغ

هو محام دولي، حائز على الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس ديكارت.
هو مستشار الشؤون العامة وأستاذ في جامعة الروح القدس-الكسليك.
حاضر في الجامعة الأميركية في بيروت وفي جامعة القديس يوسف وكلية القيادة والاركان في الجيش اللبناني.
الدكتور صفير، محامٍ ممارس في نقابتي المحامين في بيروت وباريس،
محام معتمد لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ومستشار في القانون الدولي لاتحاد المصارف العربية.
وعضو في اللجنة الوطنية لليونيسكو، وفي الجمعية الفرنسية للقانون الدولي، والجمعية الدولية للقانون الدستوري.
فضلًا عن ذلك، تحدّث الدكتور صفير في العديد من المؤتمرات القانونية والمصرفية في لبنان والخارج، ونشر العديد من المقالات في القانون الدولي والدستوري.وله عدد كبير من المقابلات عبر وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية، وقد سبق لي شرف التعاون معه كخبير في القانون الدستوري في أثناء عملي في جريدة الجمهورية وفي تقديمه في مؤتمرات سابقة.

كلمة الدكتور
أنطوان صفير

بعد شكر مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية على بادرته هذه بتنظيم ندوة متخصصة حول اللجوء السوري وتحدياته,لا بد من توجيه تحية إكبار لقيادة الجيش اللبناني وأفراده واستمطار الرحمة على أرواح شهدائه البررة.

يستتبع طرح النزوح السوري طرح الأسئلة المتشعبة واستنباط الأجوبة المفضّلة لعلّها تسهم في التنوير على إرساء بعض الحلول وإن موجعة أو متأخرة.

١- التحديد القانوني للوضع السوري

اختلطت التحديدات القانونية والتوصيفات الحقوقية للوضع في سوريا بما فيه، وبانعكاساته وفي مقدمها مسألة أكبر عملية لجوء ونزوح لشعب في العصر الحديث. هذه الواقعة تقع تحت طائلة القانون الدولي الإنساني ولا سيّما اتفاقيات جنيف بأصولها وملحقاتها. وقد أشارت المادة الثالثة من هذه الاتفاقيات إلى ما يسمى نزاعا مسلّحا غير دولي من دون أن تدخل في تفاصيل شرحها. هكذا كانت حالة ليبيا وربما يوغوسلافيا. أما في سوريا فالوضع مختلف ومتشعب، إذ طرأت عوامل "غير داخلية" على النزاع، وأضحينا أمام "حرب أممية" في بعض نواحيها، لا بل أمام نزاع مسلح دولي بالتوصيف القانوني. وأبرز تجليات هذا الصراع الدموي "الدولي" و"غير الدولي" هي النزوح السوري داخل الإقليم السوري واللجوء السوري إلى خارجه أي إلى الدول المجاورة وحتى إلى دول أوروبية وسواها, مما حوّل هذا "اللجوء" إلى معضلة عابرة للحدود بكل المعاني Transnational...

٢- تعريف وموجبات اللّاجئ

تعرّف المادة الأولى من الاتفاقية المتعلقة باللاجئين ١٩٥١ معدلة ببروتوكول ١٩٦٧:

إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي

سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.

وتعترف هذه الاتفاقية بالنطاق الدولي لأزمات اللاجئين، وضرورة توافر تعاون دولي، بما في ذلك اقتسام الأعباء بين الدول، من أجل معالجة المشكلة. لأن هؤلاء الأشخاص قد فقدوا حماية حكوماتهم، مما يعني أنه يقع على المجتمع الدولي دور الاضطلاع بهذا الدور وبكل نواحيه القانونية والعملانية. من هنا يتمظهر مبدأ الحماية. وقد شددت هذه الاتفاقية على أهمية التزام اللاجئ تجاه الدولة المضيفة، مما يعني والحالة هذه أنّ على اللاجئ موجب الانصياع لقوانين بلد اللجوء وأنظمته، لا كما يطالعنا يوميا من جرائم وتعدّيات وانتهاك حرمات وقتل أبرياء وشطط من كل صوب.

٢- معايير التمييز مع النازح

اللاجئون هم أشخاص عبروا حدودًا دولية أي أنهم انتقلوا من "سيادة" ولو منتقصة أو غير موجودة بفعل النزاعات المسلحة إلى سيادة أخرى لصيقة جغرافيا أو غير لصيقة مع دولتهم الأم. أما النازحون، فقد تركوا مكان إقامتهم الأساسي، ولكنهم بقوا ضمن الإقليم السياسي عينه الذي كانوا في الأساس يخضعون لسيادته وإن تغيرت السلطة الحاكمة أو المسيطرة وإن تبدّلت النظم أو طريقة ممارسة السلطة.

قانونيًا او نصيًا إذا جاز التعبير، لا توجد اتفاقية تتناول مسألة النازحين تعادل اتفاقية العام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. ولكن صدرت عن الأمم المتّحدة ولجنة حقوق الإنسان المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في العام ١٩٩٧ والتي عرفت النازح داخليا كالآتي: " يقصد بالمشردين داخليا الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة".

كما أقرّت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين (كامبالا) في تشرين الأول ٢٠٠٩ أطر العمل الحالية للقانون الإنساني الدولي. وفي العام ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية اتفاقيتين جديدتين من أجل تقديم حماية أكبر للجماعات المستضعفة، بما فيها النازحين، في الأمريكيتين.

إلا أنه وفي كل الأحوال تمنع قواعد القانون الدولي الإنساني العقاب الجماعي للسكان المدنيين وتحمي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، الأشخاص من النزوح وتسعى لتوفير الحماية لهم في حالة النزوح كمدنيين، غير مشاركين في العنف.

٣- هل الحماية إلزامية؟

لم تقرّ القوانين الدولية ولا هذه الاتفاقية بالذات مبدأ الحماية الدائمة. إذ إن صفة اللاجئ قد

تزول، وبالتالي تسقط أي التزامات تجاهه ومن أي نوع.
كذلك لا تتحمّل الدول المضيفة أي التزامات أو موجبات في حال وجود أشخاص ارتكبوا جرائم ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء.
ومع أنَّ السلطات اللبنانية قد أتاحت لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين بتسجيلهم، فهذا يتيح بعض الحماية القانونية وهو مهم في تمكين الوصول إلى الخدمات لكنّها لا تمنح اللاجئين الحق في طلب اللجوء أو الحصول على الإقامة القانونية أو صفة اللجوء.
ورغم أنّ لبنان لم يبرم اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ولم تدخل في صلب منظومته القانونية ولكن ذلك لا يعفيه من تطبيق المعايير الدولية في هذا الصدد، ومنها تبني تدابير الحماية المؤقتة، عدم الإعادة القسرية واحترام الحقوق الأساسية. ولكن هذا لا يعني أن الحماية تلقائية ومطلقة ودائمة ومستمرة فهي ظرفية ونسبية ومؤقتة ومحددة.

٤- سقف الحماية

أبدى لبنان تضامنًا كبيرًا، وربما غير مدروس تجاه اللاجئين. لكنَّ المسألة اشرأبت خطورة مع تزايد عدد الجرائم والانتهاكات والاعتداءات وسواها, مما جعل الموضوع السوري في لبنان محتاجا إلى إعادة نظر شاملة ولكن حاسمة مع اعتماد عملية إحصاء وتسجيل دقيقة وشاملة, لكي يبنى على الشيء مقتضاه. إذ لا قوانين دولية تشرع حماية قانونية غير محدودة في الزمان والمكان, خصوصًا إذا كانت وضعية السوري في لبنان تتأرجح قانونيًا وواقعيًا وسياسيًا بين ضفتي أو صفتي النازح واللاجىء أو بينها وبين صفة العامل والمسترزق. وعلى كل من هذه الحالات تبنى وضعية قانونية مختلفة وتترتب عليها نتائج قانونية.
يعتبر القانون اللبناني السوريين غير الحاملين لوثائق الدخول أو الإقامة في لبنان حسب الأصول غير شرعيين ومخالفين للقوانين المرعية الإجراء, وهذا ما يحد من صفتهم القانونية في البلاد ويجعلهم عرضة للتوقيف بسبب مخالفتهم للقوانين, دون أن يصل إلى حد إبعادهم عن الأراضي اللبنانية تطبيقًا للمبدأ المعروف في القانون الدولي والقاضي بحظر الإعادة القسرية إلى بلد يعاني حروبًا ونزاعات مسلحة اذ من الممكن أن تتعرض حياة هذا الشخص إلى مخاطر التعذيب أو الاعتقال أو القتل.

٥- المخاطر والتحديات

٥,١. تحديات سياسية – قانونية

لا حاجة بنا للقول إن كل حديث إقليمي ودولي مباشر أو غير مباشر, عن تطبيع وضع اللاجئين والنازحين السوريين في لبنان, ولو مؤقتًا أو ظرفيًا هو بمثابة طعن لأحكام الدستور اللبناني ولروحية النظام اللبناني، بحيث تشكل قوننة الأمر الواقع بمثابة تكريس لواقع خطير على المستوى الإستراتيجي والسياسي والديموغرافي والاقتصادي والمالي والاجتماعي والتربوي...الخ.
والخوف يتعاظم إذا ما تمأسست قانونيًا أي في القوانين الدولية أو الاتفاقيات الثنائية والمتعددة

الأطراف بعض المظاهر والعوامل الواقعية أو الخرائط الحدودية الجديدة والناشئة من زلازل إقليمية مستجدة عبر نزاعات مباشرة أو بالواسطة، أو في احتمال أن تؤدي التطورات على الأراضي السورية إلى تغيير في الجغرافيا السياسية لبعض الدول. مما يعني والحالة هذه، أن توطين السوريين في لبنان، يعتبر قبولًا صريحًا أو ضمنيًا, مفروضًا أو تسوويًا هو أمر مرفوض كل الرفض ويخالف الدستور والنظام بروحيته كلّها.

٥,٢. تحديات أمنية - جرمية

نعم، لم تزل هنالك تحدّيات على مستويات السلم والاستقرار، بعدما شهدناه من إرهاب وقتل وتعذيب ذهب ضحيتها من ذهب من أبناء لبنان في الداخل كما على الحدود, ومن رجال الجيش اللبناني الأشداء. وما رفض السلطات اللبنانية لمأسسة مخيمات رسمية للاجئين إلا واقعًا في موقعه القانوني الطبيعي, لأن المسألة قانونيًا تبدأ من رفض الأمر الواقع، من ثم السعي إلى إيجاد الحلول الناجعة. خصوصًا أن الحالة الفلسطينية لم تزل شاخصة وحاضرة على الساحة اللبنانية رغم وجود فوارق جوهرية بين الواقعين.

ناهيك عن آلاف الجرائم التي تقضّ مضاجع اللبنانيين، إضافة إلى اكتظاظ المحاكم، دور القضاء والسجون بالآلاف من السوريين الذين يثقلون سير العدالة في لبنان وهي في الأصل متعبة كما الديمقراطية عندنا.

أما المطلوب قانونيا، فهو موازنة السلطات اللبنانية بين موقف مبدئي ملزِم في القانون الدولي، وتكفله الشرائع والمواثيق، وبين موقف واقعي ينبثق أيضا من هذه القوانين والمواثيق والذي يفرض فك الارتباط مع عشرات الآلاف من السوريين المقيمين على أرضنا والذين لا تنطبق عليهم أو لم تعد تنطبق عليهم صفات اللجوء والنزوح لا في القانون الدولي ولا وفق القوانين الوطنية الوضعية. مما يعني والحالة هذه أن السلطات اللبنانية مدعوة للتحرك مع من يلزم دوليًا وحثّهم لإقرار إعادتهم إلى بلدهم من دون تبعات قانونية وغيرها على لبنان البلد الذي يستضيف أعدادًا توازي نصف عدد سكانه، وهذا ما لا تقبل به شرعة أو ميثاق أو قانون دولي، لأنه إذا كان من الطبيعي والقانوني أن يطبق مبدأ التضامن الإنساني، فليس من المنطقي ولا القانوني بشيء أن يتعرض استقرار بلد إلى الاهتزاز والخطر الداهم على أمنه القومي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي، والعالم يكتفي بالـتأوه والتأسف والتفرج وإبعاد الكأس المرة عنه.

مداخلة الإعلامية مي الصايغ

قبل أن أفتح باب النقاش أحبّ أن أذكّر وأطرح سؤالًا على كلّ الحاضرين لو سمحتم. الدكتور شفيق المصري، شدّد على ضرورة الاتّفاق على سياسة محليّة وخارجيّة، والتفاوض مع هيئات الأمم المتّحدة وعلى وجه الخصوص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

س: أين الخطوة الأساسية التي يجب أن تبدأ بها الحكومة اللبنانية؟ ما هي الآلية الأساسية للانطلاق؟ نقول تفاوض مع الأمم المتحدة برأيك دكتور؟ هذا سؤال لحضرتك.

س: لحضرة الدكتور جريج، تخوّفت من أن نحتاج إلى قرار للعودة مثل القرار ١٩٤ الذي لم ينفّذ، إذًا ما هي التوصية الوحيدة التي تحب حضرتك أن تنصح بها الحكومة اللبنانية في هذا المجال؟

س: لحضرة الدكتور أنطوان صفير، تكلّمت على ضرورة اعتبار عدد من اللاجئين اليوم تنتفي عنهم صفة النزوح، ما المطلوب من الحكومة اللبنانية؟ أرجو الاختصار من حضرتكم قبل أن نبدأ النقاش.

مداخلة الدكتور شفيق المصري

ج: نحن في لبنان، قصتنا مع النزوح مثل شخص مريض يلجأ إلى جاره ويقول له: أنا مريض وأعاني كذا وكذا، وينتهي الأمر عند هذا الحدّ. حسنًا، اذهب إلى الطبيب، فيذهب إلى المكان الخطأ. النزوح لم يكن مستندًا إلى أي مرجعية قانونية، مرجعيةٍ غير حقوق الإنسان ونصوص أخرى. المرجعية هي التي أوجدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين "UNHCR"، فأنا أقول: إنّ، في السياسة الخارجية، المطلوب التفاوض مع الجهات الرسمية، يعني الأمين العام للأمم المتّحدة، أي المفوضية أي الدائرة السياسية في الأمم المتّحدة، مع دراسة تبيّن مدى انتهاك حقوق الإنسان اللبناني من أجل التخفيف من إلزامية العودة الطوعية وغيرها. لسنا نتكلم فقط في المادة ٣٣، هناك الكثير من المواد الأخرى تحمي هذا اللاجئ، وما زلنا نصرّ على كلمة نازح. هذا الأمر الذي يفيد. وأيضًا، لماذا لا يصار إلى التواصل. في الأمس، اجتمع فخامة الرئيس مع الدول الدائمة العضوية، هذا عظيم، ولكن لا يكفي مع مندوب لهذه الدول، يجب إصدار مذكرة عن الحكومة اللبنانية، عن مجلس الوزراء، الذي يمثّل حسب الدستور السلطة الإجرائية، وهذه المذكّرة هي

التي يجب تبليغها إلى الجمعية العامة. اليوم الجمعية العامة منعقدة لغاية ١٥ ديسمبر. إنّ مجلس الأمن طلب جلسة خاصة لشرح مدى انتهاك حقوق الإنسان مثلما نسمع عن الأرقام، وليس الحديث منها إلينا، يعني مع بعضنا. هذا بالسياسة الخارجية. أما بالسياسة الداخلية فقضية المناطق المحرومة، نعمّم أنّه كيف أصبح البقاع، كيف أصبحت عكار. فكيف كانت هذه المناطق قبل النزوح أو اللجوء، وفي أي حالة، يعني أنّ التعميم هنا لا ينفع.

مداخلة

مداخلة النقيب الأستاذ جورج جريج

س: باختصار، لا يجب الخلط ما بين حقوق الانسان وحقوق الوطن. المحور هو الإنسان دائمًا، وإذا نظرنا اليوم إلى الوضع في لبنان نجد أن المشكلة الأولى هي الوجود السوري، يعني إذا أطلقنا عليه: نزوح أو لجوء كما قال الدكتور مصري. جميعنا يتذكر المشكلة الأساسية التي كنا نعيشها، وهي مشكلة اللجوء الفلسطيني. لبنان هذا البلد الصغير، هذا النموذج والفكرة المهمة في منطقة الشرق ترزح تحت عبء الوجود الفلسطيني. وهنا الكلّ خائف من أن تتكرّر هذه التجربة، فإذا أريد أن أختصر بكلمة تكون توصية أقول: التشدّد في المعايير القانونية التي تحدّد صفة النازح الخارج من نصيب لبنان، وأساسها اعتبار كلّ نازح وافد من غير المناطق المتاخمة للحدود الشرقية والشمالية نازحًا بالخيار لا بالاضطرار، وبالتالي ترحيله فورًا.

مداخلة الدكتور أنطوان صفير

س: بموضوع نزع الصفة وإعادة عشرات الآلاف، السؤال الأساسي، الشخص الذي معه بطاقة من المفوضية أو ليس معه بطاقة، الذي يذهب إلى سوريا ويعود، فهذا عليه خطر أمني يعني الإعادة القسرية. فلا تنطبق هذه الصفة عليه. وردتني رسالة منذ دقيقة أنّ قوة من الجيش اللبناني تداهم مجمع الأوزاعي في صيدا وتوقف ٥٠ سوريًا. حسنًا، هل هؤلاء يقعون تحت طائلة القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان؟ إذًا يوجد مشكلة في هذا الموضوع. هناك أناس غير مسجّلين بل مقيمون في البلد لغايات معينة، لنكن واضحين. وهذه الغايات تكمن الخطورة فيها، إذ إنّها تتخطّى الديموغرافيا إلى الموضوع الأمني، إلى ما يسمى الذئاب المتفرقة أو

المنفردة الموجودة. فإذًا اليوم الرحمة الجيدة تحت طائلة القانون الدولي. إلى أن نصل إلى مرحلة أن نضع القانون الدولي فوق رؤوسنا ولا يعطينا شيئًا. أريد أن أقول إنّ هناك بعض التهكّم من موقف لبنان، يقولون لك إنّك لو كنت حريصًا على نفسك، كان يجب أن تعرف كيف تعالج الأمور ولماذا وصلتم إلى هنا، وكيف يستطيع السوريون أن يغزوكم بهذه الأعداد التي تتخطى كل عقل، ليس منطقيًا هذا الأمر. إذًا هذا الموضوع يجب أن يأخذ إطار الحسم، والذي ليس لديه حقّ النزوح يجب أن يرجع إلى بلاده.

مداخلة الإعلامية مي الصايغ

شكرًا دكتور صفير، نفتح باب النقاش. من يحب أن يسأل فليعرّف عن نفسه.

مداخلة الدكتور محمد عبد الله

أستاذ بالجامعة اللبنانية – كلية الحقوق. أود أن أطرح بضع ملاحظات من دون أن أغوص في تفاصيل الموضوع، أولًا، لا بأس من حيث العنوان، لبنان والنزوح السوري، الأصحّ لبنان واللجوء السوري. نتّفق مع بقية الزملاء. ثانيًا، اللجوء السوري في لبنان، كما حدّد بالأرقام هو لجوء خطير، بمعنى أنّ له تداعيات كبيرة على الواقع اللبناني. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار، أين هي الدولة اللبنانية، تحديدًا الحكومة منذ بداية الأزمة؟ لدينا نموذجان، التركي والأردني: أقيم للاجئين السوريين إلى تركيا، أماكن للجوء، مخيّمات برعاية الدولة وبرعاية الأمم المتّحدة والأمر نفسه ينطبق على الوضع الأردني. السؤال الكبير هنا، لماذا لم يسلك لبنان هذا السلوك؟ إذا أردت الجواب عن هذا السؤال، أقول إنّ الانقسام اللبناني التاريخي، وعدم الرؤية الموحّدة على أي موضوع وطني كبير، هما السببان الأساسيان اللذان أوصلا لبنان إلى هذه الحالة، وقد سمعنا في بداية المداخلة كلامًا لوزير في الدولة اللبنانية، عن وزارة للنازحين أو اللاجئين الأستاذ معين المرعبي، استمعت جيدًا لما قال: لم أشهد أي تصريح من قبل الدولة اللبنانية حول كيفية التعامل مع هذا اللجوء، وما هي خطتها تجاه إعادة اللاجئين والمتحدّث هو وزير في الحكومة، يناقش كما نناقش نحن كطلّاب علم، أو كمراقبين.

مداخلة الدكتور زياد الصايغ

سؤالي محدّد للنقيب جريج. أولًا، أعتقد أنّ افتراض الأجندة الدولية لحتمية التوطين في البلد تستأهل التدقيق. النقطة الثانية، افتراض الإرهاب فقط هو نتيجة النزوح السوري، هو أيضًا يحتاج إلى تدقيق. والنقطة الثالثة، ما هي السلامة والصحة في افتعال إشكال مع المجتمع الدولي بدل الذهاب باتجاه اتخاذ تدابير سيادية تنظيمية موائمة للقانون الدولي. أعتقد أن هذا السؤال يحتاج إلى تدقيق أكثر وبحث أكثر.

مداخلة النقيب الأستاذ جورج جريج

إنّ ما يسأله الدكتور الصايغ أنا أيضًا كنت أسأله، إنّما من الأكيد أننا لن نعارض المجتمع الدولي، وبخاصة أنّ محورنا هو محور قانوني، حيث إننا جميعًا نستشهد بالمجتمع الدولي، وإن كنّا نفرّق ما بين الإنسان كمحور وهو أساس، إن كان بلبنان أو بالمجتمع الدولي، إنّما يتعارض هذا الأمر مع موضوعنا اليوم وهو موضوع النزوح السوري، مع القوانين اللبنانية، عندها أردّ كلّ شيء إلى ما طرحه الدكتور محمد عبد الله. والمشكلة التي طرحها الدكتور عبد الله كانت بعدم تطبيق القانون الواجب تطبيقه، نحن دائمًا مشكلتنا بالكتاب. العودة إلى الكتاب. فقد تكلّم بكلّ شفافية، فالمشاكل داخل الحكومة أو الحكم أوصلتنا إلى هنا. السلامة والصحة بافتعال مشكلة مع المجتمع الدولي، نحن لا نعارض ذلك، بل بالعكس نحن دائمًا نطالب بتطبيق القرار ١٩٤، المتعلّق بخروج اللاجئين الفلسطينيين من لبنان، لا نريد أن نواجه ١٩٤ آخر في لبنان، بل نحتكم إلى القانون ونحترمه، وشكرًا.

مداخلة الدكتور أنطوان سيف

عنوان الجلسة هذه هو، التحدّيات القانونية، والقانون دائمًا صيغته عامة، ولكن نناقش قضية، هناك خلاف حولها بين اللبنانيين، ما نوع العلاقة بين لبنان وسوريا؟ هل ينطبق عليها بشكل عام

علاقة عربية- عربية، أم هي علاقة كما صارت في تقاليد الحكومة اللبنانية. دائمًا عندما نصل إلى الموضوع السوري، يصبح هناك خلاف، إما أن نعالجه خارج النطاق العربي المرعي الإجراء أو لا. قبل ما نصل إلى القضايا الدولية، لبنان ينتمي إلى جامعة الدول العربية، هذه الجامعة لا يمكننا أن ندفنها ونحن من مؤسّسيها، وأعتبر أنّ هذا الأمر من المسؤوليات الأولى، قبل أن نصل إلى المسؤوليات البعيدة الدولية. هي مسؤولية عربية بالضبط، ولكن إذا أردنا أن نخفّف الاتهام للدول العربية، لأنّ الزملاء الكرام ذكروا أنّ الدول العربية هاربة من مسؤولياتها تجاه هذه المشكلة، تاركة لبنان لوحده. هذه المشكلة مكوناتها ليست داخلية في لبنان، إنما هي نوع من إمكانيات كثيرة جدًا تدخل على هذا النطاق. هَلْ تنتهي الحرب في سوريا، هَلْ النظام المركزي في سوريا، هَلْ يوجد فيدرالية، هَلْ يوجد دول أخرى كانت تنصاع لدولة أخرى أمس، لو ما دخلت تركيا فقطعت لها الطريق داخل سوريا، ويوجد أناس يحاولون. أنا أرى أن ندخل جامعة الدول العربية فيها وهنا وقتها تحقّق إنجازًا مهمًا ومشاركة مهمة بتفعيل هذه الجامعة الميتة، لأنّها أصبحت جامعة قاهرية أو مصرية بعيدة جدًا عن الوضع في لبنان.

مداخلة الإعلامية سابين عويس

نحن في وزارتنا، وزارة الدولة لشؤون النازحين، نراعي مواثيق منظّمة الأمم المتّحدة وجامعة الدول العربية. فهذا بالسياسة العامة موجود.

مداخلة الأستاذ دومينيك طعمه (من المفوضية العليا السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

أريد أن أعقّب على نقطتين، أولًا موضوع تسجيل الولادات حيث يوجد مشكلة كبيرة وما زالت. هناك حوالى ١٦٠ ألف طفل سوري ولدوا في لبنان خلال الأزمة، أكثرهم غير مسجّلين لأسباب وأكثرها يتعلّق بالأوراق وبالوضع القانوني في لبنان. لأنّ الأمن العام كان يفرض على السوريين أن يدفعوا مقابل إقامتهم ٢٠٠$ عن الشخص الواحد لذلك أصبح الكثير منهم بوضع غير شرعي، وبالتالي لم يستطيعوا أن يسجّلوا ولادات أطفالهم الجدد. هذا الأمر يُعالج حاليًا، فقد صدر قرار من وزارة الداخلية-

المديرية العامة للأحوال الشخصية بعدم طلب تسجيل ولادات، شريطة أن لا يذكر شرط الإقامة في لبنان. يبقى الولادات التي حصلت في الماضي. الحقوقيون يعرفون أنّه يوجد قانون يفرض تسجيل الولادات خلال سنة، وبعدها يتطلّب تسجيل الولادة قرارًا قضائيًا. حاليًا وزارة النازحين تحضّر مشروع قانون لمعالجة هذا الموضوع، لأنّه كان جدًا مأساويًا ويمنع عودة السوريين الذين يريدون أن يعودوا. ثانيًا، بموضوع التسجيل نحن كمفوضية، فإحدى النشاطات التي نقوم بها في العالم عندما نتدخّل نسجّل كل شخص لاجئًا، عندما تكون الدولة غير قادرة أو لا تريد أن تقوم بها، ومن أجل ضروريات المساعدة وتأمين الحماية. في لبنان أصبح هناك قرارات صادرة عن مجلس الوزراء في بداية الأزمة طلبوا منّا رسميًا أن نقوم بعملية التسجيل، وعلى هذا الأساس قمنا بذلك. وتوقفنا عن التسجيل في العام ٢٠١٥، عندما بلغ عدد اللاجئين مليونًا و٢٠٠ ألف لاجئ، الدولة خافت من الرقم في حينه وطلبوا منّا، أن نتوقّف عن التسجيل. حاليًا نقوم بمحادثات مع الدولة اللبنانية من أجل إعادة عملية التسجيل كي نعرف من يوجد في لبنان، وأيضًا كي نحضر لعملية العودة. وشكرًا.

المحور الثالث: "لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة"
(التحدّيات الأمنية)

تقديم المحور الثالث من قبل:
المنسّق الإعلامي ماجد بو هدير

أصحاب المعالي والسعادة،
الشخصيات الديبلوماسية، العسكرية، الروحية، الاقتصادية، الأكاديمية، النقابية، والاجتماعية
المنظمات الدولية، والجمعيات الأهلية
حضرة العميد الركن فادي أبي فرّاج
مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتجية وفريق عملِه المحترمين
أيها الحضور الكريم،

موج يمِّ الأبيض المتوسط الذي يملّح شاطىءَ وطن اسمه لبنان
وطنٌ فاتحٌ ذراعيه إلى غرب يدخله على إيقاع هذا الموج بوابة شرقٍ أوسط مذ كان سويسرا ثانية ذات يوم.
لبنان، الذي يقف صامدًا مواجهًا موجات عدو متربّص في جنوب الإباء.
لبنان، الذي تشرق شمسُه من شرق، يتكلّل بأبيض يحلي الأرض.
فتح قلبَه إلى موجات إخوة وجيران، دفعوا ثمن تهجير قسري من أرضهم، فتشاركوا معه الملحَ والحلاوةَ على مائدة مؤقتة ومشتركة، رئةٍ مشتركة، طاقةِ نبضٍ مشتركة.
لكن هذه الموجة التي توازي نصف عدد سكانه أصبحت تشكّل العبء الأكبر الذي يقض مضجع اقتصاده، بيئته، واضعة إياه أمام تحديات بيئية، تربوية وقانونية، كما تابعنا في القسم الأول من

ورشة عملنا اليوم.
مع المحور الثالث نصل إلى تحدٍّ برز تحت مجهر الخوف والقلق في الآونة الأخيرة، من دون أن يشكّل مفاجأة غير محسوبة، إذ إنه كان منتظرًا أن يطفو على سطح الملأ، تهريبٌ عبر حدود، إشكالٌ فرديٌ من هنا، اعتداءٌ من هناك، انتهاكٌ من هنالك، سرقةٌ، جريمةٌ، اغتصابٌ، تفلّتٌ وأكثر!
فكان على الدولة بكامل عتاد أجهزتها الأمنية ومؤسستها العسكرية أن تعلن حال استنفار الأهبّة لمواجهة أكبر مشكلة وعبء في عصر لبنان الحديث وازى مفاعيل الحرب التي قبعت وضرّجت ودمّرت.
بالموازاة، المواطن أصبح خفيرًا ساهرًا على أمن عتبة بيته وقريته وبلدته، فاتُخذت التدابير الاحترازية في أكثرية المناطق التي اختلط فيها النازح السوري مع المواطن اللبناني، فأصبحا على تماس مباشر في اليوميات منذ أكثر من ستة أعوام.
الدولة اللبنانية، دفعت الثمن الأعلى واجتاحها العدد الأكبر وأصبحت تنوء إلى درجة عدم الاحتمال، بعكس الدول المحيطة التي استطاعت الاستيعاب المنظّم.
وإذ بنا ننصفع بالأرقام والنسب المئوية:
٤٣٪ من النازحين على أرضنا هم مقيمون بطريقة غير شرعية، وذلك لعدم تمكّنهم من إيجاد كفيل، أو خوفِهم من الذهاب إلى دوائر الأمن العام.
٥٤٪ تحت سن العشرين ؛ ١٨٪ ولدوا بعد الأزمة السورية، ناهيك عن مشكلة القيد. تقابلها مشكلة أخطر ألا وهي الزواج المبكر التي تطال ٢٩٪ منهم.
أضف إلى ذلك ارتفاع نسبة من هم دون خط الفقر بسرعة كبيرة سنة بعد سنة وصلت اليوم إلى حد وسطي يلامس الـ٦٥٪.
في أيار الماضي عُقد مؤتمر في بيروت من قبل إتحاد الجمعيات الإغاثية.
رئيسُها حسام الغالي قال:
"نحن أمام مؤشرات مرعبة وخطيرة، سوف تنتج عن ارتفاع معدلات الفقر، عليه نقف أمام خيارَين، الثورة أو الانتحار، أو الأكثر التوجّه إلى التطرّف والإرهاب وهذا ما نسمعه من قبل كثيرين من النازحين".
وهذا هو التحدي الذي سوف يفنّده المشاركون الكرام في هذا المحور.
البداية مع شخصية عسكرية تحوّلت إلى مرجعية، هو المفعم بالخبرة الطويلة استراتيجيًا، فكريًا، وتحليلًا.
يشرّفني أن أعطي الكلام للعميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر.

كلمة العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر

تداعيات الأزمة على لبنان

أصحاب المعالي والسعادة،
الشخصيات الديبلوماسية، العسكرية، الروحية، الاقتصادية، الأكاديمية، النقابية، والاجتماعية
المنظمات الدولية، والجمعيات الأهلية
حضرة العميد الركن فادي أبي فرّاج
مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتجية وفريق عملِه المحترمين
أيها الحضور الكريم،

تداعيات الأزمة على لبنان

يبلغ عدد النازحين السوريين في لبنان وفق آخر الإحصاءات الرسمية للمديرية العامة للأمن العام ١٠٦٥٠٠٠ نازح في الوقت الذي تضع فيه المفوضية العليا التابعة للأمم المتحدة هذا العدد في حدود ١٨٠٠٠٠٠ نازح. يعود الفرق الظاهر بين التقديرين إلى أن المفوضية العليا قد حافظت على الأرقام التي سجلتها في الأساس ولم تطرح منها النازحين الذين تركوا لبنان في مراحل متفاوتة. يمثل النازحون السوريون الآن وفق هذه الأرقام زيادة في عدد سكان لبنان بنسبة تقارب ٢٨٪ وفق العديد من الدراسات المنشورة.

بالرغم من تعاطف المجتمع اللبناني والدولة اللبنانية مع هؤلاء النازحين، والجهود الكبيرة المبذولة لمعالجة أوضاعهم وتأمين كل المساعدات والخدمات الممكنة لهم لجهة الإيواء والمساعدات الغذائية والعناية الطبية والتعليم فإن المشكلة ما زالت تفوق إلى حد كبير جميع القدرات المتوافرة. من هنا فإن الظروف التي يعيشها هؤلاء النازحون هي درامية وغير مقبولة. "ما زالت الأزمة" تتفاقم تحت تأثير شح المساعدات والأموال التي من المفترض أن يقدمها المجتمع الدولي لهؤلاء النازحين وللدولة اللبنانية. من المتوقع أن تسير الأزمة الراهنة من سيء

إلى أسوأ في ظل غياب أية فرصة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وخصوصًا بعد تعثر مؤتمر جنيف وعدم ظهور أية بارقة أمل بحل سياسي في المستقبل المنظور.

التهديدات والمخاطر في المدى القريب

مع استمرار الحرب في سوريا وبنتيجة التصعيد الذي تشهده مختلف جبهات القتال يخشى من تنامي أزمة النازحين بشكل تدريجي. ولكن يبرز في ظلّ التدخل الروسي والإيراني لدعم النظام خطر عودة التصعيد بين مختلف القوى المتصارعة حيث يمكن أن تؤدي التطورات المستقبلية إلى نزوح مئات آلاف النازحين إلى لبنان. وتتطلب تداعيات حدوث مثل هذه الموجة من اللجوء اعتماد خطة طوارئ من قبل الدولة اللبنانية والمجتمع الدولي لتدارك مفاعيلها الكبيرة والتي سيعجز لبنان حتمًا عن احتوائها.

في رأينا لا يمكن استبعاد حصول ذلك في السنتين المقبلتين.

تؤكد الدراسات والإحصائيات على عمق تأثير الأزمة السورية على لبنان على جميع الأصعدة: السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية.

كان اللبنانيون قد انقسموا منذ بداية الأزمة في سوريا إلى فريقين: الأول، يؤيد الثورة ضد النظام. والثاني، يؤيد النظام ويسانده سياسيًا وعسكريًا. لقد فشلت سياسة "النأي بالنفس" التي أعلنتها حكومة نجيب ميقاتي في رأب الصدع الذي يمكن أن تتسبب به الأزمة السورية، كما فشلت في التخفيف من تداعياتها على كل الأصعدة.

لا يتسع المجال والوقت للبحث في مختلف ارتدادات الأزمة السورية على الأوضاع في لبنان ولا بد من أن يقتصر البحث على تداعيات مشكلة النازحين دون غيرها، وتقييم آثارها على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المدى القصير والمتوسط وفي المدى البعيد.

تأثر لبنان على الصعيد السياسي والأمني بمجريات الأزمة السورية، وخصوصًا بعد تنامي عدد النازحين السوريين إلى ما يزيد عن ربع اللبنانيين، ومع انتشارهم على جميع الأراضي اللبنانية واختلاطهم مع النسيج الاجتماعي اللبناني. ولقد ترك هذا الإنتشار والاختلاط آثاره على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

كان للانتشار السوري أثره على وضع الأمن والاستقرار في لبنان، حيث ظهر ذلك جليًا من خلال تسلل خلايا تابعة للتنظيمات السورية المتطرفة إلى الداخل اللبناني من أجل تنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية التي طاولت مختلف المناطق بما فيها العاصمة بيروت وضاحيتها الجنوبية. وبالرغم من نجاح الأجهزة الأمنية والجيش اللبناني في مكافحة الخلايا الإرهابية فإن مخيمات وتجمعات النازحين السوريين ستبقى مصدر تهديد كبير من خلال اختراق المنظمات الإرهابية لها وتكليف بعض المجموعات بعمليات تفجير واغتيال داخل لبنان.

لا يمكن الاطمئنان إلى النتائج الباهرة التي حققتها الأجهزة الأمنية في مكافحة مثل هذه

الخلايا، حيث يبقى من الممكن، لا بل من المحتمل تنظيم خلايا إرهابية جديدة، أو حصول اختراقات متكررة عبر الحدود المفتوحة بين البلدين.

أظهرت الدراسات والإحصاءات الرسمية وجود تداعيات مهمة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي وخصوصًا لجهة منافسة اليد العاملة السورية في سوق العمل اللبناني.

لا تقتصر الخسائر الاقتصادية على تراجع التبادل التجاري بين لبنان وسوريا، وإقفال جميع الطرق البرية والتي كانت تعبرها البضائع اللبنانية باتجاه الخليج والعراق بل تتعداها إلى الخسائر التي نتجت عن لجوء هذا العدد الضخم من السوريين؛ والذي تسبب ذلك بإنفاق إضافي كبير على جميع قطاعات الخدمات والصحة والتعليم يقدّر بمليارات الدولارات. ظهرت مفاعيل ذلك من خلال تراجع معدلات النمو وانخفاض مستوى الاستثمارات الخاصة، وتنامي العجز في الميزان التجاري، والتراجع الكبير في حقلي العقارات والسياحة.

تسبب تدفق عدد النازحين السوريين إلى المناطق الفقيرة في الشمال والبقاع والأحياء الفقيرة حول المدن بتحديات كبيرة للحكومة وللمجتمعات المضيفة. لقد نتج عن تجمع أعداد ضخمة من النازحين في المناطق الحدودية بمزيد من التعثر الاقتصادي لهذه المناطق والتي كانت تشكو أصلًا من الفقر والبؤس الاجتماعي. لا بد هنا من لفت النظر إلى قبول العمال السوريين العمل بأجور منخفضة بالمقارنة مع أقرانهم اللبنانيين، وهذا الأمر يزيد من مفاعيل التنافس، كما نتج عنه تراجع في مستوى الأجور بالإضافة إلى تراجع في عدد فرص العمل المتاحة.

لا يمكن أيضًا تجاهل المنافسة الحاصلة في المجال التجاري، حيث يتعاطى عدد كبير من السوريين الأعمال التجارية، ومنافسة صغار التجار اللبنانيين، خصوصًا وإن معظمهم يتاجر بمنتوجات سورية بأسعار أدنى من أسعار المنتوجات اللبنانية.

ولا يمكن إغفال تأثير وجود هذا العدد الضخم من النازحين على الأسعار وتكاليف الحياة المتصاعدة بالنسبة للطبقات الفقيرة وانعكاس زيادة الطلب على الضروريات بإنتاج حالة من التضخم بالأسعار.

كيف يمكن للبنان مواجهة هذه التحديات في المدى القريب والمتوسط؟ لا يملك لبنان الموارد اللازمة لمواجهة هذه التحديات بمفرده، وخصوصًا لجهة تأمين الأموال والاستثمارات اللازمة لإيجاد فرص العمل وتحسين الخدمات الضرورية للنازحين السوريين وللعمال اللبنانيين.

تتطلب مثل هذه المواجهة من الدولة اللبنانية مطالبة المجتمع الدولي والدول المانحة بمزيد من المساعدات المالية لتعويض لبنان عن الخسائر الفادحة للسنوات الخمس السابقة. ولا بدّ أن يدرك المجتمع الدولي والجهات المانحة أهمية الاستجابة لحاجات المجتمعات اللبنانية المضيفة بالتوازي مع حاجات النازحين. وتوجيه الاستثمارات الدولية من أجل إيجاد فرص عمل في مناطق اللجوء وخصوصًا في البقاع والشمال.

على صعيد الأمن يقتضي أن تطور الأجهزة الأمنية خططها في مواجهة الإرهاب وتكثيف العمل

لكشف الخلايا النائمة ومنع تنظيم خلايا جديدة. ويقتضي في هذا المجال أن تتوجه الحكومة اللبنانية إلى الدول الصديقة لطلب مزيد من المساعدات العسكرية للجيش وللأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى المساعدة في إقامة نظام أمني متكامل لمراقبة الحدود اللبنانية الشمالية والشرقية وضبط الحركة عبرها.

يبقى من الأهمية بمكان وضع خطة طوارئ من قبل الحكومة اللبنانية من أجل مواجهة تدفق مزيد من النازحين خصوصًا في حال حصول انتكاسات أمنية كبيرة في دمشق أو في المناطق السورية الأخرى.

لكن يبقى التهديد الحقيقي والذي قد يتحول إلى تهديد مصيري يتعدى الأخطار والمفاعيل الناتجة عن الأزمة السورية في وضعها الراهن إلى إمكانية حصول توطين لمئات آلاف النازحين السوريين في لبنان، على دفعات عبر العقود المقبلة. سيكون لعملية التوطين تداعيات تؤثر على التوازنات الديموغرافية اللبنانية وتهدد بالتالي أسس النظام اللبناني.

التهديدات والمخاطر في المدى البعيد

بعد هذا الاستعراض السريع لارتدادات وتأثيرات أزمة النازحين السوريين على لبنان على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المديين القريب والمتوسط، يبقى من الضروري والملحّ طرح مسألة وجود تهديدات حقيقية قد تتحول في المدى البعيد إلى "تهديدات مصيرية" للاستقرار العام في لبنان على المستويين الأمني والديموغرافي.

يخطئ من يعتقد بأن أزمة اللجوء السوري إلى لبنان هي أزمة عابرة ستنتهي مع انتهاء الحرب السورية، والتي قد تفضي إلى عودة متسارعة للنازحين بعد زوال الأسباب الموضوعية التي دفعتهم للنزوح إلى لبنان. ويخطئ أيضًا كل هؤلاء الذين يفترضون بأن انتهاء الحرب وانطلاقة مشروع إعادة البناء والإعمار لما هدّمته الحرب ستشكل حافزًا يسرّع حركة عودة النازحين السوريين إلى بلادهم للانخراط في عملية الإعمار هذه.

يبدو بوضوح بأن التعقيدات الدولية والإقليمية الراهنة، وخصوصًا تناقض المصالح القائم بين مختلف اللاعبين الأساسيين في الأزمة السورية ستزيد من مخاطر استمرار الأزمة لسنوات عديدة مقبلة. ويمكن أن تؤدي إطالة أمد الحرب إلى حدوث موجات نزوح جديدة، قد تزيد من تفاقم المخاطر التي يواجهها لبنان في الوقت الراهن. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الواقعي والطبيعي أن لا نتوقع حدوث عودة جماعية ومتسارعة للنازحين إلى ديارهم، ولا بدّ من تصور أن تحدث هذه العودة (لمن يرغب فعليًا بها) متباطئة وأن تستغرق سنوات عديدة. ولا بدّ هنا من توقع أن تستغرق فترة انتهاء الحرب والعودة ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن، هذا في حال قيام سلطة موحدة في دمشق، وقادرة على فرض الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد، وعلى انطلاق ورشة إعادة البناء والإعمار.

لا بدّ من التوقف عند تهديدين مصيريين لأزمة النازحين السوريين في المدى البعيد.

التهديد الأول: يتمثّل بنشوء تنظيم أو عدة تنظيمات مسلحة في مخيمات النازحين السوريين في لبنان، وخصوصًا في منطقتي البقاع والشمال، وذلك بحجة الدفاع عن مصالح النازحين وأمنهم في لبنان من جهة، أو بمسعى وتخطيط لبعض الفصائل المسلحة السورية العاملة في الداخل السوري، وذلك من أجل زيادة نفوذها ودورها في أية تسوية سياسية مقبلة، من جهة ثانية: لا يمكن التوسع هنا بالحديث عن كل السيناريوهات الممكنة لنشوء مجموعات مسلحة في صفوف النازحين، ويمكن فقط الاكتفاء باستعادة ما حدث في السابق من تجارب دراماتيكية للبنان مع الفلسطينيين بعد نشوء المقاومة الفلسطينية في لبنان، والتي كادت أن تدمّر كامل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال تداعياتها والدخول في مجموعة حروب دامت لعقد ونصف.

التهديد الثاني: يتمثل هذا التهديد بتوطين أعداد كبيرة من النازحين السوريين في لبنان، سواء بصورة غير شرعية (كأمر واقع) أو من خلال تجنيسهم، مع احتمال حصول الأمرين معًا. ويمكن في ظلّ هكذا سيناريو توقع تجنيس مئات الآلاف من النازحين وأكثرهم من السنّة. وسيشكّل هذا الأمر إخلالًا كبيرًا في التوازنات الطائفية في لبنان، وسيؤدي بالتالي إلى تهديد صيغة النظام القائم على التوازنات الطائفية والمذهبية والتي جرى تكريسها في دستور "الطائف".

لا بدّ هنا من توقع أن يرتفع عدد النازحين السوريين بصورة مضطردة، ولن يكون ذلك بسبب تدفق نازحين جدد مع استمرار الحرب لسنوات مقبلة بل يضاف إلى ذلك عدد الولادات في العائلات النازحة، ومن الممكن أن يتضاعف العدد الحالي خلال فترة إقامة تمتد لأربعة عقود أو أكثر. بالرغم من الأحوال المعيشية السيئة التي يعيشها النازحون السوريون في البقاع والشمال (بسبب عدم توافر فرص العمل وقلّة الخدمات) فإن الضغوط الأوروبية لوقف هجرتهم باتجاه أوروبا ستحوّل لبنان إلى "خزان مغلق" وهذا ما أشار إليه مسؤول أوروبي في طرحه في بروكسيل مشكلة النازحين السوريين في لبنان حيث رأى بأن عدد السكان في البقاع قد تضاعف وهذا ما يشكل استعمالًا مضاعفًا لكل البنى التحتية المتوافرة، وسيؤدي ذلك حتمًا إلى مزيد من التوتر بين السكان المحليين والنازحين.

لا يمكن مقارنة وضع اللجوء في لبنان مع الأردن فهناك اختلاف واضح في الحالتين، ومن أبرز نقاط هذا الاختلاف:

أولًا: تتواجد في الأردن سلطة قويّة، يترأسها الملك عبد الله الثاني، والتي نجحت منذ البداية في تنظيم وضبط وضع النازحين السوريين على أراضيها، كما حمل الملك شخصيًّا مشاريع إغاثتهم وتقديم المساعدات الاقتصادية الدولية لبلاده مبكرًا من خلال زيارته للإتحاد الأوروبي وبقية العواصم، حيث تمّ التوافق على تمويل الخطط الأردنية بسرعة قياسية، دون ظهور عقبات تذكر وهذا ما حال دون ظهور أية حساسيات سياسية واجتماعية بين

المجتمع المضيف والنازحين.

لم تتوافر في لبنان وحدة القرار السياسي، والتوافق الوطني لمعالجة أزمة النازحين السوريين والفلسطينيين، ولذلك وقفت السلطات اللبنانية مرتبكة وعاجزة عن تنفيذ بعض القرارات التي صدرت عن مجلس الوزراء كمخرج (النأي بالنفس) الذي شكّل اجتهادًا لفظيًا للحكومة لم تستطع أن تترجمه إلى مشروع فعلي، يمكن أن يخفف من تدفق النازحين أو أن يساعد على ضبط أوضاعهم من خلال جمعهم في مخيمات مركزية على غرار ما جرى في الأردن.

ثانيًا: نجحت الحكومة الأردنية بقيادة الملك في إبقاء مشكلة النازحين السوريين في حدودها الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجح الملك من زياراته لبروكسيل وللعواصم الأخرى في الحصول على التمويل اللازم، كما أجرى مفاوضات رسمية مع الجانب الرسمي السوري من أجل منع حصول حساسيات وتعقيدات في العلاقات السياسية وعلى طول الحدود، أو إشعال بعض المشاكل في صفوف النازحين من خلال اختراقات أمنية لمخيماتهم.

أما في لبنان فإن مشكلة اللجوء قد تعدّت البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وانعكست على قرارات التعاطي مع هذا الملف حالة من انقسام اللبنانيين رسميًّا وشعبيًا حول الأزمة السورية. بعد خمس سنوات على بدء المشكلة ظهرت مخاوف التوطين والتي تبلورت من خلال تصريحات دولية، ومن بينها تصريح للأمين العام للأمم المتحدة، حيث جرى التبشير بإقامة طويلة والتشجيع على عودة آمنة وفق توافر الظروف الملائمة. شكلت "هذه التخريجة" الغطاء لقرار الدول الأوروبية في رفض استقبال مزيد من النازحين، في الوقت الذي يسهل فيه اندماج النازحين السوريين في المجتمعات الأوروبية حيث لا تتواجد أخطار على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ولا مخاطر على المستوى الوطني أو التسبب باختلال التوازن الديموغرافي كما هو الوضع في لبنان.

يواجه لبنان مجموعة من الخيارات المستحيلة بعد ما توضحت مواقف دول الإتحاد الأوروبي برفض انتقال النازحين السوريين إلى هذه الدول وسعي سلطات الإتحاد إلى اتفاقات ثنائية مع دول الجوار السوري (تركيا والأردن ولبنان) من أجل منع حصول نزوح جماعي بحرًا وبرًّا إلى القارة. وهكذا يكون لبنان قد خسر خيار إعادة توطين النازحين في دول أخرى، قادرة على استيعابهم وتأمين المساعدات وفرص العمل اللازمة لهم. ولم يبق أمام الحكومة اللبنانية سوى خيار طلب مزيد من المساعدات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية الحاصلة بعدما زاد عدد النازحين عن ربع عدد سكان البلد. من المتوقع أن تؤدي المفاوضات التي يجريها لبنان مع الإتحاد الأوروبي إلى اتفاقية "شراكة جديدة" يقدم فيها الإتحاد مساعدات مالية مقبولة للبنان، مع وعود بترقية التعاون بين لبنان والإتحاد إلى مستوى "الشريك الإستراتيجي" مع وعود بالمساعدة على تحقيق العودة الآمنة للنازحين عندما تتوافر الظروف الملائمة. وهكذا يكون المفاوض اللبناني قد رضخ لضغوط المفاوض الأوروبي من أجل

منع انتقال النازحين في لبنان باتجاه أوروبا، بينما بقي سيف التوطين مسلطًا على رقبة لبنان، حيث بات المطلوب من السلطة اللبنانية أن تواجه منفردة وبوسائلها الخاصة حصول تدفقات جديدة للنازحين عبر حدوده من جهة، ومواجهة حدوث عمليات توطين لأعداد كبيرة "طوعًا أو قسرًا" بسبب الضغوط السياسية الداخلية أو من قبل السلطات السورية أو من قبل الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي.

السؤال المطروح: هل سيحصل لبنان على حصة "عادلة" من اتفاقية الشراكة الجديدة والتي تحدثت عن حصوله على حصة تمويلية واستثمارية وازنة من الصندوق الاستثماري الطموح الذي وعدت المفوضية الأوروبية بإنشائه. إن وعود الدعم الاستثماري التي يتحدث عنها الأوروبيون هي خيالية، ولكن التجارب السابقة لا تدفع للتفاؤل، هذا بالإضافة إلى أن التجاذبات السياسية الحاصلة حول ملف النازحين لن تساعد على حصول لبنان على المساعدات المرجوة والتي ستكون مشروطة، في حال وفاء الدول الأوروبية بتسديد التزاماتها، وذلك بسبب سوء الإدارة اللبنانية، وعدم صدور موازنة عامة للدولة من تسعينيات القرن الماضي بالإضافة إلى تفشي الفساد الكلي في جسم الدولة على المستويين السياسي والإداري. ويبقى الأمل الوحيد في حصول البلديات على بعض المساعدات من أجل تمويل بعض مشاريع البنى التحتية الأساسية ومعالجة النفايات الصلبة بالإضافة لبعض المساعدات الملحة لقطاعي التعليم والطاقة والمياه.

تقصير الدولة اللبنانية والمجتمع الدولي

واجه لبنان الأزمات المتتالية التي نشأت بسبب التداعيات التي حصلت جرّاء أحداث الربيع العربي في عدد من الدول العربية وخصوصًا في سوريا، منقسمًا على نفسه على المستويين الحكومي والشعبي. ولم تنجح حكومتا نجيب ميقاتي وتمام سلام في اعتماد سياسة واضحة لتدارك التساقطات والأخطار المباشرة الناتجة عن تداعيات الأزمة السورية. وما زاد من مفاعيل الأزمة وتساقطاتها انقسام الشعب اللبناني حول الأزمة بين فئات مؤيدة للنظام وأخرى مؤيدة لمختلف فصائل الثورة السورية ولم تنجح محاولة الرئيس ميشال سليمان الجادة في تدارك التدهور الحاصل بسبب الانقسامات الحكومية والشعبية من جهة وبسبب التحولات الدراماتيكية التي حصلت في الأزمة السورية وتحوّلها من أزمة داخلية بين النظام ومعارضيه إلى أزمة إقليمية ودولية وبالتالي إلى حرب بالوكالة تشارك فيها معظم الدول الإقليمية الكبيرة والمؤثرة كما تشارك فيها الولايات المتحدة وروسيا وعدد من الدول الأوروبية تحت شعار محاربة الدولة الإسلامية والإرهاب. ونجح الرئيس سليمان في إقناع كل الفئات والديناميات السياسية المنقسمة على قبول مندرجات والتوقيع على "إعلان بعبدا" لكن سرعان ما خرجت بعض القوى السياسية وخصوصًا حزب الله وبعض قوى ٨ آذار على الاتفاق رافضة الالتزام بنصوصه والعمل على تحييد لبنان.

نجحت الدولة بواسطة أجهزتها الأمنية في التصدي للجماعات الإرهابية ووقف مخططاتها الجهنمية في ممارسة "القتل الأعمى" في مختلف المناطق اللبنانية وخصوصًا في الشمال والبقاع والضاحية الجنوبية وبيروت، بالاضافة إلى محاولات متكررة لاستغلال الانقسامات اللبنانية من أجل إقامة "إمارة إسلامية" والدفع باتجاه الفتنة الداخلية، وتبلورت هذه الجهود والأعمال في البقاع من خلال الهجوم على الجيش اللبناني في عرسال أو من خلال إثارة الانقسامات المذهبية والعمليات الإرهابية ضد المساجد والمصلين في طرابلس. وكان الهدف ظاهرًا وواضحًا بأن هناك محاولات مدروسة من أجل إسقاط الجيش وتفشيله في مهمته كقوة وحيدة ضامنة لاستمرار الدولة اللبنانية وصيانة وحدة المجتمع والأرض.

لقد فشلت السلطات السياسية في الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية لجهة إيجاد مظلة واقية وحامية للأمن والاستقرار من جهة، وبالتالي التصدي لأزمة النازحين السوريين من جهة ثانية والتي تفاقمت حين زاد عددهم على ربع سكان البلاد مع تقصير ظاهر في:

أ- ضبط انتشار النازحين وإقامة مخيمات خاصة لهم وإخضاعهم لرقابة السلطة على غرار ما جرى في الأردن وتركيا. بسبب ضعف الدولة وانقسامها على نفسها انتشر النازحون على جميع الأراضي اللبنانية بشكل عشوائي وبما يزيد من مخاطر وجودهم الآني واستنفاد كل الخدمات الممكنة على حساب المواطنين اللبنانيين، بالإضافة إلى المخاطر التي ستنتج عن إقامتهم الطويلة بما في ذلك خطر التوطين أو اختراقهم من قبل المنظّمات المسلحة العاملة داخل سوريا من أجل تنظيمهم كقوة مسلحة تعمل وفق توجيهات ومصالح هذه التنظيمات المتصارعة مع حزب الله داخل سوريا أو في الصراعات السورية الداخلية على السلطة والنفوذ لاحقًا.

ب- بذل الجهود اللازمة وضمن خطة استثمارية وإنمائية شاملة من أجل الحصول على المساعدات والتمويل الدوليين لمواجهة أعباء أزمة اللجوء الكثيف وتحقيق إفادة اللبنانيين كمجتمع مضيف من هذه المساعدات لتخفيف الأعباء التي يتحملها المواطنون والبلديات في جهودهم لإيواء وإغاثة هذه الأعداد الضخمة من النازحين.

ج- منع أو تخفيف آثار الانقسامات السياسية على وحدة وأداء مؤسسات الدولة الدستورية والإدارية، وهذا ما أدى إلى تعطيلها وشل دورها في إدارة البلاد والتصدي لأزمة النازحين بكلّ أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية. وكان لتعطيل مؤسسة رئاسة الجمهورية والدخول لسنتين ونصف في فراغ رئاسي أثره البارز على وحدة القرار الوطني وتأمين حماية مصالح لبنان العليا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. وظهرت هذه المفاعيل من خلال عدم تجاوب المجتمعين الدولي والعربي مع مطالب لبنان وتقديم الدعم اللازم للجيش أو لبرامج إغاثة وتشغيل النازحين السوريين. وكانت أبرز هذه الأضرار التي نتجت عن اختلال الموقف السياسي والديبلوماسي اللبناني (وخروج لبنان عن الإجماع العربي) إلغاء هبة الأربع مليارات دولار التي قدمتها المملكة العربية السعودية من أجل تسليح الجيش ودعم الأجهزة

الأمنية، ووقف كل أشكال المساعدات الأخرى ومنع رعايا الدول الخليجية من زيارة لبنان، بالإضافة إلى طرد بعض اللبنانيين العاملين في الدول الخليجية أو ترحيلهم لمواقفهم السياسية أو انتسابهم المذهبي.

أما بشأن تقصير المجتمع الدولي تجاه مساعدة لبنان على تحمل أعباء أزمة اللجوء السوري فحدّث ولا حرج، وذلك على عكس ما حصل عليه الأردن وتركيا من مساعدات دولية أسهمت في تخفيف الأعباء الخدماتية والأضرار الاقتصادية والاجتماعية الواقعة على المجتمعين المضيفين. وجاء هذا التقصير الدولي تجاه لبنان كنتيجة لتعثر دور السلطة اللبنانية جراء فراغ سدة الرئاسة وضعف المؤسسات الدستورية الأخرى في الاضطلاع بدورها، وغياب الدور المؤثر للديبلوماسية اللبنانية على المستويين العربي والدولي. إذا كانت قد مالت الخارجية اللبنانية في عهد حكومة ميقاتي إلى تمثيل سوريا والدفاع عن مصالحها في الاجتماعات العربية والدولية فقد جنحت الخارجية في عهد الحكومة الحالية إلى الالتزام بالموقف السياسي الخاضع لاعتبارات أو مراعاة بعض الحساسيات الداخلية، وذلك على حساب مصالح لبنان وصون ارتباطاته مع الدول العربية وعلاقاته التاريخية مع المجتمع الدولي.

تأخرت الحكومة اللبنانية وممثلوها في المطالبة بحقوق لبنان من التمويل والمساعدات، ولا يبدو من المحادثات التي قادتها مؤخرًا أنها تملك قوة الموقف السياسي اللازم للتعويض عمّا فاتها. ويبدو بوضوح أن فراغ سدة الرئاسة إلى الأمس القريب والانقسامات المستمرة داخل مجلس الوزراء بالإضافة إلى استشراء آفة الفساد الكلي على المستوى الحكومي والنيابي والإداري لن تساعد الدولة اللبنانية على تحقيق أية مكاسب فعلية في سعيها للاستفادة من الوعود "السخية" التي يتحدّث عنها المجتمع الدولي لتدارك أخطار هجرة النازحين السوريين الجماعية باتجاه أوروبا والقارة الأميركية.

الخيارات المستحيلة التي يواجهها لبنان

في ظلّ الانقسام السياسي المستمر والمتفاقم بين مختلف الأحزاب والقوى المنضوية تحت معسكرين يختلفان كليًا في رؤيتهما وأولوياتهما حول مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي علاقاته الخارجية، وخصوصًا ما يعود منها للعلاقات مع المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالإضافة إلى اصطفافاتهما مع النظام السوري أو إلى جانب الثورة السورية، يقف لبنان مربكًا على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الوفاق العام بين مختلف مكوناته الطائفية والمذهبية. فالقرار لدى السلطة متردد أو غائب، وتغيب معه الأولويات الوطنية، وذلك لحساب ارتباط القوى والديناميات السياسية والشعبية بالقوى الاقليمية ومشاريعها لرسم واقع سياسي جديد للمنطقة.

ولا بدّ من التركيز فقط على الخيارات المستحيلة التي يواجهها لبنان في ما يعود لأزمة النازحين

السوريين والمخاطر والتهديدات التي يمكن أن تتربص بلبنان جراء تأثيراتها الممتدة في المديين المتوسط والبعيد. في ظل الأوضاع الراهنة ومع توقع حصول المزيد من الوهن في الوضع الاقتصادي ومع تفاقم أزمة اللجوء يمكن تصور استمرار سياسة كسب الوقت والمراوحة التي تتبعها الحكومة في تعاملها مع ملف النازحين والاكتفاء بحضور المؤتمرات الدولية الخاصة بأزمة النازحين والحصول على ما يمكن من مساعدات وهي لن تأتي في حال حصولها للدولة اللبنانية وذلك بسبب الفساد المستشري في جسمها ولفقدانها الشفافية والأهلية (من وجهة نظر المجتمع الدولي والجهات المانحة). سيواجه لبنان مع حالة التردي السياسي والاقتصادي والإداري خيارات مستحيلة أبرزها:

الخيار الاول:

أن يؤدي تقاعس الحكومة عن بناء خطة متوافق عليها وطنيًا لمواجهة أزمة النازحين السوريين وضبط حركة تدفق أعداد كبيرة جديدة منهم نتيجة تطور الأوضاع داخل سوريا في السنتين المقبلتين وفي ظل عدم الحصول على الاستثمارات والمساعدات اللازمة إلى تعميم حالة الفقر في لبنان لتشمل شريحة مضاعفة من فقراء لبنان، يرافقه شحّ متماد في الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة اللبنانية هذا الوضع قد يؤدي إلى أوضاع اجتماعية "كارثية" للنازحين ولمضيفيهم على حد سواء، ويمكن أن يؤدي كذلك إلى اهتزازات اجتماعية وأمنية تهدد الاستقرار العام.

الخيار الثاني:

في ظلّ الانقسام السياسي المتمادي في لبنان وتناقض المواقف حول الوضع في سوريا بين القوى السياسية الرئيسية والفاعلة، يبدو من الممكن أن تتكرر التجربة القاسية التي واجهها لبنان مع النازحين الفلسطنيين في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، والتي أدت إلى قيام "دويلة" فلسطينية على أرض لبنان والدخول في حرب أهلية دامت أكثر من عقد ونصف. لا تكفي الحلول الأمنية وحدها لتجاوز هذا الخطر، ولا بد من اعتماد خطة متكاملة تحظى بإجماع شعبي وسياسي، من أجل تحقيق إدارة ملف اللجوء ضمن حدود المصالح اللبنانية العليا.

الخيار الثالث:

أن يؤدي اللجوء الكثيف الراهن وتفاقمه خلال العقود المقبلة (أربعة أو خمسة عقود) إلى حالة من التوطين الواقعي على أن تتبعها مراحل من التوطين القانوني من خلال تجنيس مئات آلاف النازحين على دفعات، وذلك تحت تأثير الضغوط التي يمكن أن يمارسها أي نظام سوري جديد، بالإضافة إلى الضغوط الدولية، وذلك بهدف منع هجرتهم باتجاه أوروبا وأميركا الشمالية. يساعد على عمليات التوطين القانوني ضعف السلطة اللبنانية، وارتهان قوى سياسية وفئات شعبية لبنانية لأية سلطة سورية قائمة، ولضغوط قوى إقليمية ودوليّة على لبنان. سيؤدي توطين مئات آلاف السوريين، وأكثرهم من السنّة إلى اخلال كبير في التوازنات الطائفية

والسياسية في لبنان، ما يهدد بزوال النظام اللبناني القائم وفق دستور الطائف مع كل ما يستتبع ذلك من مخاطر الدفع نحو حرب داخلية جديدة.

يبدو أنّ لا أمل في خروج لبنان من أزماته السياسية المتكررة، ومن البديهي توقع استمرار حالة الوهن والتفكك والتهالك الحاصلة في المجتمع السياسي. ويشكل التهديد المتمثل بالوجود الكثيف للنازحين السوريين مصدر خطر مستفحل. ولا يمكن في غياب أية امكانية لتحسين القرار الحكومي (في ظل المصالح المذهبية المتناقضة) في معالجة ملف النازحين ومنع تحولهم "إلى قنبلة موقوتة" أمنيًا وسياسيًا سوى البحث عن تشكيل هيئة وطنية (غير حكومية) تدعم جهود الحكومة في إدارة الملف، وتشكل هيئة رقابة على عملها وتخفيف المخاطر الناجمة عن أي من السيناريوهات المستحيلة التي عرضناها سابقًا.

مداخلة الإعلامي ماجد بو هدير

شكرًا حضرة العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر على أمل أن لا تطول حالة الانتظار التي أشرت إليها وأن يبتعد نير المأساة ليحلّ مكانه نبراس الحرية، شكرًا جزيلًا لك.

السهر والدقة والمسؤولية الكبيرة تظلّل المديرية العامة للأمن العام، مقاربة مع حضرة العقيد إيلي الديك.

كلمة ممثل المديرية العامة للأمن العام، العقيد إيلي الديك

حضرة السيّدات والسادة،

الحفل الكريم

لمّا كان ملف النزوح السوري يقع في صلب دور ومهام المديرية العامة للأمن العام اللبناني فإنه من الطبيعي أن يكون من أولويات مديره العام اللواء عباس إبراهيم الذي يشدد على وجوب القراءة الموضوعية فيه ومن ثم المعالجة من منطلق حماية لبنان الدولة والمؤسسات والشعب دون إهمال الناحية الإنسانية.

لا شكّ أنّ كافة الدراسات مسندةً إلى الوقائع قد أظهرت أن أثر الحرب السورية كان هائلًا ومضنيًا على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخاصة الأمنية.

بعد أن انتصر لبنان بجيشه وأجهزته الأمنية على الإرهاب انتقل من موقع التصدي له إلى موقع مكافحته وهو كان سبّاقًا في مجال العمل الأمني الاستباقي حيث قام الأمن العام والجيش اللبناني في حينه بمهمات استثنائية ونوعية، حمت لبنان من مجازر في حق المدنيين بكل ما تعنيه كلمة مجازر.

صحيح أن الغالبية من النازحين السوريين هم ضحايا العنف في بلدهم ولا يمكن التعاطي مع وضعهم من زاوية محض عسكرية – أمنية، إلا أن مخيماتهم وتجمعاتهم شكلت امتدادًا لتواصل ونشاط مع إرهابيين وبالتالي فقد شكّلت عبئًا أمنيًّا هائلًا واستنزافًا للجهد والمقدرات على مدار الساعة وفي كافة المستويات. وقد سهّل ذلك طول الحدود بين لبنان وسوريا واستغلال المنظمات الإرهابية لطبيعة هذه الحدود وتضاريسها للدخول إلى الأراضي اللبنانية بطرق غير شرعية والتخفي فيها.

أضف إلى ذلك، أن لبنان يستقبل عددًا كبيرًا من النازحين السوريين زاد عن المليون ونصف مليون نازح مع أدلة على انخراط إرهابيين وانغماسيين بينهم. ودون أن ننسى وجود ما لا يقل عن

خمسمائة ألف لاجئ فلسطيني على الأراضي اللبنانية كان للإرهاب والتطرف موطئ قدم بينهم منذ أحداث منطقة سير الضنية عام ١٩٩٩ ومن ثم أحداث نهر البارد حيث دفع الجيش اللبناني وبالتالي لبنان ثمنًا باهظًا حينها بوجه الجماعات الإرهابية ومنذ ذلك الوقت أصبح لأجهزتنا خبرة طويلة مع هذا الإرهاب وأدواته.

ولإعطاء لمحة عن وضع الوافدين أو النازحين السوريين الموجودين في لبنان فهم:

- فئة دخلت إلى لبنان عبر المعابر الشرعية للسياحة أو التسوق أو لأسباب استشفائية أو تربوية أو إقامة قصيرة.
- فئة دخلت إلى لبنان عبر المعابر الشرعية للعمل مؤقتًا أو لفترة طويلة، وهذه الفئة كانت موجودة سابقًا ومنهم من استقدموا عائلاتهم بسبب الأوضاع الأمنية في سوريا.
- فئة دخلت إلى لبنان، أثناء المعارك في الأراضي السورية، عبر معابر شرعية أو غير شرعية ومنهم أقاموا في مخيمات ويتلقون مساعدات من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وهؤلاء غير مسموح لهم بالعمل لكنهم لا يتقيدون بالأنظمة والقوانين لهذه الناحية، على سبيل المثال لا الحصر.
- فئة دخلت إلى لبنان بطريقة غير شرعية وتقيم في المخيمات أو لدى أشخاص وقد شكل بعضهم وما زال عامل تهديد للأمن والاستقرار بسبب ارتفاع معدل نسبتهم من بين النازحين.

لقد استغلت منظمات متطرفة أو عدوّة للبنان ولاستقراره ودوره عددًا من هؤلاء النازحين، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وورطتهم بأنشطة إرهابية، إلاّ أن الإحصاءات المترافقة مع ارتفاع معدل الجريمة في لبنان على أنواعها (سلب، نشل، اعتداء، قتل، اغتصاب، نقل أسلحة ومتفجرات، إلخ...) تبين أن النسبة الأعلى من منفذي هذه الجرائم هم من التابعية السورية. وقد بلغ عدد المتورطين أو المرتكبين لهذه الجرائم الآلاف، وهذه الأرقام موثقة لدى القضاء.

ومتابعةً لمسار الحرب السورية تجدر الإشارة إلى أن العمليات العسكرية هناك باتت محصورة في مناطق لا تتجاوز الـ ١٠٪ من الأراضي السورية وفقًا لبعض دراسات المراكز الدولية.

إنّ حساسية هذا الملف تستدعي مزيدًا من التبصّر واستشعار الخطر الكامن وراء تأجيل المعالجة وبالتالي السعي الحثيث لحل هذه المسألة من خلال:

- العمل على تظهير واقع المعضلة الحقيقية وتبعاتها في المدى المنظور والبعيد.
- التأكيد على أن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه وهو يضيق بهم وحدهم قبل ضيوفهم.
- السعي مع المراجع الدولية إلى إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية تستقبل أعداد النازحين السوريين حيث تتم مساعدتهم من قبل الأمم المتحدة تمهيدًا لعودتهم إلى مناطقهم ومساعدتهم في إعادة إعمار بلدهم واستثمار أراضيهم.

وشكرًا.

مداخلة الإعلامي ماجد بو هدير

شكراً حضرة العقيد إيلي الديك لقد فنّدت الفئات حسب الموضوع بدقة علمية وعسكرية، ففئة دم لبنان عبر التاريخ لديها المناعة، وسوف تجتاز هذه المرحلة بفضلكم جميعاً، شكراً جزيلاً لك. السيف بيد وإكليل الغار بيد أخرى شعار قوى الأمن الداخلي، توازن أمان الداخل والاعتزاز بهم، مقاربة قوى الأمن الداخلي مع رئيس شعبة العلاقات العامة العقيد جوزيف مسلّم.

كلمة ممثل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، العقيد جوزيف مسلّم

إنّ التقييم السنوي لجوانب الضعف لدى النازحين السوريين في لبنان للعام ٢٠١٥ والذي أطلقه برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" أنّ حوالى ٧٠ في المئة من النازحين يعيشون بـ٣,٨٤ دولارات أميركية في اليوم. من هنا يجب تسليط الضوء على النازحين ومقاربة قضاياهم كضحايا وليس كمجرمين وإعطاؤهم حقوقهم الإنسانية، لذلك أنشأت الحكومة اللبنانية خلية مشتركة بين الوزارات لمعالجة الأزمة، ممّا يؤكد على التزامها الفعال في معالجة مسائل اللاجئين. وعلى الرغم من أن لبنان ليس طرفًا في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، ومع أنه يتم فرض ضوابط كثيرة على الحدود، من المتوقع أن يستمر السوريون بالتوجه إلى لبنان كملاذ آمن لأسباب عديدة، حيث يصار على سبيل المثال إلى توقيف حوالى ٣٥٠ شخصًا شهريًا بجرم دخول خلسة وذلك من قبل حاجز ضهر البيدر فقط.

أبرز جوانب الضعف لدى النازحين السوريين

- **على المستوى التعليمي والتربوي:** يشكل الأطفال أكثر من نصف السكان النازحين. وهم ضحايا الحرب الأكثر مأساوية، مع تأثر العديد منهم بشدة جرّاء تجاربهم وبقاء معظمهم خارج المدرسة طوال عام أو أكثر، حيث إنه حوالى ٣٥٪ من الأطفال يرتادون المدارس بينما بقي ٦٥ ٪ منهم خارج الأطر التعليمية مما يؤدي إلى تزايد مخاطر الاستغلال وتضاؤل الآمال بمستقبل أفضل. وبسبب تفاقم الفقر، وبغياب الدعم الدولي، تَضطر العديد من الأسر إلى الاعتماد على عمالة الأطفال لسد احتياجاتها.
- **على المستوى الاجتماعي:** إنّ الوضع الاقتصادي الهش، كما التسرب المدرسي، ينعكس سلبًا على المستوى الاجتماعي والقيمي حيث نشهد العديد من حالات العنف الأسري، والتحرش الجنسي،

وتبقى ظاهرة الزواج المبكر المثال الأبرز لهذا الضغط الاجتماعي، إضافة إلى بعض أماكن سكن اللاجئين التي لا تستوفي الشروط الإنسانية الصحية والبيئية اللائقة.

• **على مستوى الأمني:** إنّ عدم الالتحاق بالمدارس والتسرب المدرسي إضافة إلى الضغوط المادية والمعيشية والاختلاف الاجتماعي والقيمي والأعراف، ولّد ويولّد جيلًا غير متعلم ويحمل مجموعة من الأفكار السلبية تدفعه إلى ارتكاب الجرائم والمخالفات.

من جهة أخرى فإنّ التحدّيات الاقتصادية، التعليمية والاجتماعية تنعكس سلبًا على المستوى الأمني حيث إن الضغط الاقتصادي على اللاجئين السوريين يدفعهم إلى خفض كلفة اليد العاملة، كما أن نقل الحرف والمعامل السورية إلى لبنان شكل ضغطًا على العمال الحرفيين والصناع اللبنانيين، مما ادى إلى وجود حالة من النفور تجاه اللاجئين تُرجم إشكالات فيما بين الجهتين.

كما أنّ انتشار المخيمات بشكل عشوائي غير مضبوط قد يساعد على نمو الأفكار المتطرفة ويسهّل، أو يؤدي، إلى قيام خلايا إرهابية نائمة، أو الانتماء إلى التنظيمات الإرهابية.

جدول إحصائي ببعض الحوادث الجنائية من العام ٢٠١٠ لغاية ايلول ٢٠١٧

	2010	النسبة	2011	النسبة	2012	النسبة	2013	النسبة	2014	النسبة	2015	النسبة	2016	حتى ايلول 2017
قتل			67	+32.8%	89	+57.3%	140	+22.1%	171	-8.7%	156	21.79%	122	
نقل	848	+2%	865	+27.1%	1100	-28.7%	784	-24.2%	594	+14.8%	682	-6.15%	640	391
سرقة موصوفة	1884	+30.9%	2468	+2.1%	2522	-9.8%	2273	+0.5%	2286	-28%	1645	-15.98%	1382	1208
سلب أشخاص	583	+45.11%	846	+38.77%	1174	+25%	1177	+5.6%	1243	-67%	410	-7.8%	378	266
صافي السيارات المسلوبة	36	+16.6%	42	+14.2%	48	81.25%	87	-9.1%	79	-36.7%	50	-24%	38	16
صافي السيارات المسروقة	434	+110%	913	+28.5%	1174	+38%	1621	-60.1%	646	-15.7%	544	+1.2%	551	389
حالات اغتصاب	21	+57.1%	33	+27.2%	42	-14.2%	36	+44.4%	52	-48%	27	+37%	37	24

أسباب ارتفاع بعض الجرائم حتى عام ٢٠١٤

- النزوح السوري.
- اشتباكات باب التبانة وجبل محسن في طرابلس من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤.
- أحداث عرسال آب ٢٠١٤.
- اشتباكات عبرا (أحمد الأسير) تموز ٢٠١٣.
- اغتيالات سياسية.

أسباب انخفاض معظم الجرائم ٢٠١٤

- الجهوزية الاستثنائية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية.
- تشكيل الحكومة اللبنانية في ٢٠١٤/٢/١٥.
- انتهاء الأحداث الأمنية المتنقلة.
- طاولات الحوار السياسية.
- انتخاب فخامة رئيس الجمهورية ٢٠١٦/١٠/٣١.
- تشكيل الحكومة اللبنانية ٢٠١٦/١٢/١٨.

إن عدد الجرائم المرتكبة العام ٢٠١٠ (من دون جرائم القتل) بلغ ٤٤٢٥ جريمة، ثم ارتفع الرقم عام ٢٠١١ إلى ٥٩٣٨ جريمة، ووصل إلى ٦٨٦١ العام ٢٠١٢، وبدأ هذا الرقم بالتراجع العام ٢٠١٣ ليبلغ ٦٦٠٠، واستمر التراجع العام ٢٠١٤ ليبلغ الرقم ٥١٦٧ جريمة، واستمر بالانخفاض عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ حيث بلغ الرقم على التوالي ٣٣٥٨ و٣٠٢٦.

يظهر أن التراجع الأبرز في الجرائم بين ٢٠١٣ و٢٠١٤ وصولًا إلى العام ٢٠١٦، هو في خانة سرقة السيارات. فقد سُرقت ٢٢٤٨ سيارة العام ٢٠١٣، مقابل ١١١٢ العام ٢٠١٤ و٨٦٦ سيارة العام ٢٠١٦. ويعود سبب هذا التراجع إلى التركيز الأمني، على محاربة سرقة السيارات، خصوصًا بعد أن تبيّن أن أغلب السيارات التي استخدمت في العمليات الانتحارية في لبنان مسروقة سابقًا.

كذلك يظهر تراجع كبير في جرائم النشل، من ١١٠٠ العام ٢٠١٢، إلى ٥٩٤ العام ٢٠١٤، ومن ثم ارتفعت إلى ٦٨٢ العام ٢٠١٥ لتعود وتنخفض العام ٢٠١٦ إلى ٦٤٠، وتشير الأعداد إلى استمرار انخفاضها خلال هذا العام (٣٩١ نهاية أيلول)، ويعود هذا الأمر إلى تركيز قوى الأمن على الدّراجات الآلية المخالفة، والتي غالبًا ما تُستخدم في هذا النوع من الجرائم.

جدول بجنسيات القتلى نتيجة جرائم القتل الجنائية المرتكبة
اعتبارًا من ٢٠١١/١/١ لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد القتلى المعدل الشهري	**74** 6.16%	**93** 7.75%	**145** 12%	**180** 15%	**167** 13.91%	**122** 10.16%
لبناني النسبة	**58** 78.37%	**73** 78.49%	**111** 76.55%	**126** 70%	**108** 64.67%	**82** 67.21%
سوري النسبة	**9** 12.16%	**16** 17.2%	**20** 13.79%	**36** 20%	**42** 25.14%	**23** 18.85%
فلسطيني النسبة	**3** 4.05%	**1** 1.07%	**6** 4.13%	**8** 4.44%	**11** 58.6%	**7** 5.73%
مختلف الجنسيات	**4** 5.4%	**3** 3.2%	**8** 5.51%	**10** 5.55%	**6** 3.59%	**10** 8.19%

جدول بجنسيات مرتكبي جرائم القتل الجنائية
اعتبارًا من ٢٠١١/١/١ لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الجناة المعدل الشهري	**135** 11.25%	**142** 11.83%	**206** 17.16%	**321** 26.75%	**289** 24.08%	**202** 16.83%
لبناني النسبة	**113** 83.7%	**106** 74.64%	**155** 75.24%	237 73.83%	**181** 62.62%	**128** 63.36%
سوري النسبة	**11** 8.14%	**8** 5.63%	**20** 9.7%	**49** 15.26%	**47** 16.26%	**27** 13.36%
فلسطيني النسبة	**2** 1.48%	**3** 2.11%	**11** 5.33%	**9** 2.8%	**26** 8.99%	**12** 5.94%
مكتوم القيد النسبة	**9** 6.66%	**25** 17.6%	**20** 9.7%	**26** 8.1%	**35** 12.11%	**35** 13.32%

جدول مقارنة بين جنسيات طرفي جريمة القتل
اعتبارًا من ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الجرائم	58	71	122	146	129	89
لبناني – لبناني	46	48	8	99	74	55
النسبة	79.31%	67.6%	71.31%	67.8%	57.36%	61.79%
سوري – سوري	4	2	8	19	19	7
النسبة	6.89%	2.81%	6.55%	13.01%	14.72%	7.86%
فلسطيني – فلسطيني	2	0	5	7	6	3
النسبة	3.44%	0%	4.09%	4.79%	4.65%	3.37%
لبناني – سوري	1	12	6	11	9	7
النسبة	1.72%	16.9%	4.91%	7.53%	6.97%	7.86%
سوري – لبناني	3	4	6	5	9	7
النسبة	5.17%	9.63%	4.91%	3.42%	6.97%	7.86%
فلسطيني – لبناني	2	2	4	0	3	2
النسبة	3.44%	2.81%	3.27%	0%	2.32%	

جدول مقارنة لنسبة عدد الضحايا السوريين
من مجمل عدد ضحايا جريمتي السلب والنشل

العام	2012	2013	2014	2015	2016	حتى ايلول 2017
نسبة ضحايا السلب السوريين من مجمل عمليات السلب	16.43%	14.48%	27.19%	28.04%	31.21%	24.06%
نسبة ضحايا النشل السوريين من مجمل عمليات النشل	3.36%	9.94%	9.42%	12.2%	7.34%	6.64%

جدول بالجرائم المرتكبة من قبل السوريين

موقوفون سوريون بجرائم	عام 2017 حتى 11 تشرين الأول	النسبة المئوية %
قتل	40	0,49%
سلب	79	0,97%
سرقة	595	7,36%
ضرب	110	1,36%
مخدرات	764	9,45%
اغتصاب	12	0,14%
جرائم مختلفة	6482	80,20%
المجموع العام	8082	100%

ارتفع عدد الموقوفين السوريين بشكلٍ كبير منذ عام ٢٠١١، إذ بلغ عدد الموقوفين في ذلك العام ١٦٨٢ موقوفا، وارتفع العدد إلى ٢٥٥٠ شخصا عام ٢٠١٢، وإلى ٣٧٧٨ عام ٢٠١٣، ثم إلى ٥٨٩١ عام ٢٠١٤ وانخفضت في العام ٢٠١٥ إلى ٤٦٨٧ موقوفًا، ثم عاد إلى الارتفاع حيث أصبح عام ٢٠١٦ حوالى ٧٤٨٨ وهو يبلغ اليوم ٨٠٨٢ موقوفًا سوريًا بما يعادل ٣١,٦٢ ٪ من مجمل الموقوفين والبالغ عددهم ٢٥٥٥٩ موقوفًا.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الارتفاع الكبير في عدد الموقوفين، جاء في خانة "جرائم مختلفة" وهي تعني غالبًا، الإقامة بطريقة غير شرعية في لبنان أو جنحًا بسيطة، حيث كان عدد الموقوفين بهذه الجرائم عام ٢٠١٥ يبلغ ٣٢٣٩، وأصبح ٥٨٤٠ عام ٢٠١٦ ليبلغ اليوم ٦٤٨٢ موقوفًا.

نزلاء السجون في لبنان

السنة	عدد المساجين الإجمالي	عدد المساجين السوريين	النسبة المئوية
2010	4854	526	10,83%
2011	5030	569	11,31%
2012	5132	608	11,84%
2013	5024	734	14,60%
2014	5357	1029	19,20%
2015	6332	1397	22%
2016	6278	1373	21,87%
2017	6458	1673	25,90%

معدّل جريمة منخفض

• عند قراءة إحصاءات الجرائم في لبنان ومقارنتها بالنسب المئوية العالمية، يظهر جليًا أن لبنان يُعدّ بلدًا آمنًا على مستوى الجرائم التقليديّة.

• بحسب الأرقام التي يذكرها موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن معدل جرائم القتل لكل مائة ألف شخص هو ٦,٢ عالميًا، و٣ في أوروبا لعام ٢٠١٣. أما في لبنان، فتبلغ النسبة ٢,٨ لعام ٢٠١٣، في حال احتسبنا أن عدد سكان لبنان هو خمسة ملايين نسمة. أما إذا أضفنا عدد اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٣، واعتبرنا أن عدد السكان بات ٧ملايين نسمة بمن فيهم المقيمين واللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين، وهو الرقم الذي يعد الأكثر منطقيًا (بسبب غياب الإحصاءات الرسمية لعدد السكان في لبنان)، فإننا أمام معدّل جريمة يصل إلى ١,٩١٤ لكل مائة ألف نسمة وهو أقلّ من المعدّل العالمي بكثير. يُذكر مثلًا أن المعدل في روسيا هو ٩,٣ جريمة لكل مائة ألف نسمة (سُجل وقوع أكثر من ١٣ ألف جريمة قتل عام ٢٠١١)، ويصل في الولايات المتحدة إلى ٤, ٧ لكل مائة ألف نسمة (سجّل وقوع أكثر من ١٤٨٠٠ جريمة قتل عام ٢٠١١.

جدول مقارنة جرائم القتل بين لبنان وعدة دول

اسم الدولة	عدد القتلى	معدل حوادث جرائم القتل بالنسبة لمائة الف من السكان
روسيا 2014	13681	9.3%
الولايات المتحدة 2013	12253	3.8%
فرنسا 2014	792	1.18%
ايطاليا 2014	475	0.77%
المانيا 2014	716	0.88%
تركيا	3216	4.3%
المغرب 2013	429	1.26%
البرازيل 2014	50674	23.99%
لبنان 2016 سبعة ملايين نسمة	134	1.914%
الجزائر 2014	577	1.48%
رومانيا 2014	298	1.49%
بلجيكا 2014	202	2.8%
بلغاريا 2014	116	1.6%
مكسيك 2014	23063	18.86%

جدول بحوادث السير خلال الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ والتي سقط فيها جرحى وقتلى من الجنسية السورية على جميع الأراضي اللبنانية مقارنة بعدد القتلى والجرحى الإجمالي

عام	عدد القتلى الإجمالي	عدد القتلى السوريين	نسبة القتلى السوريين%	عدد الجرحى الإجمالي	عدد الجرحى السوريين
2013	649	180	27,73	6137	973
2014	657	172	26,17	6463	1018
2015	576	161	27,95	5658	944
2016	475	132	27,78	4856	873
2017	386	95	24,61	3677	591

عام	نسبة الجرحى السوريين %	المشاة			
		عدد القتلى	النسبة%	عدد الجرحى	النسبة%
2013	15,85	111	17,1	325	5,29
2014	15,75	93	14,15	332	5,13
2015	16,68	79	13,71	286	5,05
2016	17,97	59	12,42	315	6,48
2017	16,07	50	12,95	198	5,38

الإقتراحات المطلوبة للتخفيف من تداعيات النزوح من الناحية الأمنية

الحلّ الجذري للحدّ من المخاطر الأمنية هو عودتهم إلى داخل الأراضي السورية وفي انتظار تأمين هذه العودة، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- دعم المجتمعات المضيفة وتقديم المساعدات لها كي تتجاوز ما تتعرض له من ضغوط اقتصادية واجتماعية.
- دعم مؤسسات الدولة اللبنانية كي تتمكن من تلبية حاجات المواطنين واللاجئين في ظل تضاعف عدد سكان لبنان بمعدل الثلث تقريبًا خلال فترة وجيزة وما يستدعي ذلك من تحسين وتطوير البنى التحتية وعلى مستوى الهيكليات الطبية والتعليمية إضافة إلى المواصلات والاتصالات والمياه والطاقة.
- تأمين الطبابة والاستشفاء على أن تشمل المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية على ما يلي:
- الرعاية الصحية في حالات الطوارئ.

- الرعاية الصحية داخل المستشفيات والمراكز الطبية.
- تامين الطبابة خارج المستشفيات.

على أن تكون جميع هذه التقديمات، وغيرها ما يحتاجه النازحون على المستوى الصحي، سواء داخل المراكز الاستشفائية أو خارجها، مجانًا ١٠٠٪ كي لا يرزح النازحون تحت ضغط الوضع الصحي فيدفعهم ذلك إلى القيام بأعمال تخل بالأمن أو الانتماء إلى جماعات إرهابية.

• تأمين الدعم النفسي للأطفال (العنف)

في فترة من الزمن، كان يسود اعتقاد مفاده أن الأطفال عادة لا يتأثرون كثيرًا بالصدمات والظروف الصعبة، إلا أنه تبين مع تقدم الأبحاث بطلان هذا الاعتقاد "على الأقل في الأوساط العلمية" حيث تم التأكد من تأثير الحروب والنزاعات على الأطفال وبالتالي أجمعت منابر علم النفس على خطوات لتجنب هذا التاثير السلبي، وأهمّها:

- طمأنة الطفل الخائف وتهدئته وتوفير الثقة والأمان له.
- عدم السخرية منه، وعدم محاولة إقناعه بأن مخاوفه غير منطقية أو تافهة.
- التحلّي بالصبر حيال هذه المخاوف لأنها سوف تزول لكي تأتي مخاوف أخرى مكانها (حسب العمر).
- تجنب الافلام المرعبة على التلفزيون أو حتى الأخبار التي تتضمن مشاهد عنف وقتل وتدمير، أو القصص التي تحتوي على مضمون مخيف وصور مفزعة.
- توفير الفرص الكافية للاختلاط مع أولاد من عمره، فكلما انهمك وشارك في نشاطات خارجية، انخفضت مخاوفه الداخلية.
- يجب تشجيع الطفل على التعبير عن مخاوفه، وأن يتكلم عنها وعلينا أن نستمع له باهتمام.

• تأمين التعليم

كما ذكرنا آنفًا، فإن معدل الأطفال الملتحقين بالمدارس منخفض جدًا ويزداد انخفاضًا بسبب التسرب المدرسي الناجم من أسباب عديدة أهمها عمالة الأطفال. لذلك يجب أن تشمل الحلول المقترحة لحل أزمة النازحين، العمل الجدي على رفع معدل الاطفال في المدارس وصولًا إلى نسبة ١٠٠٪، عبر:

- زيادة دعم المؤسسات التربوية الموجودة من قبل المجتمع الدولي.
- استحداث مؤسسات تربوية جديدة من قبل المجتمع الدولي في حال عدم قدرة المدارس الرسمية من استيعاب العدد الكبير للأطفال.
- إنجاز برامج توعوية للأهل تحثهم على تسجيل أولادهم في المدارس.
- العمل على منع التسرب المدرسي.

منع عمالة الأطفال بشكل جدي وحازم سواء بهدف التعليم أو الحفاظ على صحتهم الجسدية والنفسية ونموهم الفكري.

• حملات إعلانية موجهة إلى النازحين

تنظيم حملات إعلانية توعوية موجّهة إلى النازحين السوريين من قبل الجهات المعنية في الدولة اللبنانية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية تسلط الضوء على تأثير النزوح على المجتمعات المضيفة وعلى التقديمات الكبرى والميزات التي تقدمها الدولة اللبنانية لهم حيث يعتبر لبنان نسبةً إلى عدد السكان، الدولة الأكثر استضافة ورعاية للنازحين منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تشير الإحصاءات إلى أنّ نسبة النازحين في الأردن تشكل ١٠٪ من السكان، وفي تركيا حوالى ٣٪ فقط.

والهدف من هذه الحملات هو إنهاء الصورة المشوشة وغير الإيجابية من فكر النازحين وإيضاح الحقيقة لهم لخلق حالة تعاطف من قبلهم تجاه الشعب اللبناني والدولة اللبنانية مما ينعكس إيجابًا على الوضع العام والأمني بشكل خاص، فيتحوّل بذلك النازحون إلى أداة مساعدة للدولة اللبنانية بدلًا من تحولهم إلى مصدر خطر دائم، فيشكلون بيئة حاضة وملاذًا آمنًا للإرهابيين أو ينخرطون بأعمال إرهابية أو ضمن خلايا نائمة.

إضافة إلى اقتراح تنظيم حملات إعلانية توعوية موجهة إلى النازحين، تجدر الإشارة إلى أن قوى الأمن الداخلي، وكما ذكرت آنفا، قامت بالعديد من حملات التوعية للحفاظ على سلامتهم ومنها وسم (هاشتاغ) - تصبح عخير- الذي لاقى انتشارًا واسعًا وتفاعل معه عدد كبير من ناشطي مواقع التواصل الاجتماعي والأفراد والجمعيات والمنظمات ومنها مفوضية الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين UNHCR التي تلقفت هذا الإعلان التوعوي وعملت على تنظيم حملة إعلامية ترويجية له، وفيما يلي نشرة عما قامت به هذه المنظمة بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي:

• Swim safely' awareness campaign support to the ISF

UNHCR support of the ISF information from Tuesday 14 June 2016.

The ISF announcement:

- Will be placed in all 5 UNHCR reception centers and premises, including in 30 community centers and info desks present in Lebanon.

- Will be shared via Whatsapp (6,000 refugees and partners' contacts - message escalate down to some 45,000 families)

- Will be uploaded in refugee website (www.refugees-lebanon.org) and in the UNHCR Lebanon Facebook page.

- Will be circulated among Facebook pages run by refugee volunteers supporting UNHCR and its partners

- Will be shared with hundreds of outreach volunteers and frontline humanitarian workers to share it to the communities during their daily outreach activities.

Furthermore, UNHCR will consider*:

- Sending a bulk SMS to all refugees known to UNHCR.
- Re-sending the bulk SMS as a reminder depending on increasing temperatures also in July and eventually also in August.

** The SMS will be sent in consultation with the ISF, to ensure the appropriate timing of when to send the message. ISF will need to confirm if the hotlines provided will be included in the SMS, carefully considering the possibility that the communities may call those hotlines for other unrelated purposes.*

إجراءات أمنية مشدّدة

قيام أجهزة تنفيذ القانون سواء على المستوى الوطني أو المحلي (مؤسسات أمنية – شرطة بلدية)، باعتماد أساليب التنسيق اللازمة فيما بينها لضبط الأوضاع الأمنية للنازحين ومراقبة مشددة للمشبوهين منهم على كامل الأراضي اللبنانية ومنها في المخيمات العشوائية، وإجراء تقييم دوري لكل تهديد أمني.

مداخلة الإعلامي ماجد بو هدير

شكرًا حضرة العقيد أشرت بإسهاب إلى المعدّلات الإحصائية ومعدّل إنجازات قوى الأمن الداخلي بشكل عام وشعبة العلاقات العامة بشكل خاص ١٠ /١٠.

شرفهم تضحيتهم وفاؤهم ثالوث صمّام أمان واطمئنان ينشبك مع سيف الحسم وغمد الثبات، مقاربة الجيش اللبناني مع العميد الركن إبراهيم خنافر من أركان الجيش للعمليات.

كلمة ممثل قيادة الجيش اللبناني، العميد الركن إبراهيم خنافر

- قبل الأزمة السورية كان يتواجد في لبنان حوالى /٣٠٠,٠٠٠/ إلى /٤٠٠,٠٠٠/ سوري كعمّال يعملون في مجال البناء والزراعة والتجارة وغيرها... وكان معظمهم يقيم بصورة قانونية.
- مع بداية الأزمة السورية عام ٢٠١١ واشتدادها، بدأ النزوح السوري إلى لبنان وبدأت أعداد هؤلاء النازحين تتصاعد باضطراد حتى بلغ حوالى /١,١٠٠,٠٠٠/ نازح مسجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومئات الآلاف غير مسجلين توزعوا في مختلف المناطق اللبنانية على شكل مخيمات وأقاموا في منازل بين السكان في القرى والمدن.
- هذا الانتشار والنزوح انعكس سلبًا على الوضع العام في البلد وبالأخص على الوضع الأمني وسبب خللًا أمنيًا خصوصًا في منطقة البقاع والمناطق الحدودية مثل بلدة عرسال على سبيل المثال، وقد شكلت بعض هذه المخيمات بؤرًا للخلايا الإرهابية ومنطلقًا لتنفيذ أعمال إرهابية داخل المناطق اللبنانية من مظاهرها:
- التفجيرات ضد المراكز العسكرية والتجمعات المدنية ألحقت خسائر بشرية كبيرة من شهداء وجرحى ومعوقين وخسائر مادية ضخمة في الممتلكات.
- إطلاق صواريخ باتجاه الأماكن السكنية في بيروت وضواحيها والبلدات البقاعية الحدودية.
- ومن تداعيات هذا النزوح ارتفاع نسبة الجرائم من سرقة وخطف وقتل وتعديات على المواطنين وأملاكهم، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في نسبة الولادات من دون قيد ودون تسجيل مما ينعكس على الوضع الأمني لاحقًا ويجعل منهم مشكلة اجتماعية وبالتالي أمنية بسبب إشكالية عدم قيدهم وخاصة لناحية عدم القدرة على مراقبتهم وعدم وجود وثائق تحدد هويتهم، وبالتالي يمكن استغلالهم من جهات متطرفة.

- هذه التداعيات الحاصلة استوجبت تنفيذ تدابير أمنية مشددة تمثلت بنشر أربعة أفواج حدود برية على الحدود لضبط المعابر غير الشرعية ومكافحة التهريب والعبور غير الشرعي بالإضافة إلى تنفيذ عمليات مداهمة وتفتيش لأماكن تواجد هؤلاء النازحين، كذلك استوجبت بذل جهد عسكري وأمني كبيرين من قبل الوحدات المنتشرة على الأرض ومن قبل مديرية المخابرات في مختلف المناطق لمواجهة هذه الأخطار والتداعيات، وبنتيجة هذه الجهود استطاع الجيش توقيف أعداد كبيرة من الأشخاص والخلايا المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية المنتمية إلى داعش والنصرة وغيرهما، كما تم توقيف أشخاص متورطين بأعمال وجرائم ذات طابع غير إرهابي كالسرقة والخطف والتعديات وغير ذلك، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى، حيث بلغت هذه التوقيفات لغاية العام ٢٠١٦ حوالى /٦٣,٨٣٣/ موقوفًا من الجنسية السورية، بينما بلغ عدد الموقوفين /٤٤,٠٠٠/ تقريبًا ما بين ٢٠١٧/١/١ و٢٠١٧/١٠/٩.

- هذه التدابير مستمرة حتى بعد تحرير الجرود والحدود من التنظيمات الإرهابية وطردهم إلى خارج الأراضي اللبنانية، ولا زال الجيش يقوم بعمليات استباقية ومداهمة المخلين بالأمن وتفكيك الخلايا النائمة وتوقيف أفرادها، والتفتيش على العبوات والأجسام المشبوهة من مخلفات الإرهابيين وتعطيلها.

مداخلة الإعلامي ماجد بو هدير

شكرًا حضرة العميد، انتشاركم على تراب الوطن يوازيه تجذّركم في قلوب أبنائه، ألف تحية لكم. نصل الآن إلى فقرة التواصل المباشر.

مداخلة الدكتورة خلود الخطيب

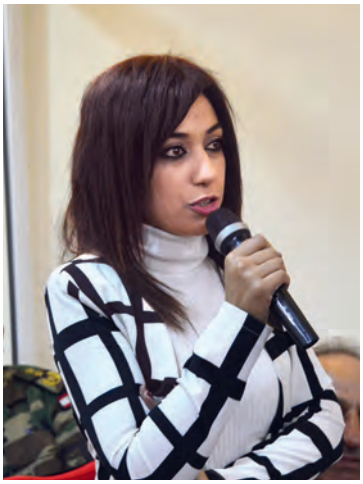

س: أستاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية- كلية الحقوق، لا شكّ بعد الذي سمعناه ألحظ أن هناك تنازعًا بين عاملين أساسيين، أولًا، الكم العددي والأعباء التي نراها، ولكن هناك تنازع آخر وهو إنساني، كما تفضّلت فيه حضرة العميد، لا شكّ أنّ هذه الأزمة لا يمكن أن يديرها لبنان فقط، فقد تحتاج إلى مجتمع دولي يساعد في حلّها ولكن هذه القضية قضية إنسانية وبالتالي إذا بقيت هذه الإدارة في الحكومة اللبنانية، والمجتمع اللبناني بهذا الاستطراد، سوف نشهد انهيارًا لمفهوم الحريات التي ناضل لبنان الكثير من أجلها. فهناك خطر على مستوى الحريات والبيئة الدامجة، وعلى مستويي التنوّع والثقافات، نحن بحاجة لأن نبني أمنًا، ونحن في الوقت نفسه ننسف منظومة الحريات، والأخطر هو تزايد مستوى العنصرية في الشارع، كيف يمكن أن نعمل بنفس الوقت وأن نحمي الشارع من تفشي العنصرية التي نشاهدها، كالعنصرية الطبقية وغيرها؟

مداخلة العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر

ج: شكرًا، الحقيقة أشاطرك الرأي في موضوع اللاجئين السوريين ومقاربته لا من زاوية عنصرية، ولا من زاوية عدائية، وأن نقول ما فعل بنا السوريون أثناء فترة الوصاية، لأنّ هناك أناسًا كثرًا لديهم هذه الخلفية عندما يتكلمون على السوريين، والشقّ الثاني، بالفعل إذا ذهبنا عكس تيار الحرية والفكر الليبرالي والمجتمعي، هذا سينتقل من تعاملنا مع السوريين بهذه الطريقة إلى تعاملنا مع اللبنانيين أيضًا، فأنا معك وأتخوّف من ذلك، والأهم أن نمنع الاستغلال السياسي من استغلال لفئاتٍ في الانتخابات

المقبلة. هذه الهجمة والخطاب العنفوي والعنصري هو خطاب انتخابي لكسب الأصوات، والذين يؤمنون بلبنانيتهم الجامدة خارج إطار الإنسانية والقانون الدولي كما سمعنا من قبل لغايات سياسية فالموضوع خطير ويزداد خطورة مع الوقت. في الموضوع الأمني السوري هل هو بازدياد، وهل الوضع في سوريا يشكّل خطرًا علينا؟ أنا في تقديري المركّب وليس البسيط، وأنا كباحث في المخابرات أو في الجيش وخبير في الأمن لسنوات طويلة سوف أعطي بعض العناوين المعقدة كمثال:

١- بالأمن نأخذ دائمًا الخيار الأخطر قبل أن نبحث فيه.

٢- الحيطة أن لا نؤخذ بظواهر الأمور، ومن قال إنّ هناك ١٠٪ من الأراضي السورية (الإعلام يقول ذلك) ولكنّ المسلحين بكلّ متناقضاتهم ما زالوا موجودين على الأرض.

٣- وجود جماعات مسلحة على الأرض وتعارض مصالحها بشكل يومي والانشقاقات التي تحصل بينها.

٤- مدى قدرة الدولة السورية على الحسم، والذي هو في طور التفكك، والرئيس السوري بعد إنشاء مناطق النفوذ أصبح لديه ثلاث وظائف: أن يؤمّن الطحين للشعب السوري، وأن يطبع نقدًا سوريًا جديدًا كلما احتاج إلى سيولة، وأن يستقبل القليل من الضيوف بروتوكوليًا عندما يحضرون إلى دمشق، لذلك أنا أشاطرك الرأي بالخوف على الحريات.

مداخلة الدكتور جوزيف عيسى

س: الانقسام السياسي الحاصل في لبنان حول مقاربة موضوع النازحين السوريين أو اللاجئين، لماذا لا نعتمد كتوصية، الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة اللبنانية؟ وهنا سأنطلق مما قاله العقيد الدّيك الذي أعطى أرقامًا وقسّم النازحين إلى فئات، لماذا نتعامل مع النازحين على أساس فئات؟ فمن هو لاجىء أو نازح معترف به، ومن دخل لبنان بطريقة غير شرعية فليعد إلى بلده، والمقاربة يجب أن تتطلّع إلى المصلحة اللبنانية فقط وليس إلى الانقسامات السياسية.

مداخلة ممثل المديرية العامة للأمن العام، العقيد إيلي الديك

ج: الرقم الـ ١٠٪ الذي أعطيته هو استنادًا لمراكز أبحاث دولية، فالأمن العام مساعد قضائي يسهر على تنفيذ الأنظمة والقوانين، مثلًا إذا ذهبت لتسجل مولودًا وأهله ليس لديهم إقامات لا يتمّ تسجيله، وإذا جاء إلى الأمن العام ليسجّل وينظّم إقامة، نحن نقوم بتسجيل ابنه على الإقامة أو الإيصال الذي يتمّ إعطاؤه إياه، ومرارًا طلب المدير العام للأمن العام أن يتمّ تسوية أوضاع النازحين السوريين مجانًا، كمخيّم عرسال الذي يأوي عشرات الآلاف من النازحين لكي لا يتكبدوا عناء أن ينزلوا إلى بيروت لتسوية أوضاعهم، فقط لكي لا يدفع أجرة الطريق، فالأمن العام أعطى المجال، والسوري لم يستفد، والسوري إذا أراد أن ينظّم إقامة ولا يريد أن يدفع الـ٣٠٠ ألف ليرة، وإذا ذهب إلى سوريا ليقونن وضعه لا ينجح في ذلك، فالخطأ ليس عندنا ونحن نتعامل مع السوريين الموقوفين الذين تكلم عليهم العقيد مسلّم، يتمّ توقيفهم في بيادر العدس استنادًا للقانون، والموقوفون الأجانب يتمّ تسليمهم للأمن العام اللبناني. ويقوم بمراجعة القضاء المختص وينظّم لهم ملفات تحقيق ويتصرّف بناءً لإشارة القضاء. وقد تمّ توقيف تسجيل السوريين بناء لطلب من الحكومة اللبنانية كما أشار النقيب جريج والدكتور صفير، هناك قسم من الموقوفين دخل خلسة أو تهريبًا، وقسم دخل لبنان بطريقة قانونية وسجّل بالـ"UNCHR" وتم مراجعة المفوضية العليا للاجئين بخصوص أعداد تدخل الأراضي السورية وتقوم بأعمالها ثم تعود لتدخل لبنان بطريقة غير شرعية، وكيف يمكن أن يكون لاجئًا وليس نازحًا وهو يدخل إلى سوريا أكثر من مرة.

مداخلة ممثل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، العقيد جوزيف مسلّم

تعقيبًا على هذا الموضوع، هناك مشكلة عنصرية وغلو تجاه السوريين وهذا ضدّ المصلحة اللبنانية، وهذه العنصرية أفضل هدية للإرهاب. ونحن نخلق جبهتين داخل الأراضي اللبنانية، لبنانية وسورية، واللتين ستتحولان إلى أعداء. ويجب أن نأخذ

قرارًا فورًا، إما أن تتحوّل الخلية النائمة إلى خلية متحرّكة أو تتحوّل إلى مساعدة لوجستية. ودورنا أن نهدّئ الأجواء ونترك السياسة لتعمل وتشتغل مع منظمة الـ"UNCHR" ووزارة الإعلام التي تكلّمت على خطة لتخفيف التشنّج، والخطة موجّهة للبنانيين والسوريين، والأجهزة الأمنية تتابع الموضوع وتلاحق كلّ القضايا، والأمور تحت السيطرة وأيّ تحرّكات في الشارع من قبل البلديات وغيرهم ضدّ السوريين تضرُّ بالمصلحة اللبنانية العامة ولا سيّما في ما يتعلّق بمحاربة الإرهاب.

مداخلة العميد الركن فادي أبي فرّاج

الشكر موصول للأستاذ بو هدير ويسجّل له أنّه أدار جلسة من قبل متكلّمين من الأجهزة الأمنية، وكأنّه ضليع في موضوع الأمن، وقد قصدنا في هذا المحور الأمني أن نجمع بين الصورة التي شاهدناها والهدف منها أمران: أولًا نقل خبرة كلّ جهاز ضمن اختصاصه، وثانيًا هذا التكاتف بين الأجهزة الأمنية والذي شاهدتموه بين أجهزة متعدّدة ذات عمل واحد ونتّخذ القدوة من الضباط المتقاعدين الذين سبقونا وسيبقون كذلك.

المحور الرابع: "لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة"
(السياسة العامة وأولوية العودة)

تقديم المحور الرابع من قبل:
المنسّقة الإعلامية غادة حلاوي

يشرّفني أن نلتقي معًا اليوم في هذا الصرح الوطني العلمي الثقافي الجامع، لمناقشة موضوع بالغ الأهمية كموضوع النازحين السوريين إلى لبنان.

موضوع النازحين السوريين هو ملف اجتماعي اقتصادي سياسي أمني، تختلف حوله الآراء وتتعدد الاجتهادات، ويبرز ذلك من خلال غياب سياسة واضحة للدولة المضيفة.

عندما نتحدّث عن عودة النازحين السوريين لا بدّ من الوقوف عند اعتبارين أساسيّين: أولًا الأعباء المترتبة ومن سيتحملها، الجهة المضيفة، أم الدولة الأم أم الأمم المتّحدة ومن سيتولى تغطية هذه الأعباء ماديا ويتكفل عناصرها لجهة تأمين مستلزمات هذه العودة.

والنقطة الثانية كيف ستكون أولوية العودة، هل من خلال توفير الأرضية على مستوى الاستقرار والأمن؟ أم من خلال عامل تشاركي لبناني سوري بالتنسيق مع الأمم المتحدة أي بمعنى تعاون ثنائي بين مؤسسات البلدين أم من خلال مؤسسات الأمم المتحدة؟

قد يكون الطرح طبيعيا في بلد غير لبنان حيث كل تفسير له معنى خاص به.

يفتقد لبنان إلى سياسة متجانسة تقارب موضوعا وجوديًا بهذا الحجم له انعكسات حادة على الواقع اللبناني.

غابت سياسة الدولة الواضحة فتعددت المرجعيات، وغلب حضور المنظمات غير الحكومية على حساب المؤسسات الحكومية.

وانعكس الانقسام السياسي هنا على إدارة الملف ما يجعلنا أمام فوضى وهدر أموال وتضارب

صلاحيات.
"السياسة العامة وأولوية العودة" عنوان جلستنا الأخيرة من ورشة عملنا هذه وهو الأساس الذي يجب أن ننطلق منه في معالجة مسألة النازحين.

تقديم الدكتور ناصيف حتّي

اليوم، يسعدني ويشرّفني أن أكون حاضرة في هذا الصرح الوطني العلمي الثقافي الجامع.
ثانيًا يشرفني كثيرًا أن أكون مع نخبة من الخبراء والدبلوماسيين.
بداية سوف نكون مع السفير الدكتور ناصيف حتّي الذي أحب فعلًا أن تكون مشاركته عبارة عن طرح إشكاليات وملاحظات حول ملف النازحين، سعادة السفير هو رئيس سابق لبعثة جامعة الدول العربية في فرنسا ومندوب المراقب الدائم للجامعة لدى منظمة الأونيسكو وهو أستاذ العلاقات الدولية وشؤون الشرق الأوسط في الجامعة الأميركية، له عدد من الدراسات والأبحاث في الشؤون الدولية والعربية والتوصيف الذي يحبّه هو الخبير، فأهلًا وسهلًا تفضل نستمع إلى الإشكالية.

كلمة الدكتور
ناصيف حتّي

أود أن أقدم بعض الملاحظات في مسألة، أو تحديدًا في مأساة شديدة التعقيد بسبب الظروف المحيطة بها.

١) إشكالية المسألة الإنسانية المتعلقة بالنزوح من جهة وقضية الأمن الوطني بالنسبة للدولة المضيفة من جهة أخرى: ديموغرافية النزوح الضاغطة والمفتوحة في الزمان والمكان من جهة مقابل ضرورة الحفاظ على الاستقرار المجتمعي بمختلف أبعاده ومكوناته من جهة أخرى. نسمع خطابًا دوليًا بشكل عام لا يأخذ بعين الاعتبار الواقع اللبناني ولا يراعي خصوصيات وحساسيات هذا الواقع كما نسمع أحيانًا ردود فعل عند البعض اللبناني تبسيطية وتعميمية واختزالية وشعبوية لا تخدم المخاوف المشروعة للشعب اللبناني إذ لا تقدم حلولًا عملية وواقعية ومرحلية تندرج في تحقيق الهدف الأساسي وهو أولوية العودة للنازحين إلى سوريا.

٢) إشكالية العودة الطوعية أم العودة الآمنة. وإذا كانت الأولى في صلب الاتفاقية الخاصة باللاجئين لعام ١٩٥١ (المادة ٣٣) حول "عدم طرد أو إعادة أي لاجئ... حيث حياته أو حريته معرضة للخطر". لكن لبنان ليس عضوا في الاتفاقية ولا في بروتوكول ١٩٦٧ ولكن العودة الآمنة تستدعي توافر معايير وشروط. فالمنطقة الآمنة لا تعني فقط غياب القصف أو الأعمال العسكرية إنما وجود الأمان السياسي والاجتماعي مثل عدم التعرض للاعتقال أو أي نوع من المضايقات وبالتالي توافر الضمانات لذلك. وعلى صعيد آخر تجربة الأمم المتحدة في إقامة مناطق آمنة في دول تعيش حروبًا لا تشجع (مجزرة سربرنيكا Srebrenica عام ١٩٩٥) ومجزرة راوندا (التوتسي عام ١٩٩٤). لبنانيًا المفروض بلورة خريطة طريق من عدة مراحل كل منها مرتبط بظروف وفرص وشروط معينة لتخفيف العبء بشكل تدريجي عن لبنان في طريق عودة النازحين (مجموعات وجدول زمني).

٣) إشكالية طبيعة العلاقات اللبنانية السورية، رسميًا وسياسيًا وأهليًا وإرث هذه العلاقات أيا

كانت مواقف الأطراف المختلفة منها فهي تؤثر على مشكلة النازحين حتى وإن كان لا يريد الكثيرون، أيًا كانت مواقعهم، ومواقفهم الاعتراف العلني بذلك. لكن التباينات واضحة، أضف إلى أن هنالك الخوف في اللاوعي والخوف أو التخويف المعلن عند البعض من حدوث تكرار لسيناريو اللاجئين الفلسطينيين رغم الاختلاف الكلي بين الحالتين، كما أن الخوف من أن يصبح المؤقت دائمًا تحت ضغط تطورات الوضع السوري والتغييرات الديموغرافية وغيرها الحاصلة في سوريا.

٤) إن تطور الصراع في سوريا وحول سوريا بأبعاده المختلفة من هوياتية وسياسية واستراتيجية إقليمية ودولية، وإعادة ترتيب الأولويات وانعكاس ذلك بشكل دينامي على موازين القوى المرتبطة بهذا الصراع يؤثر أيضًا على كيفية التعاطي مع مشكلة النازحين.

٥) إن المطلوب تحرير مشروع السياسة العامة بشأن النازحين من قيود وأثقال وسمات خصوصيات العلاقات السورية اللبنانية والانقسامات الداخلية الحادة بشأنها والتي تغذيها الخلافات الإقليمية، وبلورة توافقات وطنية راسخة ومستقرة وواضحة تشكل قواعد وأسس ومرجعيات هذه السياسة العامة الجامعة.

إن بناء هذه السياسة العامة الجامعة (وأُركز على الجامعة) توفر الإطار والمرجعية وقوة الدفع الضرورية لدبلوماسية لبنانية (دبلوماسية رسمية ودبلوماسية عامة) تنشط أولًا في التنسيق مع الدول المستقبلة للنازحين بغية تبادل الخبرة والمقترحات والتنسيق أيضًا. كما تنشط هذه الدبلوماسية المستندة إلى السياسة العامة الجامعة، في المنظمات والمنتديات الدولية والعربية (الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي، مجلس أوروبا، جامعة الدول العربية على سبيل العد وليس الحصر)، وكذلك في المجالس البرلمانية وفي الهيئات غير الحكومية المعنية لعرض خطوط هذه السياسة العامة اللبنانية ولتوفير الدعم المطلوب بجميع أبعاده وأشكاله لأهداف هذه السياسة العامة والهادفة إلى المعالجة الكاملة والشاملة والناجحة لهذا الملف الإنساني والمتعلق أيضًا بالأمن الوطني اللبناني بالمفهوم الشامل لهذا الأمن.

تقديم السفير خليل مكاوي

ما تفضّل به الدكتور ناصيف حتّي سوف يتابعه سعادة السفير خليل مكاوي الذي يطلعنا على الأصول السياسية والدبلوماسية. السفير خليل مكاوي هو رئيس منتدى سفراء لبنان وسفير لبنان السابق لدى الأمم المتحدة وبريطانيا وروما وبرلين ورئيس سابق للجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني في رئاسة مجلس الوزراء. له دراسات وأبحاث ومقالات عدة في الدبلوماسية اللبنانية والتحدّيات التي تواجهها.

كلمة السفير
خليل مكاوي

حضرة رئيس الجلسة ومنسّقتها

السيّدات والسادة،

كانت دعوة مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني لي، لإلقاء مداخلة في ورشة العمل الكثيرة الأهمية في توقيتها ومضمونها، كانت دعوة عزيزة على قلبي، خصوصًا وإنني على قناعة عميقة بأن الجيش اللبناني، وبقدر التزامه بحماية الشرعية اللبنانية، وحماية السيادة وضمان وحدة اللبنانيين واستقرارهم من خلال مواجهة أعداء لبنان في حرفية عسكرية استثنائية، بهذا القدر عينه كنت على يقين بأن الجيش اللبناني مصمم على الاحتكام للعلم والمعرفة في تحصين مسيرته دفاعًا عن لبنان، وما ورشة العمل هذه، وغيرها مما سبق وما سيلي، ما هي سوى دليل على هذا التلاقي بين العقل والقوة، وهنا بيت القصيد.

السيّدات والسادة،

ليست المسألة التي ناقشتم اليوم فيها منذ الصباح بسهلة، بل هي مأزقية، عنيت مسألة النزوح السوري بمظاهرها الكارثية على لبنان، وعلى النازحين، وإذا ما كان هذا المحور قد خصص للتداول في السياسة العامة وأولية العودة، فأنا مقتنع، وأعتذر سلفًا عن صراحتي المعهودة، أنا مقتنع بأن لا سياسة عامة في لبنان، ليس فقط في ما يتعلق بمواجهة تداعيات أزمة النزوح السوري، بل لا سياسة عامة في كل القطاعات. بئس هذه الأزمنة، التي نعيش فيها خواء سياسيًا، حيث ابتعد القيمون على شؤون البلاد والعباد عن المصلحة العامة، واختاروا الإنحياز لمصالحهم، والأخطر من ذلك أنهم ذهبوا باتجاه الابتعاد عن أصول العمل السياسي بما هو التزام في الشأن العام للخير العام. عذرًا، فقد شئت انطلاقةً في مقاربتي واضحة لأشدد على أن ثمة فرقًا جوهريًا بين حقيقة

السياسة العامة، أي سياسة عامة، وبين سياسة الانتهازية التي نشهدها حتى حين نتصدى لقضايا كيانية كأزمة النزوح السوري أو أزمة اللاجئين الفلسطينيين.

السيّدات والسادة،

في أي حال، سأضيء على النقطتين اللتين تضمنهما العنوان من باب الخبرة والتزامي بلبنان الوطن المشلّع، والدولة المستنزفة، وفي سياق هذه الإضاءة، أجدني أمام تساؤلين أساسيين:

أولًا: لمَ حتى الساعة، ومنذ العام ٢٠١١, حين وفد إلينا الإخوة السوريون، لم تستطع الدولة التوافق على سياسة عامة موحدة؟

ثانيًا: أوليست أولوية العودة جزءًا مؤسسًا في السياسة العامة قائمًا على المبادرة المنهجية والمؤسساتية؟ التساؤلان مترابطان، ففي تقديري أن السياسة العامة الغائبة أصلًا في لبنان، السياسة العامة تجاه النزوح السوري لو أقرها الحكم منذ العام ٢٠١١، على قاعدة التنبه لتوافد النازحين وضبط وجودهم الجغرافي، وتصنيف فئاتهم، ووضع حدود لقدرة لبنان الاستيعابية، وتمتين التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، وكل ذلك من خلال إقامة مواقع سكن لهم تجمعهم بالقرب من الحدود، تحت سيادة الدولة، وبرعاية أممية، هذه السياسة العامة الناظمة كانت حمت النازحين وحمت لبنان، بدايةً من البازار السياسي الذي يمارس في هذه القضية الخطرة. وكانت حمت لبنان، والنازحين من ثم، من توترات أساسها تقلص الموارد وغياب الحوكمة السليمة.

وبالاستناد إلى الفشل في التّوافق السياسي على ما سبق، نحن نعيش الآن حالة فوضى في تنظيم وجود النازحين السوريين، ولا تكفي الخطابات من على المنابر الوطنية والدولية لتدارك حالة الفوضى هذه، بل يجب الانطلاق في اتخاذ سلسلة إجراءات ميدانية، تأخذ بعين الاعتبار وجع النازحين، لكن تضع بالأولى مصلحة لبنان العليا من ضمن احترام المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدّوليّة.

ولأن التساؤلين مترابطان، من حيث قناعتي بأن لا سياسة عامة للحكم تجاه النزوح السوري، وتأكيدي كلمة الحكم نابع من تغييب لممارسة لمنطق الدولة، أجدني متململًا أيضًا من عدم الاحتكام لدبلوماسية مبادرة في تحدي التمهيد لعودة النازحين إلى سوريا برعاية الأمم المتحدة، وبتوفير ضمانات منها على كل المستويات الأمنية والقانونية والاقتصادية - الاجتماعية. الحديث عن العودة خرج عن سياقه ليصبح مادة تجاذب سياسي لا تغيب عنه أيضًا استعمالات طائفية ومذهبية مدمرة. وفي هذا السياق استدعي أيضًا عودة إلى العقل والارتقاء إلى مستوى مصالح لبنان العليا، بما هو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالشرعيتين العربية والدولية.

النازحون من سوريا أرضهم موجودة، ودولتهم قيد الإنجاز على ما يبدو عبر تفاهمات دولية، فالأحرى بنا تحييد أنفسنا عن الانخراط في محاور، وتنفيذ أجندات لا علاقة لها بمصالح لبنان

واللبنانيين.

وهذا يقتضي العودة إلى أصول العمل الدبلوماسي وصياغة سياسة خارجية للدّولة على قاعدة حماية الأمن القومي، والابتعاد عن الإستثمار في تحسين مواقع نفوذ بموازين قوى ملتبسة.

السيّدات والسادة،

لبنان يستأهل أن يناضل من أجله ذوو الخبرة والعلم... والأوادم. بئس هذه الأزمنة وحمى الله لبنان!

تقديم الدكتور زياد الصايغ

بالفعل بئس هذه الأزمة وبئس الزمن الذي وصلنا فيه أنّ ملفًا اجتماعيًا يتعرّض إلى كمّ من التسييس والأخذ والعطاء، في بلد للأسف مثل لبنان، بالدبلوماسية سوف نكمل هذه المرة مع الدكتور زياد الصايغ هو خبير في السياسات العامة وقضية اللاجئين ولكن سوف يتحدّث بدبلوماسيته المعهودة عن المحاذير السياسية الشعبوية والدبلوماسية الدِيماغُوجِيّة في مقاربة ملف النازحين تفضّل دكتور.

كلمة الدكتور
زياد الصايغ

لا بدّ لي بدايةً من التعبير عن اعتزازي الدائم بمشاركتي في أنشطة مركز البحوث والدراسات الاستراتيجيّة في الجيش اللبناني، والتي تؤكد أن العقل أساسٌ في حماية الأمن القومي بقدر ما هي المهمة العسكرية أساسٌ كذلك.

وما نحن بصدده اليوم منذ الصباح، يؤشر إلى حكمة استثنائيّة في مقاربة مسألة مأزقيّة عنيت من النزوح السوري، ومأزقيّة هذه المسألة قائمة في ما نعانيه من تصدّعات في حكومة تداعيات النزوح، أضيف إلى شبه غياب لمعالجة تداعيات اللجوء الفلسطيني، ولو أنه انجزت فيه منذ أشهرٍ ثلاثة، وبعد أعوام متراكمة في العمل الهادئ، أنجزت فيه وثيقة سياسية جامعة، نأمل أن تأخذ مسارها إلى حيّز التنفيذ بما يخدم لبنان وفلسطين على حد سواء بما يعني الكرامة تحت السيادة الكاملة حتى العودة بحسب قرارات الشرعيّة الدوليّة ومبادرة السلام العربية.عسى أن نوفق في إنجاز توافق مماثل في مسألة النزوح السوري.

في أيّ حال، لا حاجة للاستغراق في توصيف جذور السّجال السياسي المتفاقم حول معالجة أزمة النازحين من سوريا، خصوصًا في الشهريْن المنصرمين، دون تجاهل الفشل الذريع لمقاربة هذه الأزمة، والذي يسجّل للسلطة منذ العام ٢٠١١. وبنية هذا الفشل المؤسِّسة غياب سياسة عامة مرتبطة بالأمن القومي، لصالح سياسات مشتتة ترقى إلى معادلة الإجراءات التّبسيطيّة. أضف إلى هذا الغياب سمات معطوبية بنيوية في مقاربة أزمات كيانيّة ملخصها الفوبيا، والديماغوجيا، والارتجال والشعبوية.

وبين غياب السياسة العامة وسمات المعطوبية البنيوية لا بد من اتخاذ مسافة من السجال، وتفادي الانزلاق في تحليل أجندات متضاربة تتظهّر هنا وثمة في فعل تسجيل نقاط بين أقطاب السلطة، على حساب المقاربة الدولتية (Etatique)، الواجب كان أن تقوم منذ العام ٢٠١١، وعنوانها "تنظيم وفود النازحين وتنظيم وجودهم والاستعداد لعودتهم". وفي هذا العنوان لم

نصغ إلا إلى شعارات منبريّة وبكاءات أدبيّة، فيما لبنان يستأهل بلبنانييه المستنزفين، والنازحين إليه قسرًا من سوريا وهم يتألمون، يستأهل حوكمة من نوع الإدارة الاستثنائيّة، عدا التهويل والنحيب أو استفزاز خيارات مؤدّاها كسر الإرادة السيادية، أكثر منه الدفع باتجاه عودة النازحين.

قد يعتقد البعض أن ما سبق على كثير من التعقيد المشفّر، لكن في تقديري أنه على كثافة في تفكيك الالتباسات التي يراد تسويقها، قد ساهم في تقوية هذه الالتباسات حتّى التضليل الاستثماري في معركة تحسين مواقع النفوذ السلطوية وفرض خيارات ما فوق الدولة والشرعية، أسهم في تقويتها خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيه فقرة عن اللاجئين والنازحين والمهاجرين، قُرئت عمدًا على ما يبدو عندنا، على غير ما هي عليه، وفي هذه القراءة المشوهة المتعمدة، تأكيد على قدرتنا الهائلة في الاستثمار الشعبوي.

لست هنا في معرض الدفاع أبدًا عن خطاب الرئيس ترامب المرتبك أصلًا، لكن في تصويبي على تجنب التشويه، أستدعي الركون إلى النص الانكليزي الأصلي، والذي ورد فيه، إلى التأكيد على دعم الولايات المتحدة الإنساني لهؤلاء، ورد فيه وتم تجاهله، ما حرفيته: "نسعى إلى مقاربة لإعادة توطين اللاجئين بما يهدف إلى تمكين هؤلاء الأشخاص الذين عوملوا معاملة فظيعة، يهدف إلى تمكينهم من العودة في نهاية المطاف إلى بلدانهم الأصليّة كجزء من عملية إعادة البناء". وحتمًا هذا يتطلّب من الدول المضيفة التمهيد لعودتهم في مسار متعدد ومتدرج الخطوات.

في استعادة هذه الترجمة الدقيقة، أود مصارحة من أطلق صفّارات الحملة مجددًا في مواجهة خيار العمل على دبلوماسية لبنانية منهجية من خلال المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بافتعال معركة وهمية استباقية لأي توجه في هذا السياق، أود مصارحته بأننا فشلنا حتى الآن في التمهيد لعودة النازحين من سوريا، وهم ليسوا فقط سوريين، فمن بينهم لاجئون فلسطينيّون، وعراقيون، وحتى لبنانيون كانوا يقيمون في سوريا لأسباب متعددة، منها الاقتصادي والصناعي والتجاري والتصاهريّ العائليّ. وفشلنا لا يُعالج سوى بالعودة إلى المساحة المشتركة حيث الأساس المصلحة الوطنية العليا، لا بسياسات مجزأة ومخصخصة، إذ لا تستقيم مقاربة دولتيّة (Etatique)، إن لم نطرح حلولًا متكاملة من السياسي، إلى السيادي، إلى القانوني، إلى الاقتصادي - الاجتماعي - البيئي فالدبلوماسي، وإلا نستمر في الاستجداء التمويليّ، واستعراض العضلات الخطابي، فتزداد التوتّرات، وتتراكم الإشكالات، وتعلو الجدران أمام الحلول.

وبقدر اللّاحاجة لتوصيف السجال السياسي، لا حاجة للاسترسال في توصيف تداعيات النزوح على المستويات كلها، لكن يجب التنبه إلى أهمية عدم فصل مقاربة هذه التداعيات عن معطيات سيكولوجيّة مترجرجة إلى حد التشظّي تحكم الذاكرة اللبنانية - السورية، ويقتضى ترميمها، ناهيك عن التطلع كيف ستكون العلاقات اللبنانية - السورية في الخمسين عامًا المقبلة بفعل هذا التشظّي السابق للنزوح، والذي يتمدد بعد النزوح، وثمة من أسهم من عندنا

فيه، ومقاربتي في الوقائع بعيدًا من أي تشنج.
المساءلة في ترميم أيّ ذاكرة بنيوية الطابع وليست تفصيلًا. ليس ما نشهده من تسعير للتوترات بمفيد. ولنتنبه إلى ضرورة انتهاج سياسة عامة موحدة، بدل الاستنفارات التعبوية. السياسة العامة أساس، لكن عندنا لا أساس لها في فعل الحكم. فاقتضى التنويه.
وعطفا على تغييب السياسة العامة، ثمة أسئلة أسوقها في مسألة أولوية العودة، من باب الحرص على وطني وهويته، كما على انتمائه للشرعيتيْن العربية والدولية، أسئلة أسوقها إلى دبلوماسيتنا، آمل عليها إجابات:
١. لمَ لم يراسل لبنان رسميًا حتى الآن، ومن خلال القنوات الدبلوماسية، الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلّق بالتمهيد لعودة النازحين؟ (خطاب فخامة رئيس الجمهورية في الجمعية العامة للأمم المتحدة يشكل بداية)
٢. لمَ لم يتوجه لبنان حتى الآن وبموازاة مراسلة الأمانة العامة للأمم المتحدة، لم يتوجه إلى مسار جنيف والأستانة بما هما مؤسِّسان في أي عملية تسوية مقبلة في سوريا؟
٣. لمَ لم يطلب لبنان اجتماعًا استثنائيًا على مستوى وزراء الخارجية العرب أو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبناء موقف مساند للبنان وحتمًا بالتنسيق مع الأردن؟
٤. لمَ لم يستدع لبنان جلسة خاصة على مستوى مجلس الأمن بعد لوبيينغ دبلوماسي غربي-دولي لاستصدار بيان حول العودة إذا كان صعبًا الاستحصال على قرار؟
٥. لمَ لم يستهلّ لبنان من خلال هيئات الأمم المتحدة على أرضه تنسيقًا مع هيئات الأمم المتحدة في سوريا، متطلعًا إلى تزويده بتقدير موقف حول إمكانية العودة وأماكنها خصوصًا في مناطق تخفيض التصعيد، كما مرحلة عودة النازحين إليها مع ضمانات، وبحسب جداول بمعايير عملية ؟
في كل هذه الأسئلة أستذكر رجالات دولة من مثل الراحل الكبير غسان تويني في تجربة مع إصدار القرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب العدو الإسرائيلي من لبنان عام ١٩٧٨. تلك هي ديبلوماسية اليقظة الفاعلة.
وفي كل هذه الأسئلة أيضًا بحث في: أين هي الدبلوماسيّة اللبنانية أيضًا من عودة اللاجئين الفلسطينيّين؟
رجاءً أخرجونا من سجالات شعبوية واستقطابات سياسيّة ولنعد إلى منطق الشرعية والدّولة!

مداخلة العميد الركن المتقاعد رياض شيّا

س: طبعًا كما سمعنا، هناك عجز كامل، ولم نستطع أن نعمل سياسة عامة في ما خصّ موضوع النزوح، السؤال للمحاضرين الكرام، في ظلّ الانقسام الحاصل في البلاد والتدخل الحاصل في سوريا، والشعبوية التي تتكلمون عليها، وفي ظلّ الانتخابات القادمة، كيف يمكن الخروج من هذا المأزق؟

مداخلة السفير ناصيف حتّي

ج: لقد كتبت أكثر من مقال في جريدة النّهار، لا يمكن أن يكون هناك دبلوماسية ناشطة إذا لم يكن هناك سياسة خارجية، والسياسة الخارجية تستدعي توافقات فاعلة، وليس لفظية، وبالتالي نوعًا من الحوار حول كيف نعيش بين هذه العواصف العاتية القادمة، والآتية، وهذا حتى الآن لم نقم به، نعمل بعامل تقطيع الوقت وردّة الفعل. لقد كنت أطمح لأن تكون السياسة اللبنانية مبادِرة، ليس فقط في قضايا المنطقة إنّما في القضايا الدولية والإقليمية، وهنا الأستاذ غسان تويني يطلب منّا أن نتواجد مع كل قضية في الأمم المتّحدة، أن نصبح ضرورة لكلّ قضية من دون أن نكون معنيّين بها، أنا معني بتسوية الخلافات العربية- العربية، وتسوية الخلافات العربية والإقليمية، لأنّنا ندفع ثمنها، تحت عنوان لا يطال لبنان وعندما ننتقد الآخر، ننظر في المرآة، وننتقد أنفسنا، لأنّه ليس هناك استمرارية لسياسة لبنانية، إنّما لخارجية، لذلك المطلوب الحوار في العمق وليس للتكاذب المشترك والقبلات المتبادلة، كيف نحمي الأمن الوطني اللبناني، كيف يتوقّف الصديق الداخلي عن شتم الفريق الخارجي، وأن نمتنع عن بعض الأمور لنبني سياسة عامة بشأن اللاجئين أو النازحين، وكلّ طرف يتحرّك باتجاه الأزمة السورية، والمسألة السورية متحرّكة، طرف خاسر يتحرّك وطرف آخر يهجم، علينا أن نحترس من ردة الفعل، وأدعو لحوار فعلي، وأنا لا أطلب من هذا الطرف أن يغيّر التزاماته الايديولوجية أو السياسية وهذا حقّه، ولكن أن يبقيها خارج التوافقات الوطنية التي يجب أن نبنيها، جزء ينعكس في السياسة العامة وجزء في أمور أخرى، دولة صغيرة مثل عمان، جغرافيتها فرضت عليها أن تقوم بدور كبير في أزمة الخليج، كيف أحمي الأمن القومي لهذا البلد، أحميه

بأن تكون لدي سياسة ناشطة من دون سياسة خارجية لا يوجد مكان للدبلوماسية، والسياسة الخارجية من دون توافقات فاعلة لا تكون سياسة خارجية، والمشكلة المطروحة الآن هي جزء من مشكلة أوسع، لذلك أدعو إلى الحوار ليس لإقناع الآخر بموقفي الإستراتيجي والعقائدي، وأحترم موقف خصمي، كما أطلب أن يحترم موقفي، ولكن هناك مستقبل بلد والجميع سيغرق في أوقات مختلفة.

مداخلة الاعلامية غادة حلاوي

هنا المطلوب سياسة عامة ودبلوماسية تتبع السياسة العامة للدولة.... الكلّ تحت سياسة الدولة.

مداخلة السفير خليل مكاري

بالدرجة الأولى، لكي تنجح أي سياسة في هذا الخصوص على الإنتلجانسيا اللبنانية (Intellegencia)، وهي متوافرة بكثرة، ولدينا إمكانيات هائلة بهذا الموضوع، أن تصحو من السبات الذي هي فيه، وتأخذ المبادرة وتحرك الرأي العام وراءها، ليكون للبنان دور ناشط وديبلوماسية ناشطة. في الماضي كان للبنان دور ديبلوماسي ناشط، خدمت نصف مهمتي الديبلوماسية في الأمم المتّحدة، وكم كان للبنان عطف واحترام بالأوساط الدولية، مع الأسف في ما يتعلق بالأزمة التي حصلت في لبنان ضَعُف هذا العطف والموقف، ولا مانع من أن نجدّد هذا النشاط بواسطة هذه الفئات المتنوّرة الموجودة على الساحة.

مداخلة الدكتور زياد الصايغ

أثار الدكتور محمد عبدالله أنّ هناك وزارة دولة للنازحين، وماذا فعلت هذه الوزارة، الوزارة قدّمت ورقة السياسة العامة في آذار ٢٠١٧، والنقطة الأخيرة في هذه الورقة، بناء منهجية دبلوماسية وإعادة النازحين، وأعيد النقاش في موضوع عودة النازحين السوريين في تموز ٢٠١٧، قبل معركة فجر الجرود، اللجنة الوزارية اجتمعت مرّة واحدة، لأنّ أحدهم قال إنّها

ليست هي السياسة العامة للبلد، يمكن أن نكذب على بعضنا، لكن آن الأوان لنتكلم على الأشياء كما هي، لأنّ مستقبل البلد على المحكّ، وليس هكذا تعالج أزمة نزوح من أجل نائب ناقص أو زائد، ولا يمكنك أن تسجّل انتصارات وهمية، فالمساحة المشتركة ليس لها علاقة بالتكاذب الجماعي.

هي تبدأ عندما تقول الحقيقة كما هي، ويحكى أنّ هناك ورقتين، ورقة اسمها السياسة العامة، وورقة اسمها إجراءات إدارية، وفرقٌ كبير بينهما. الإدارية هي تفصيل في السياسة العامة إذا ما كان اتفاقًا سياسيًا، يستطيع الأمن العام أن يأخذ تدبيرًا على الحدود بتصنيف النازحين، ونزع صفة النزوح من الذي يذهب ويعود، لو ما كان هناك غطاء سياسي للأمن العام فلما كان استطاع أن يجد هذا الحلّ. غياب السياسة العامة ماذا يفعل؟ يكشف ظهر الأجهزة الأمنية، المطلوب تأمين هذا الغطاء في السياسة العامة، إذا ما نزعنا فتيل الشعوبية وإذا ما رحنا باتجاه مساحة مشتركة كحماية الأمن القومي في البلد، نحن لدينا مشكلة جدية. وتذهب تضحيات الأجهزة الأمنية هباء، وبسبب خطابات منبرية تفتعل مؤتمرات تبعدهم عن حلّ المشاكل الأساسية بالإرهاب وتضعهم في مأزق وتحوّل المعركة إلى مكان آخر.

مداخلة الإعلامي ماجد بو هدير

جنرال، عادة بالمؤتمرات وورش العمل، في آخر النهار تخفّ اللهجة فكريًا وجسديًا، وفي الجلسة الأولى تنشط فكريًا وجسديًا مع المتكلّمين ودقّ ناقوسين، أول ناقوس ناقوس خطر، والثاني يعاكسه مفعم بالرّجاء، وكأنّه أصبح أكثر، فريق عمل جاهز، واستعمل السفير مكاوي صفة الانتلجانسيا، والتي هي اليوم بأبهى حلّة، نتمنّى أن تكون المحاورة العملية بعين، ليس فقط من خلال تعميم التوصيات، ولكن أن نضع أنفسنا بتصرّف المركز لتحقيق ولو لمرة واحدة تطبيق التوصيات، لأنّ ما قيل أشعرنا بالفخر وشعرنا به لبعض اللّحظات لأنّنا أمام وضع مثقل، ولكن مثل ورشة العمل هذه، أعطتنا دفعًا لأن نحلّل شيئًا. وأشدّ يدي على يدي الدكتور الصايغ، أن نقدر أن نقاتل وأن نحدث خرقًا فالذي قلبه على لسانه أكان بالمؤسسات العسكرية أو بالمجتمع المدني والدولة، وهو يحمل لبنان على أكتافه، استطاع أن يقوم بشيء وعمل هذا الخرق، نحن في مكان مقصرون بمواطنيّتنا.

مداخلة العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر

دققت على وتر حسّاس وهو الانتلجانسيا، العميد الركن رياض شيّا مطّلع على الموضوع ومهتم به، أنا على ثقة من الانتلجانسيا الذي يعمل سياسة، لقاء الجمهورية في الحقيقة، مشروع أسميناه إنشاء هيئة وطنية لمساعدة ملف النازحين في لبنان، لأنّ ما فرض أن أطرح هذا المشروع، بكامل تنظيمه ووظائفه، وما أدّى إلى حالة الإحباط الكامل حول السياسة الخارجية، وعن الغياب الكليّ وعن الإضرار بلبنان بدلًا من إفادته والدفاع عن القضايا اللبنانية، ونحن بحاجة الآن إلى أن يكون المجتمع المدني أو الهامش السياسي، يعمل جسم من المفكّرين ويقومون بهذا النشاط في الداخل وعلى المنابر الخارجية والمنابر العربية من أجل الدفاع عن لبنان وحقوقهم والصفة اللبنانية، لأننا ذاهبون إلى خطر مصيري، وهذا موضوع التوطين. أنا أرى أننا سوف تنتهي في يوم ما مع ٥٠٠ ألف لاجىء سوري سني يصبحون لبنانيين، إن بالتوطين الدافعي أو القانوني. لذلك مشروعي متوافق مع ما تقدّمت به الانتلجانسيا، يجب أن نأخذ المبادرة.

مداخلة الدكتور أنطوان سيف

طبعًا هذا النهار كان غنيًا جدًا لدرجة أنّه إذا أراد شخص أن يقدّم أفكارًا جديدة حول هذا الموضوع فلن يقدر أن يضيف شيئًا، وما فضحت وانكشفت ولم يتم التعامل معها، لا يكون في الواقع أنّه يحاول أن يبحث عن مستحيل. هذا المؤتمر غني جدًا وكلّ المثقفين في حال وجدوا هذه المشكلة تصبح بالنسبة إليهم مادة أساسية "هيّولة".

هناك قضية واحدة لفت الانتباه لها العميد الركن المتقاعد نزار عبدالقادر وهي: نحن في بلد طائفي، وتوازناته طائفية، ويظهر أنّه حتى مع السوريين. والسوريون يعانون هذه القضية وهي الطائفية مثلما كنا نعتقد أنّها غير موجودة عندهم إطلاقًا، بالاضافة إلى ذلك، القضية السياسية والموقف السياسي بالبلد، نحن منذ ١٥ سنة ولغاية اليوم لدينا انقسام ثنائي كبير طبعًا، أحد مظاهره ليس هو الأساس ١٤ آذار و٨ آذار وإلى آخره. نحاكم المشكلة على أساس أن الانقسام

في البلد غير موجود. ونريد أن نؤمن اجماعًا حولها مع أنّنا نختبر يوميًا هذه المشكلة ويتبين أنّه يوجد خلافات كبيرة حولها.

خيوط هذه المشكلة ليست كلّها عندنا، نحن نتائج لها وليس الأساس، موجود كنا نعتقد أنّها في سوريا فقط، فصارت في تركيا، وفي إيران وإسرائيل وأميركا، إذا ما طلبنا كلّهم معًا لا يحصل شيئ إطلاقًا.

أنا مع خارطة طريق تقول أن هذه هي المشكلة فكيف نعالجها على حجمنا لا يكون لدينا طموح كبير.

ثانيًا، القضية الأساسية الآن هي أن ما نفعله على المدى القصير وليس المدى الطويل. طبعًا سمعنا استراتيجيات سوف أعود لـ"عنوان المؤتمر الاعباء وأولوية العودة" هل هي أولوية متأخرة؟ هل الأولوية تبدأ الساعة الخامسة إلّا ثلثًا(٤,٤٠).

هل هذه الفترة هي فترة مناسبة جدا لكي نقول بأولوية العودة للنازحين عندنا وحيث اتفقنا أن تكون طوعية لا اضطرارية هل نحن نرميهم إلى جحيم هم تلقائيًا هربوا منه.

والمفروض أننا نتورّط أكثر في قضية السياسة، فقد طرح الدكتور زياد الصايغ أنّه يجب أن نذهب إلى جنيف وربّما أبعد وأنا طرحت أنّ الجامعة العربية هي محلّ، نعم لدينا مندوب في الجامعة العربية. المسؤولية الأساسية إذا ما وجدت، بالنسبة لها نحن نقترح عليها توجيه تصريح من هذا المؤتمر بأنّ اللبنانيين وحدهم أعلنوا بكل مثقفيهم أنهم غير قادرين على معالجة هذه المشكلة واعتبروا أن للجامعة العربية دورًا فما هو دورها في هذه المشكلة بالذات ما من داعٍ للحياء من ذلك.

أنا أعرف أنه، بالجامعة العربية كما كان يقول حمادي الصيت رحمه الله مندوب جزر القمر، ممكن أن يضعوا فيتو عليّ ويقيلني، أنا موظف بينما هو كان في باريس حيث مركز الجامعة العربية فبذلك الجامعة العربية هي تجمع وحدات وأنا أعرف أن هذه الوحدات خائفة من هذا الموضوع الذي نعالجه اليوم.

نحن ماذا نفعل؟ حاولنا معالجة المشكلة عن طريق وزير الدولة لشؤون النازحين، نحن نقترح لجنة وطنية، إنها مشكلة وطنية يكون فيها أ، ب، ت، يلتقي حولها اللبنانيون لنتحول إلى وحدة وطنية.

ويكون فيها كل الأصناف لأنّ هذا نوعًا ما، يتجاوز الخلافات الموجودة. تصوري أنّ هذا المؤتمر وتحية كبيرة للجيش اللبناني ولمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية عمل حدثًا مهمًا جدًا في السياسة، ولكن لا يريد أن يبيّن مفاعليه مباشرة. نحن نطرح أسئلة مزعجة وعلنية حيث يتكلّم فيها السياسيون في الخفاء نحن نحكي فيها بالعلن. في الواقع، هناك شيء يسمّى معضلة يعني ليس لها حل مباشرة وسميت مشكلة ولكنها معضلة وهي ليس لها حل مباشر. السؤال المطروح وهنا يوجد معنا رجال سياسة، ما هو المطلوب بتغيير بالوضع الداخلي أم الإقليمي في سوريا،

حتى يأتي مؤتمر حول عودة اللاجئين يكون بالظرف المناسب وأنسب من هذا الظرف؟ وقد سمعنا قبل بجلسة أن عدد النازحين يتزايد ونحن لسنا في آخر التاريخ ونحن لسنا في وقت خلصت المسألة ويجب معالجتها، كيف نعالج مسألة مازالت مستمرة لغاية الآن؟. أنا لا أضع حزازيرًا، ولكن مجرّد أن نطرحها على العالي نرفع الكلام السياسي عن التفاهات لكي يختبئوا عن الأشياء الأساسية. تحيّة لكلّ الذين فكروا وعانوا وقدموا شيئًا مهمًا جدًا وإن شاء الله نحن نفتخر كثيرًا.

مداخلة الاعلامية غادة حلاوي

على أمل أن يأتي يوم لا ضرورة فيه لطرح كل هذه الأسئلة، سنة إضافية من عمر الأزمة وعلى أمل أن يلقى حديثنا اليوم الصدى والمتابعة اللازمة على خط الملف الحسّاس.

مداخلة الدكتور أنطوان سيف

س: هل حقيقةً انتهت الحرب في سوريا؟

مداخلة الدكتور ناصيف حتّي

ج: هناك استقرار متحرّك في سوريا، اليوم كتبت مقالًا في جريدة النهار، مفاده أن قرار ترامب الأخير قد يعيدنا إلى المربّع الأول ونحن نتكلم على الشأن الإيراني وبالتالي هشاشة في الموقف، كلّ طرف لدينا يحاول أن يشتم وأنّ وضعه أفضل كما ذكرت بسرعة فانفتح في مجال والآخر يتمترس، لكن أريد أن أقول كلمة نهائية هي: أعتقد من المهم أنّ جزءًا أساسيًا من الدبلوماسية العامة ننساها، هي أن نحرّك قوتنا اللّينة (softpower). المثقفين ليذهبوا إلى المنابر المختلفة وليتحدثوا بصراحة. واجبنا أن نذهب وسبقنا الأخوة الفلسطينيون في هذا المجال ليس الموضوع دكتور، أنا قضيتي صحيحة وانتهى الموضوع والسلام عليكم. تتحرّك أمام هذه المنابر بحد أدنى من التوافق الوطني الذي هو للأسف موجود كلاميًا وبذلك تحتاج إلى جلسة بدأت بالحديث وأختم بذلك، نوع من الحوار بين صاحب القرار وصاحب الرأي لبلورة توافقات الحد الأدنى الممكن عمليًا للانطلاق بها، لا تستطيع أن تعمل دبلوماسية بدون سياسة خارجية ولا سياسة خارجية دون توافقات.

مداخلة العميد الركن فادي أبي فرّاج

في هذا الكلام يمكن أن أعيد جزءًا منه، وسوف أركّز على ما قاله الإعلامي ماجد بو هدير في هذه الجلسة باللهجة العسكرية، فهذا العمل أنتج عصفًا ذهنيًا، وأحدث بنتيجته عملًا راقيًا منضبطًا مشبعًا بالتحضير، أخذنا من الخبرات السياسية والدبلوماسية بهدف ما نتمنّاه، هذا الكلام قيّم ويمكن أن نرجع له، الهدف منه لاحقًا للتفريغ، ويدوّن في مجلة ستوزّع على الجميع، ولكن أتمنّى من الكلام الذي صدر عن الجميع وتضمن الأفكار النيّرة أن يكتبوا هذه الأفكار خطيًا، بورقة كتوصيات، لكسب الوقت لأنّ الجميع يعلّق أماله على الجهد المبذول في هذه الندوة، وكما قيل "المعضلة لا تحلّ بوقتها"، ولكن سنساهم ببنيان لبنة من الحل. شكرًا لحضوركم.

مداخلة الدكتورة ماري تريز عقل

الانقسام السياسي الداخلي وتأثيره على عودة النازحين السوريين

نحن على علم أن الكثير من النازحين الذين دخلوا لبنان قد لا يعودون إلى وطنهم، وهذا سيتسبّب بأخطار كبيرة اقتصادية، بيئية، اجتماعية وغيرها...الخطر الأكبر هو الأمني لا سيما إذا تم تحريضهم من قبل أعداء الوطن من أجل التخريب في الداخل...

لا نريد أن نعود ونؤكد مضمون تسمية نازح على الرعايا السوريين، خصوصًا وأنّ لبنان وسوريا دولتان مستقلّتان تفصل بينهما حدود دولية، كما وأن معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق التي أبرمت في العام ١٩٩١، لم تكرّس شعارًا واحدًا في بلدين، ناهيك عن أنّه أصبح هناك علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا منذ العام ٢٠٠٨...

ولا نريد ان نعود ونؤكد أيضًا على مضمون التوصيف القانوني للاجىء والذي لا ينطبق على وضع جميع الرعايا السوريين..

كما وإننا لا نريد اليوم أن نعيد شرح "النظام اللبناني" "وطبيعة النظام" "وخصوصية النظام" التي غالبًا ما استعملها ويستعملها رجال السياسة كحجة للإطاحة بالمصلحة الوطنية وبالمواد الدستورية...

لأن ذلك يذكرنا بحكام وزعماء الدول النامية أو حتى الأنظمة الديكتاتورية فهم يلوحون دائمًا بشعارات "الخصوصية الإثنية" "الدينية" "الثقافية" "العرقية" وغيرها ليبرروا عجزهم تجاه شعبهم ببناء الدولة وعدم احترامهم للدستور وحقوق الوطن والمواطن.

نهائية الكيان اللبناني وعدم التوطين

أكد الدستور صراحة نهائية الكيان اللبناني وعدم التوطين إذ نصت الفقرة "أ" على أن لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع ابنائه أرضًا وشعبًا ومؤسسات في الحدود المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دوليا...

كما أكدت الفقرة "ط" على أن أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

الاشكاليات المطروحة اليوم في التباين والاختلاف بين أعضاء الحكومة حول السياسة الخارجية ؟ وتناقض المواقف الداخلية حول الوضع السياسي في سوريا ؟ هذا التباين لا يبرر.

- الإطاحة بالمصلحة الوطنية.
-الإطاحة بالمبادئ الدستورية.
- الإطاحة بحقوق الوطن والمواطن.

رئيس الجمهورية ضامن التوازن والمصلحة الوطنية

شدد رئيس الجمهورية ميشال عون مرارًا وتكرارًا على أنه في قضية النازحين السوريين لا بد أن تكون مصلحة لبنان هي الأساس والعمل على توحيد الصفوف "العمل وبسرعة لعدم تفاقم هذا الموضوع ولا يمكننا أن ننتظر الحل السياسي والأمني في سوريا للدفاع عن هذا الموضوع".

وهذا ينطبق على دوره الدستوري فرئيس الجمهورية هو الذي يضمن التوازن بين المبادئ الدستورية ومتطلبات خصوصية النظام والعيش المشترك. وهذا ما نص عليه الدستور في المادة ٤٩ "رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن" والمادة ٥٠ "عندما يحلف اليمين الدستورية من أجل المحافظة على الدستور".

إذًا على الرئيس أن يمارس دوره كحكم la fonction d'arbitrage لتجاوز أي موضوع وتحرير مشروع العودة العكسية للنازحين السوريين إلى المناطق المستقرة...

توحيد الموقف الجامع في السياسة الخارجية يوفر الاستقرار ويحمي لبنان من جميع المشاريع التي تحاك ضده...

حتى ولو اعتبرنا أننا نعيش وضع "مساكنة في الحكم" cohabitation au pouvoir.

رئيس الجمهورية هو المؤتمن على وحدة البلاد وسلامة الأرض المادة ٤٩ من الدستور اللبناني: "المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفق أحكام الدستور..." .

تجربة المساكنة في الحكم التي عاشتها فرنسا سنوات ١٩٨٦ و١٩٩٣ و١٩٩٧ وأطلق عليها تسمية La cohabitation au pouvoir المساكنة في الحكم، نستخلص منها العبر في الممارسة الديمقراطية وكيفية المحافظة على المصلحة الوطنية...

في العام ١٩٨٦ أثناء الانتخابات النيابية الفرنسية كان الشعب يسأل: ماذا سيكون موقف الرئيس ميتران إذا فازت الأغلبية من الأحزاب اليمينية في الانتخابات النيابية؟ هل سيستقيل الرئيس؟ فكان جواب الرئيس ميتران في ٨ نيسان ١٩٨٦ عندما وجه رسالة إلى البرلمان:

«La Constitution, rien que la Constitution, toute la Constitution»

وسمى من بعدها الرئيس جاك شيراك رئيسًا للحكومة لأنه كان يمثل الأكثرية النيابية وحدد سريعًا موقفه من تأليف الحكومة وقال: "سنؤلف حكومة وسنؤمن لها كل الوسائل للحكم مع حرصنا على تطبيق الدستور... ".

«...Le gouvernement aura tous les moyens pour gouverner»

فأقر جميع الأطراف واعتبروا أن مصلحة البلاد والدستور هي الأهم وهي التي تجمعهم.

كما حدّد رئيس الجمهورية دوره كحكم وكضامن للدستور وحدد أيضًا دوره بالنسبة لتأليف الحكومة، فاعتبر أن هناك Domaine réservé بالنسبة للخارجية والدفاع والقضاء...

كما عاشت فرنسا فترة المساكنة في الحكم la cohabitation au pouvoir من سنة ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ عندما سمى الرئيس شيراك، السيد جوسبان رئيسًا للحكومة لأنه كان يمثل الاغلبية اليسارية التي فازت في الانتخابات النيابية.

وفي حديث للرئيس شيراك قبل صدور النتائج الانتخابية قال:

N'oublions jamais qu'elle [la France] ne pourra défendre ses intérêts que si elle est capable de parler d'une seule voix, et d'une voix forte

لا يمكن لفرنسا أن تحدد مصالحها الوطنية إلا من خلال صوت واحد وقوي....

فكان جواب الرئيس جوسبان في اليوم التالي وأثناء الحملة الانتخابية: "المهم أن يحترم كل واحد وظيفته التي أناطها له الدستور".

لم ترد صراحة في الدستور اللبناني عبارة "الرئيس الحكم Arbitre" ولكن بشكل غير مباشر نصت المادة ٤٩ من الدستور اللبناني على أن "...رئيس الدولة هو رمز وحدة الوطن..." وفي ذلك إشارة واضحة إلى الدور الذي يجب أن يضطلع به وهو دور الحكم la fonction d'arbitrage بين مختلف الفرقاء والاتجاهات...

إنّ هذه المقارنة هدفها القول إنه لا يجوز التصويب وبشكل دائم على التعطيل والفشل واتباع سياسة النعامة والنأي بالنفس وشل البلاد وتفاقم الوضع كما حصل منذ العام ٢٠١١...

والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني

والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني

عرض التوصيات النهائية من قبل لجنة صياغة التوصيات

ورشة العمل بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٧
"لبنان والنزوح السوري: الأعباء وأولوية العودة"

أجمع المشاركون في ورشة العمل التي انعقدت في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٧، تحت عنوان "لبنان والنزوح السوري الأعباء وأولوية العودة" على رفض التوطين وضرورة العودة الآمنة للنازحين إلى بلادهم بأسرع وقت ممكن، حفاظًا على كرامتهم وهويتهم الوطنية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، لما فيه أولًا من تحقيق خير النازحين أنفسهم،وثانيًا حفاظًا على نهائية الكيان اللبناني ودستوره والمصلحة العليا للشعب اللبناني،ومن الضروري أن يكون للدولة اللبنانية خطّة واضحة، وموقف وطني جامع فوق كل التجاذبات الضيقة،وينبع هذا الموقف من المصلحة الوطنية العليا: مصلحة الأمن القومي اللبناني طبقًا لما ورد في مقدمة الدستور، بما هو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالشرعيتين العربية والدولية.
لذلك أوصى المشاركون باعتماد سياسات وآليات خارجية وداخلية من قبل الحكومة اللبنانية لمعالجة موضوع النزوح السوري وتداعياته على الصعد كافة وتحقيقًا لأولوية العودة.

خارجيًا

١- المشاركة في مفاوضات مساري جنيف والأستانة وتحديدًا بخصوص عودة النازحين والمطالبة بعقد جلسة خاصّة لمجلس الأمن الدولي، وصدور قرار أو بيان عنه يدعم جهود لبنان في عودة النازحين إلى سوريا بالطرق الآمنة وفق المواثيق الدوليّة.

٢- إعداد تقارير للأمين العام للأمم المتحدة وللوكالات الدولية الأخرى بطلب عدم تطبيق كل أحكام قانون اللاجئين (١٩٥١) على الحالة اللبنانية، باعتبار أنّ لبنان غير منضمّ إلى هذا القانون أصلًا، وباعتبار أنّ عدد اللاجئين على أرضه "من مختلف الجنسيات" يفوق نصف سكانه بالأساس.

٣- مطالبة مجلس الأمن الدولي بتحديد المناطق الآمنة داخل الأراضي السورية، والتأكيد أنّ المناطق الأقل توترًا يجب أن يقترن توصيفها كمناطق آمنة وإمكانية عودة اللاجئين إليها، على أن يترافق مع هذا التوصيف طلب دولي للدولة السورية بتسهيل هذا الموضوع بشكلٍ ملموس.

٤- الطلب من المجتمع الدولي توفير الضمانات الدولية والدعم السياسي والمالي لترتيب هذه العودة، والتنسيق مع الدول المضيفة للنازحين بغية تبادل الخبرات والمقترحات بما يتلاءم مع الأمن القومي اللبناني، وذلك من خلال التواصل مع الأمم المتحدة لحث الدول المانحة من

أجل تعزيز الدعم الدولي وتنسيقه وتقاسم المسؤوليات لإغاثة النازحين وتنمية المجتمعات المضيفة.

داخليًا

١- إطلاق آلية جديدة لتسجيل جميع السوريين المتواجدين على الأراضي اللبنانية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة لفك الارتباط مع أعداد كبيرة من السوريين المقيمين والذين لا تنطبق أو لم تعد تنطبق عليهم صفات اللجوء والنزوح وفق القانون الدولي أو وفق القوانين الوطنية الوضعية، واستحداث آلية لتسجيل الولادات التي حدثت منذ بدء النزوح وحتى اليوم، تفاديًا لما قد يشكله هذا الموضوع من مشكلة جوهرية تهدد كيانية لبنان ومنعًا من تحويلهم إلى "مكتومي القيد".

٢- إطلاق مقاربة جديدة مستندة إلى الإنماء والاستقطاب والوجود والإيواء من أجل تحريك الاقتصاد في مناطق تواجدهم وتوظيف طاقاتهم واستثماراتهم في سبيل تحسين وضع الاقتصاد اللبناني وتنظيم العمالة السورية والتدقيق في عمل المحميين من قبل مفوضية اللاجئين في لبنان وضرورة إخضاعها للضرائب المفروضة. (قوانين الضرائب اللبنانية).

٣- التشجيع على العودة وتسهيل انتقال المغادرين منهم عبر تسهيل الاجراءات المفروضة بمن فيهم المخالفين لقوانين الإقامة، وعدم السماح لهم بالعودة العكسية إلى لبنان كنازحين أو لاجئين.

٤- توفير الدعم المالي للمؤسسات الأمنية وتنسيق الجهود في ما بينها لضبط الأوضاع الأمنية للنازحين ومراقبة المشبوهين منهم، وإجراء تقويم دوري لكل تهديد أمني وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص.

٥- تحسين نسبة الخدمات والتقديمات التربوية للنازحين وزيادتها من خلال مساعدات دولية لايصالها إلى أكبر عدد ممكن من الجيل الجديد بينهم، منعًا لتفشي الجهل المؤدي إلى خلق الفكر المتطرف والارهاب والاعمال المخلّة بالأمن والقانون.

٦- للإعلام دور أساس مهم في تهيئة المناخات الملائمة في نقل صورة الوضع الاجتماعي والبيئي والأمني والاقتصادي للأماكن الآمنة التي تحددها الأمم المتحدة في المناطق السورية.

٧- تشكيل هيئة وطنية غير حكومية تضم المعنيين بشؤون النازحين بما فيها الجمعيات الانسانية لدعم جهود الحكومة في إدارة ملف النازحين، للتخفيف من سلبية الانعكاسات البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

٨- توفير الدعم الدولي المالي والسياسي المطلوب بجميع أبعاده وأشكاله لأهداف هذه السياسة العامة والهادفة إلى المعالجة الكاملة والشاملة والناجحة لهذا الملف الانساني والمتعلّق أيضًا بالأمن الوطني اللبناني بالمفهوم الشامل لهذا الأمن.

توزيع الدروع التكريمية
للمحاضرين في حفل الإفتتاح

وزير الدولة لشؤون النازحين،
الأستاذ معين المرعبي

المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة
ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان،
السيّد فيليب لازاريني

المهندس نعمة افرام

الإعلامية تانيا إسطفان

المحاضرون في المحور الأول

الإعلامية سابين عويس

الدكتور غازي وزني

الأب فادي ضو

الأستاذ بول أبي راشد

المحاضرون في المحور الثاني

الإعلامية مي الصايغ

الدكتور شفيق المصري

الأستاذ جورج جريج

الدكتور أنطوان صفير

المحاضرون في المحور الثالث

الإعلامي ماجد بو هدير

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر

ممثل المديرية العامة للأمن العام،
العقيد إيلي الديك

ممثل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،
العقيد جوزيف مسلّم

المحاضرون في المحور الرابع

الإعلامية غادة حلاوي

السفير خليل مكاوي

الدكتور زياد الصائغ

الدكتور ناصيف حتّي

صور من مختلف النشاطات خلال الورشة

السفير شربل وهبة ممثّل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون
مع العميد الركن شربل أبو خليل ممثّل معالي وزير الدفاع الوطني
المهندس يعقوب رياض الصرّاف والعماد جوزاف عون قائد الجيش

حفل الغداء في نادي الضباط - اليرزة

صور من مختلف النشاطات خلال الورشة

ملتقى التأثير المدني
التراحم نبني الوطن